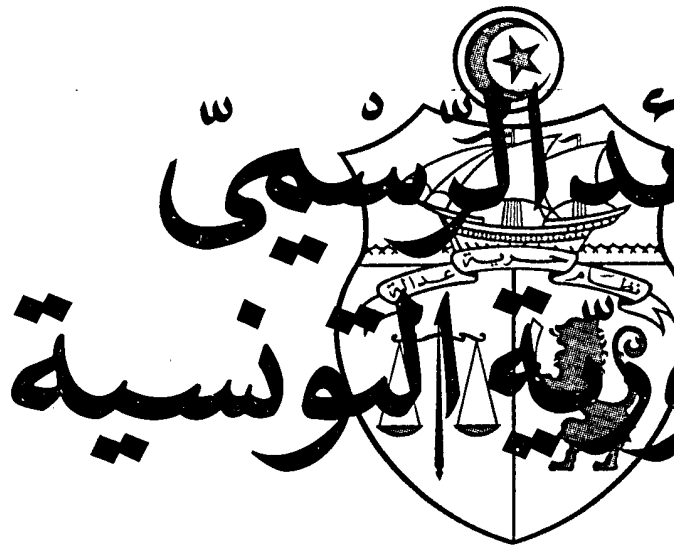

الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتُ مجلسِ نوابِ الشّعبْ

المدة النيابية الأولى 2023 .2027
الدورة العادية الرابعة 2025-2026

الجلسة الرابعة والخمسون | 54 | الثلاثاء 28 أفريل 2026

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 4802

2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 4802

3- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بالخبنة" ومشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالمزونة بولاية سيدي بوزيد" ومشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالقصر" ومشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بسقدود" ومشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بمنزل الحبيب"..... 4802

4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشاريع القوانين. 4832

5- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشاريع القوانين. 4849

6- استئناف الجلسة وتدخلات السادة النواب على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي..... 4857

7- رفع الجلسة..... 4861

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة وعشر دقائق من صباح يوم الثلاثاء 28 أفريل 2026 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشاريع القوانين آنفة الذكر.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

يسعدني في مستهل هذه الجلسة العامة وباسمكم جميعا أن أرحب بالسيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط والسيد وائل شوشان، كاتب الدولة المكلف بالانتقال الطاقي وبالوفد المرافق لهما في رحاب مجلس نواب الشعب.

وقبل أن نشرع رسمية في أشغالنا أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزاء التفضل بتسجيل الحضور، تسجيل الحضور.

انتهاء التصويت: نتيجة التسجيل الإلكتروني 106، التصويت بالأيدي 7. إذن تم تسجيل حضور 113 زميل لذلك فإن النصاب متوفر.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زملائي زميلاتي الأعزاء، تبعا لقرار مكتب المجلس بتاريخ 23 أفريل 2026، يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة العامة، النظر في مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما للمحطة **الفولطاضوئية** بالخبنة عدد 1 لسنة 2026 بالخبنة والخوبنة،

2- مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقهما للمحطة **الفولطاضوئية** بالمزونة بولاية سيدي بوزيد، عدد 2 لسنة 2026،

3- مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقهما للمحطة **الفولطاضوئية** بالقصر عدد 3 لسنة 2026،

4- أربعة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد قراء الموقع وملاحقهما للمحطة **الفولطاضوئية** بسقدود عدد 4 لسنة 2026،

5- مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها للمحطة **الفولطاضوئية** بمنزل الحبيب، عدد 5 لسنة 2026.

وذلك تبعا لإحالة التقرير الموحد للجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة حول مشاريع هذه القوانين إلى هذه الجلسة العامة وذلك وفقا لمقتضيات الفصول 67 الفقرة الثالثة و75 و89 و109 و110 و111 و116 و126 و127 من النظام الداخلي على وجه الخصوص.

كما أنه وتبعا لاعتماد لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة لتقرير موحد، حول مشاريع القوانين عدد 1 و2 و3 و4 و5 لسنة 2026، فإنه يتم إجراء نقاش عام موحد حولها ويتم أعمال أحكام الفصل 95 من النظام الداخلي في الغرض ويجرى التصويت تباعا على كل مشروع قانون على حده، على إثر النقاش العام وجواب الحكومة وذلك وفقا للمقتضيات المبينة بالدستور وبالمرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرخ في 13 سبتمبر 2024، المتعلق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم وبالنظام الداخلي للمجلس، هذا وقد تم تنظيم يوم دراسي برلماني، حول مشاريع هذه القوانين يوم 22 أفريل 2026 وذلك في إطار الأكاديمية البرلمانية وفيما يتعلق بترتيبات سير أشغالنا.

بخصوص مشاريع القوانين محل النظر وتبعا لاعتماد تقرير موحد مرفق برأي لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية ومثل ما تنص عليه مقتضيات النظام الداخلي، فإن سير الجلسة سيتم على النحو التالي واحد:

1-تلاوة التقرير الموحد،

2- النقاش العام،

3- ردود الحكومة،

4- التصويت تباعا على مشاريع القوانين المعروضة، كل مشروع على حده، وفقا لمقتضيات الدستور والنظام الداخلي للمجلس وذلك بالأغلبية المطلوبة تبعا لصنفها: قانون عادي، كما أنه وتبع الفصل 105 من النظام الداخلي، فإن الكلمة تعطى إلى ممثل جهة المبادرة ولأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنية وكلما طلبوها.

السيدات والسادة الزملاء،

نشرع الآن في التداول حول مشاريع القوانين محل النظر وقبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة، لكي تستعرض تقريرها الموحد حولها، يسعدني أن أتوجه وباسمكم جميعا إلى مكتب هذه اللجنة وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على أهمية العمل المنجز وعلى الجهد المبذول والشكر أيضا للجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية على ما قامت به في إطار إبداء الراي حول هذه المشاريع وهو ما من شأنه أن يثري التقرير وأن يسهم في الإلمام بالموضوع من مختلف جوانبه.

قبل إحالة المصدح إلى اللجنة، السيدات والسادة النواب، باسمكم جميعا، أرحب بوفد من تلاميذ المؤسسة التربوية للتعليم الابتدائي والإعدادي بالمدينة الجديدة الذين يؤدون زيارة دراسية إلى مجلس نواب الشعب ويحضرون معنا جانبا من هذه الجلسة العامة، فمرحبا بهم (تصفيق).

عرض ومناقشة مشاريع القوانين

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الآن أحيل المصدح للجنة لاستعراض التقرير، تفضل السيد رئيس اللجنة، تفضل.

السيد محمد أمين المباركي، رئيس اللجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

شكرا،

السيد الرئيس،

حضرات السادة والسيدات،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد والسيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط،

السيد وائل شوشان، كاتب الدولة المكلف بالانتقال الطاقي،

السيدات والسادة الأعضاء، الوفد المرافق،

تحية طيبة، يشرفني اليوم أن أتوجه إليكم بصفتي رئيس لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة، في هذه الجلسة العامة المخصصة للنظر في التقرير الموحد للجنة حول مشاريع قوانين تتعلق باتفاقيات لزمات إنتاج الكهرباء بعدد من المحطات الفولتو ضوئية وذلك في إطار مشاريع القوانين عدد 1و2 و3 و4 و5 لسنة 2026، وإذ نذكر في هذا السياق بأن هذه المشاريع قد تم التداول فيها في إطار مجلس وزاري، قبل أن تحال إلى السيد رئيس الجمهورية الذي تولى بدوره إحالته إلى مجلس نواب الشعب، للنظر فيها طبقا للإجراءات الدستورية المعمول بها.

إن هذه المشاريع التشريعية لا تمثل مجرد نصوص قانونية، بل تندرج ضمن خيارات وطنية كبرى في مجال الانتقال الطاقي وتعزيز الاعتماد على الطاقات المتجددة، من شأنه أن يدعم استقلالية بلادنا في المجال الطاقي ويخفف من كلفة الإنتاج ويستجيب للتحديات البيئية وقد عملت اللجنة في كنف الجدية والمسؤولية على دراسة هذه المشاريع دراسة معمقة، من خلال جلسات استماع شملت مختلف متدخلين من هياكل رسمية وخبراء ومهنيين، حرصا على ضمان نصوص متوازنة، تستجيب لمتطلبات المرحلة وتواكب تطلعات التونسيين.

كما سعت اللجنة إلى إرساء توازن دقيق، بين تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة وضمان مصالح الدولة والحفاظ على سيادتها وعلى مواردها، إلى جانب احترام المعايير البيئية وفي هذا السياق، نؤكد أن مؤسسات الدولة لا تدار إلا من داخل أطرها الدستورية ولا تساغ قراراتها تحت ضغط الفضاءات الافتراضية أو التجاذبات الظرفية، بل من خلال نقاش رصين ومسؤول داخل هذا المجلس، باعتباره الإطار الشرعي للتداول وصناعة القرار.

ونؤكد كذلك أن الحكومة التونسية، نساء ورجالا، تعمل بروح وطنية خالصة لخدمة البلاد وأن تونس في حاجة اليوم إلى توحيد الجهود، لا إلى المزيد من المزايدات وإلى خطاب مسؤول، يقدم المصلحة الوطنية على كل الاعتبار.

السيدات والسادة النواب،

إن ما نأمله اليوم هو نقاش جاد ومسؤول يرتقي إلى حجم التحديات ويساهم في تجويد هذه النصوص بما يخدم المصلحة الوطنية العليا، بعيدا عن كل توظيف أو مزايدات.

وفي الختام، لا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر إلى أعضاء لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة، كما أتوجه بالشكر إلى لجنة التخطيط الاستراتيجي على ما قدمته من مساهمة في دراسة في دراسة هذه المشاريع وفي إثراء مضامينها وإلى كل من ساهم في إعداد هذا التقرير، تقديرا لما بذلوه من جهد وعمل والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا المصدح للسيد المقرر للجنة، تفضل.

السيد محمد علي فنيرة، المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة للطاقة المتجددة ومرحبا بكامل الطاقم المرافق لكم،

زملائي النواب،

ارتأت اللجنة تقرير موحد، لكن سنتلو عليكم ملخص بـ 25 صفحة لأن التقرير الموجود أمامكم اليوم موجود تقريبا في 45 صفحة، لذلك سنتابع التقرير على مستوى العرض.

ألخص:

تقرير لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة حول مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون عدد 01 لسنة 2026 يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بالخبنة".

- مشروع قانون عدد 02 لسنة 2026 يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالمزونة بولاية سيدي بوزيد".

- مشروع قانون عدد 03 لسنة 2026 يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالقصر".

- مشروع قانون عدد 04 لسنة 2026 يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بسقدود".

- مشروع قانون عدد 05 لسنة 2026 يتعلّق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بمنزل الحبيب".

I. التقديم:

تندرج مشاريع هذه القوانين في إطار البرنامج الوطني لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة الذي يهدف إلى تعزيز الاستقلالية الطاقية وتأمين التزود بالطاقة وتخفيض كلفة إنتاج الكهرباء وبالتالي معاضدة مجهودات الدولة في الدعم وتحسين الوضعية المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز والمساهمة في النمو الاقتصادي.

1 - مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بالخبنة" من ولاية سيدي بوزيد عدد 1 لسنة 2026

يتعلق مشروع القانون المعروض بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "بالمحطة الفولطاضوئية بالخبنة" من ولاية سيدي بوزيد المبرمة بتونس بتاريخ 24 مارس 2025 بين الدول التونسية وشركة "كار انترناسيونال" وذلك طبقا لأحكام الفصل 16 من الدستور والفصل 13 من القانون عدد 12 لسنة 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة وقد تم اختيار الشركة المذكورة إثر طلب عروض حظي بمصادقة اللجنة العليا للإنتاج الخاص للكهرباء المنعقدة بتاريخ 10 ديسمبر 2024 بعد اقتراحه من قبل اللجنة الفنية للإنتاج الخاص للكهرباء من الطاقات المتجددة.

وذلك على أساس تعريفة قدرها 103.9 مليم/كيلوواط ساعة، وهو ما يمثل حوالي ثلث كلفة إنتاج الكهرباء من الغاز الطبيعي المورد التي تقدر بحوالي 300 مليم/كيلوواط ساعة.

وتبلغ كلفة هذا المشروع 500 مليون دينار (150 مليون يورو) بقدرة مركزة بـــ 198 ميغاواط بما سيمكّن من إنتاج حوالي 490 جيغاواط ساعة سنويا وبالتالي تفادي توريد حوالي 98 ألف طن مكافئ نفط سنويا وهو ما يمثل 4.1 بالمائة من واردات الغاز لسنة 2024. كما سيساهم المشروع المقترح في تحسين الاستقلالية الطاقية وتحقيق اقتصاد في مصاريف الإنتاج بالعملة الأجنبية بحوالي 96 مليون دينار سنويا علاوة على المساهمة في التنمية الجهوية بالمنطقة المعنية.

2 - مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها " للمحطة الفولطاضوئية بالمزونة" من ولاية سيدي بوزيد عدد 2 لسنة 2026

يتعلق مشروع القانون المعروض بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالمزونة بولاية سيدي بوزيد" المبرمة بتونس بتاريخ 24 مارس 2025 بين الدولة التونسية وشركة "سكاتاك أ.س.أ" وذلك طبقا لأحكام الفصل 16 من الدستور والفصل 13 من القانون عدد 12 لسنة 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة. وقد تمّ اختيار الشركة المذكورة إثر طلب عروض حظي بمصادقة اللجنة العليا للإنتاج الخاص للكهرباء المنعقدة بتاريخ 10 ديسمبر 2024 بعد اقتراحه من قبل اللجنة الفنية للإنتاج الخاص للكهرباء من الطاقات المتجددة، وذلك على أساس تعريفة قدرها 112.5 مليم/ كيلوواط ساعة، وهو ما يمثل حوالي ثلث كلفة انتاج الكهرباء من الغاز الطبيعي المورد التي تقدر بحوالي 300 مليم/ كيلوواط ساعة.

تبلغ كلفة هذا المشروع 270 مليون دينار (80 مليون يورو) بقدرة مركزة بـــ 100 ميغاواط بما سيمكّن من إنتاج حوالي 255 جيغاواط ساعة سنويا وبالتالي تفادي توريد حوالي 51 ألف طن مكافئ نفط سنويا وهو ما يمثل 2.2 بالمائة من واردات الغاز لسنة 2024. كما سيساهم المشروع المقترح في تحسين الاستقلالية الطاقية وتحقيق اقتصاد في مصاريف الإنتاج بالعملة الأجنبية بحوالي 48 مليون دينار سنويا علاوة على المساهمة في التنمية الجهوية بالمنطقة المعنية.

3 - مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها " للمحطة الفولطاضوئية بالقصر" من ولاية قفصة عدد 3 لسنة 2026.

يتعلق مشروع القانون المعروض بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالقصر" من ولاية قفصة المبرمة بتونس بتاريخ 24 مارس 2025 بين الدولة التونسية وشركة "كار انترناسيونال" وذلك طبقا لأحكام الفصل 16 من الدستور والفصل 13 من القانون عدد 12 لسنة 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة. وقد تمّ اختيار الشركة المذكورة إثر طلب عروض حظي بمصادقة اللجنة العليا للإنتاج الخاص للكهرباء المنعقدة بتاريخ 10 ديسمبر 2024 بعد اقتراحه من قبل اللجنة الفنية للإنتاج الخاص للكهرباء من الطاقات المتجددة، وذلك على أساس تعريفة قدرها 98.8 مليم/ كيلوواط ساعة، وهو ما يمثل حوالي ثلث كلفة انتاج الكهرباء من الغاز الطبيعي المورد التي تقدر بحوالي 300 مليم/ كيلوواط ساعة.

وتبلغ كلفة هذا المشروع 260 مليون دينار (77 مليون يورو) بقدرة مركزة بـــ 100 ميغاواط بما سيمكّن من إنتاج حوالي 260 جيغاواط ساعة سنويا وبالتالي تفادي توريد حوالي 52 ألف طن مكافئ نفط سنويا وهو ما يمثل 2.2 بالمائة من واردات الغاز لسنة 2024. كما سيساهم المشروع المقترح في تحسين الاستقلالية الطاقية وتحقيق اقتصاد في مصاريف الإنتاج بالعملة الأجنبية بحوالي 52 مليون دينار سنويا علاوة على المساهمة في التنمية الجهوية بالمنطقة المعنية.

4 - مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بسقدود بولاية قفصة" عدد 4 لسنة 2026.

يتعلق مشروع القانون المعروض بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بسقدود بولاية قفصة" المبرمة بتونس بتاريخ 8 ماي 2024 بين الدولة التونسية وشركة "فولتاليا" وذلك طبقا لأحكام الفصل 16 من الدستور والفصل 13 من القانون عدد 12 لسنة 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة. وقد تمّ اختيار الشركة المذكورة إثر طلب عروض حظي بمصادقة اللجنة العليا للإنتاج الخاص للكهرباء المنعقدة بتاريخ 30 أفريل 2024 بعد اقتراحه من قبل اللجنة الفنية للإنتاج الخاص للكهرباء من الطاقات المتجددة، وذلك على أساس تعريفة قدرها 103.1 مليم/ كيلوواط ساعة، وهو ما يمثل حوالي ثلث كلفة انتاج الكهرباء من الغاز الطبيعي المورد التي تقدر بحوالي 300 مليم/ كيلوواط ساعة.

وتبلغ كلفة هذا المشروع 305 مليون دينار (90 مليون يورو) بقدرة مركزة تتجاوز 100 ميغاواط بما سيمكّن من إنتاج حوالي 280 جيغاواط ساعة سنويا وبالتالي تفادي توريد حوالي 56 ألف طن مكافئ نفط سنويا وهو ما يمثل 2.4 بالمائة من واردات الغاز لسنة 2024. كما سيساهم المشروع المقترح في تحسين الاستقلالية الطاقية وتحقيق اقتصاد في مصاريف الإنتاج بالعملة الأجنبية بحوالي 49 مليون دينار سنويا علاوة على المساهمة في التنمية الجهوية بالمنطقة المعنية.

5 - مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها «للمحطة الفولطاضوئية بمنزل الحبيب من ولاية قابس" عدد 5 لسنة 2026.

يتعلق مشروع القانون المعروض بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بمنزل الحبيب" من ولاية قابس المبرمة بتونس بتاريخ 24 مارس 2025 بين الدولة التونسية وشركة "فولتاليا س.أ" وذلك طبقا لأحكام الفصل 16 من الدستور والفصل 13 من القانون عدد 12 لسنة 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة. وقد تمّ اختيار الشركة المذكورة إثر طلب عروض حظي بمصادقة اللجنة العليا للإنتاج الخاص للكهرباء المنعقدة بتاريخ 10 ديسمبر 2024 بعد اقتراحه من قبل اللجنة الفنية للإنتاج الخاص للكهرباء من الطاقات المتجددة، وذلك على أساس تعريفة قدرها 124.4 مليم/ كيلوواط ساعة، وهو ما يمثل حوالي 40 بالمائة من كلفة انتاج الكهرباء من الغاز الطبيعي المورد التي تقدر بحوالي 300 مليم/ كيلوواط ساعة.

وتبلغ كلفة هذا المشروع 305 مليون دينار (90 مليون يورو) بقدرة مركزة بـــ 100 ميغاواط بما سيمكّن من إنتاج حوالي 280 جيغاواط ساعة سنويا وبالتالي تفادي توريد حوالي 56 ألف طن مكافئ نفط سنويا وهو ما يمثل 2.4 بالمائة من واردات الغاز لسنة 2024. كما سيساهم المشروع المقترح في تحسين الاستقلالية الطاقية وتحقيق

اقتصاد في مصاريف الإنتاج بالعملة الأجنبية بحوالي 49 مليون دينار سنويا علاوة على المساهمة في التنمية الجهوية بالمنطقة المعنية.

وتتمثل أهم بنود اتفاقيات هذه المشاريع في ما يلي:

مدة لزمة إنتاج الكهرباء: خمس وعشرون سنة غير قابلة للتمديد باستثناء محطة سقدود من ولاية قفصة والذي تبلغ مدة اللزمة 20 سنة مع التمديد بـ10 سنوات طبقا لأحكام الاتفاقية.

- بيع الكهرباء: كليا وحصريا للشركة التونسية للكهرباء والغاز.
- مآل التجهيزات بعد انتهاء مدة اللزمة: تسلم المحطة للشركة التونسية للكهرباء والغاز بالدينار الرمزي أو يتم تفكيكها وإزالتها وإعادة موقع الإنتاج إلى حالته الأصلية عند نهاية الاستغلال على نفقة صاحب اللزمة.
- الامتيازات الجبائية: الإعفاء من الضريبة على الشركات طيلة الخمس سنوات الأولى للتشغيل باستثناء محطة سقدود من ولاية قفصة حيث يمتد الاعفاء طيلة 10 سنوات.
- تغير القوانين: في صورة حدوث تغيير في التشريع الجاري به العمل ينعكس سلبا أو إيجابا على مردودية المشروع، يتم السعي إلى استثناء المشروع من هذا التغيير أو التعويض له أو تحمّله القيمة المنجرّة عن ذلك أو مراجعة التعريفة.
- القانون المعمول به وفض النزاعات: تخضع الاتفاقيات الى القانون التونسي وتسوى النزاعات وديا ثم عن طريق اللجوء الى خبراء ثم اللجوء الى التحكيم الدولي بالغرفة التجارية الدولية بجينيف الى حين سداد القروض ويستمر التحكيم إثر ذلك لدى الغرفة التجارية بتونس.

وبحوصل الجدول التالي أهم بنود الاتفاقيات:

مشروع القانون	ولاية	موقع	مدة	الأرض	شركة	السنة	الإنتاج مغاواط	تخفيض واردات الغاز 2024	تخفيض واردات الغاز 2025	كلفة المشروع م د	تحقيق اقتصادي م د	الاعفاء الضريبي بسنة	ثمن كيلواط ساعة
2026-01	سيدي بوزيد	الخبنة	25	ملك دولة	كار انترناسيونال	2022	198	4,1%	3,5%	500	48	5	103,9
2026-02	سيدي بوزيد	المزونة	25	خاص	سكاتاك اس ا	2022	100	2,2%	1,9%	270	48	5	112,5
2026-03	قفصة	القصر	25	خاص	كار انترناسيونال	2022	100	2,2%	1,9%	260	52	5	98,8
2026-04	قفصة	سقدود	20+10	ملك دولة	فولتاليا	2018	100	2,4%	2,0%	305	49	10	103,1
2026-05	قابس	منزل حبيب	25	خاص	فولتاليا س ا	2022	100	2,4%	1,9%	305	49	5	124,4
المجموع							598	13,3%	11,2%	1640	246		

II. أعمال اللجنة:

بمقتضى الإحالة الواردة عليها من مكتب المجلس بتاريخ 29 جانفي 2026 شرعت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة في دراسة مشاريع القوانين المتعلّقة بلزمات انتاج الكهرباء للمحطّات الفولطاضوئية في جلستها المنعقدة يوم الاثنين 02 فيفري 2026 حيث أكّد أعضاء اللجنة ضرورة عقد سلسلة من جلسات الاستماع إلى الطرف الحكومي وممثلين عن المنضمات الوطنية وخبراء في مجال انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة.

1-الاستماع إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة:

بتاريخ 18 فيفري 2026 عقدت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة جلسة استماع إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة حول الخمسة مشاريع قوانين.

وأكّدت السيدة الوزيرة أن مشاريع القوانين المعروضة تتنزل في إطار استحثاث نسق إنجاز المشاريع الطاقية من الطاقات المتجدّدة باعتبارها خيارًا استراتيجيا لما لها من أهمية في ضمان الاستقلالية

الطاقية لتونس وتكريس سيادتها. كما تهدف إلى تلبية حاجيات الاستهلاك المحلي ذات القدرات الكهربائية المركبة الكبيرة وفق التشريع الجاري به العمل في اسناد اللزمات من قبل الدولة.

وأوضحت أنّ مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة انتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما للمحطة فولطاضوئية بسقدود من ولاية قفصة يندرج في إطار تنفيذ البرنامج الوطني لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة 2017-2020، حيث تمّ الإعلان عن طلب عروض منذ شهر ماي 2018 بهدف تركيز 500 ميغاواط من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية منها 100 ميغاواط بمنطقة "سقدود" من ولاية قفصة.

وتندرج الأربعة مشاريع قوانين الأخرى في إطار طلبي العروض عدد 01 و03 المندرجين في إطار البرنامج الوطني لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة 2022-2025 بهدف تركيز 1700 ميغاواط من الطاقات المتجددة في إطار نظام اللزمات. وهي تهم مشروع القانون المتعلّق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالمزونة" بولاية سيدي بوزيد، ومشروع القانون المتعلّق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالقصر" بولاية قفصة، ومشروع القانون المتعلّق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بمنزل الحبيب" بولاية قابس، ومشروع القانون المتعلّق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بالخبنة" سيدي بوزيد.

وأشارت إلى أن كلفة الاستثمارات الجملية تبلغ 1640 مليون دينار (490 مليون يورو) وستمكّن من إنتاج حوالي 1560 جيغاواط/ساعة سنويا، وبالتالي تفادي توريد حوالي 310 كيلو/طن مكافئ نفط سنويا من الغاز الطبيعي، وهو ما يمثل حوالي 14% من واردات الغاز لسنة 2025، كما ستساهم في الحدّ من النفقات بالعملة الاجنبية بحوالي 290 مليون دينار سنويا علاوة على المساهمة في التنمية الجهوية وخلق مواطن شغل.

وقدّم كاتب الدولة المكلف بالانتقال الطاقي عرضا تناول فيه استراتيجية قطاع الطاقة ومؤشرات وبرنامج إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة للفترة 2026-2030 وفق نظام الإنتاج الذي يكون من طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية الفولطاضوئية. موضحا أن القدرة الجملية لهذه المشاريع تقدّر بـ600 ميغاواط.

وأشار إلى أن القانون عدد12 لسنة 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة يمثّل الإطار القانوني لهذه المشاريع، ويشمل نظامين رئيسين هما نظام التراخيص ونظام اللزمات. وبيّن أن نظام التراخيص يتفرّع إلى نظامين هما نظام الاستهلاك الذاتي ونظام الاستهلاك المحلي في حدود قدرة قصوى، وهي 10 ميغاواط لمشاريع الطاقة الشمسية و30 ميغاواط لمشاريع طاقة الرياح، وأنه تتم الموافقة على مشاريع انتاج الكهرباء في هذا النظام عن طريق اللجنة الفنية للإنتاج الخاص للكهرباء من الطاقات المتجددة. بينما يتفرّع نظام اللزمات إلى نظامين فرعيين هما نظام التصدير ونظام الاستهلاك المحلي الذي هو موضوع مشاريع القوانين المعروضة على اللجنة، ويتعلق هذا النظام بالمشاريع التي تفوق القدرة القصوى. وأضاف أن المصادقة على هذه المشاريع تتم عن طريق اللجنة العليا للإنتاج الخاص للكهرباء ثمّ تُعرض هذه الاتفاقيات على مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم للمصادقة عليها بقانون.

وأكّد أن أهداف الاستراتيجية الوطنية لقطاع الطاقة في أفق 2035 تشمل عدة محاور أهمها أولا أمن التزود بالطاقة من خلال تنمية انتاج المحروقات وتنويع المصادر، وثانيا الانتقال الطاقي المتعلق بالنجاعة والكفاءة الطاقية إضافة إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة بخلق القيمة المضافة المحلية وضمان انتقال عادل يشمل كل فئات المجتمع بمحاربة الفقر الطاقي أو ما يُسمى بالهشاشة الطاقية، هذا إلى جانب إزالة الكربون في الاقتصاد الوطني.

كما استعرض بعض الأهداف الكمية للاستراتيجية الوطنية لقطاع الطاقة على غرار تحسين الاستقلالية الطاقية في حدود 67% في أفق سنة 2035 والمساهمة في النمو الاقتصادي بنسبة 2% وتخفيض كثافة الكربون بنسبة 4.6 % سنويا وبلوغ نسبة لا تقل عن 50% في حصة الطاقات المتجددة من مزيج الطاقة الكهربائية سنة 2035. وذكّر من ناحية أخرى بالوضع الطاقي الوطني الذي يشكو عجزا في ميزان الطاقة الأولية يتفاقم من سنة إلى أخرى والذي بلغ سنة 2025 حوالي 6.3 مليون طن مكافئ نفط أي ما يمثّل عجزا طاقيا بنسبة 65%.

وأشار إلى ارتفاع كلفة انتاج الكهرباء نتيجة العجز المسجل في سعر بيع الكهرباء المقدّر بـ190 مي في كل كيلو واط ساعة وهو ما يمثل نسبة تغطية في التسعيرة بـ60%. وأوضح فيما يتعلق بتطور استهلاك الغاز الطبيعي أن انتاج الغاز الوطني لا يمثل سوى نسبة 23% من الاستهلاك الوطني سنة 2025 بينما كانت هذه النسبة تمثّل 40% سنة 2016.

كما استعرض جملة مشاريع الشركة التونسية للكهرباء والغاز ومشاريع اللزمات على أراضي مقترحة من قبل الخواص ومشاريع اللزمات على أراضي مقترحة من قبل الدولة، إضافة إلى المشاريع الموجهة للإنتاج الذاتي ومشاريع نظام التراخيص والتي تندرج كلها في إطار البرنامج الوطني لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة للفترة 2026-2030 والذي سيمكّن البلاد من بلوغ نسبة 35% من الطاقات المتجددة سنة 2030. وأوضح أن هذا البرنامج يشمل جميع أنواع الأنظمة سواء المندرجة ضمن إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية الفولطاضوئية، وأن القدرة الجملية المتوقعة لهذه المشاريع في موفى سنة 2030 تصل إلى حدود 5489 ميغاواط. وأكّد أن الوزارة فتحت باب الحوار مع كل الأطراف المتدخلة من وظيفة تشريعية ومن مجامع ونقابات مهنية للنظر والنقاش في هذا البرنامج للوصول إلى تحقيق كل الأرقام المتفق عليها من كل الأطراف المعنية.

كما أوضح جملة الإجراءات المتبعة لإسناد هذه المشاريع بداية من طلب العروض وانتهاء إلى قرار إسنادها من قبل اللجنة العليا للإنتاج الخاص بالكهرباء. وأشار إلى آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي من شأنها خلق مواطن شغل قارة وتجنّب توريد كميات هامة من الغاز الطبيعي.

وبخصوص مشروع سقدود من ولاية قفصة أوضح كاتب الدولة المكلف بالانتقال الطاقي أن هذا المشروع تمّ إسناده باعتماد التعريفة المقترحة سنة 2019 مع إمكانية التمديد في مدة اللزمة بـ10 سنوات إضافية طبقا لأحكام الفصل 8 من اتفاقية اللزمة وإمكانية ترسيم المشروع في إطار آلية الاعتماد المشتركة JCM طبقا لأحكام الفصل 8 من عقد شراء الكهرباء.

ومن جانبهم أكّد النواب أهمية إدراج هذه المشاريع ضمن المجهود الوطني لدعم الطاقات المتجددة وتنويع مصادر إنتاج الكهرباء

وتقليص التبعية الطاقية خاصة في ظل التحديات المالية الراهنة واعتبارا أن الطاقة هي شريان كل اقتصاد. وشدّدوا على ضرورة أن يهدف هذا التوجه الاستراتيجي أساسا إلى تعزيز الأمن الطاقي وتخفيف الضغط على ميزانية الدولة وتقليص كلفة انتاج الكهرباء على المدى المتوسط والبعيد، إضافة إلى دفع التنمية الجهوية من خلال إحداث مشاريع استثمارية بالمناطق الداخلية.

واستوضحوا عن الشروط المضمنة باتفاقيات اللزمات المعروضة ومدى توازنها، وتساءلوا عن انعكاساتها المالية على الدولة والشركة التونسية للكهرباء والغاز، وعن ضمانات الإنجاز في الآجال المحدّدة إضافة إلى نقل التكنولوجيا وتعزيز المحتوى المحلي ومدى مساهمة هذه المشاريع في خلق مواطن شغل، وانسجامها مع المخطط الطاقي الوطني المعلن عن أهدافه لتوسيع حصة الطاقة المتجددة.

كما أكدوا دعمهم لكل المبادرات التي تعزّز الاستقلال الطاقي للبلاد مع الحرص على الشفافية وحسن التصرف في المال العام وحماية المصلحة الوطنية في مخزونها من الأراضي الفلاحية وعدم التركيز على بعث المشاريع في بعض المناطق دون غيرها على غرار مناطق الجنوب التونسي، والنظر في إمكانية استفادة بقية المناطق من البلاد من هذه المشاريع استئناسا بالتجارب المقارنة. وشدّدوا من ناحية أخرى على ضرورة إيلاء مسألة القدرة على التخزين الاهتمام اللازم خاصة صلب المشاريع المستقبلية في الغرض ومراعاة الأخذ بالتقنيات الحديثة والابتكارات على مستوى إنتاج اللوحات الشمسية مما يعكس تطوّر التكنولوجيا في إنتاج الطاقة. كما تساءلوا عن أسباب تحقيق نسبة ضئيلة لا تتجاوز 6% من انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة إلى موفى سنة 2025 بينما تمّ تحديد بلوغ نسبة 35% في الأهداف المرسومة سنة 2030.

ولاحظ بعض النواب أنه في ظل ارتفاع الأسعار ونسب الفائدة تمّ منح امتيازات إضافية لفائدة المستثمرين الأجانب أصحاب المشاريع المبرمة في إطار طلبات العروض لسنة 2018 وسنة 2023 وتمس من مبدأ المنافسة في علاقة بالمستثمر التونسي. وطالبوا بمراجعة التعريفة وإعادة طلب العروض في إطار ما يخوّله القانون والالتزامات التعاقدية للدولة خاصة أمام انخفاض الأسعار ونسب الفائدة بالمقارنة بسنتي 2018 و2023. ولاحظوا أنه في ظل غياب مخطط طاقي فإن هذه اللزمات لا تحترم القانون عدد 12 لسنة 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة. كما تساءلوا عن عدم إسناد هذه اللزمات إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز عبر آلية القروض بضمان الدولة أو إسنادها إلى مستثمرين تونسيين في إطار نظام التراخيص عبر تقسيمها إلى مشاريع ذات 10 ميغاواط.

ودعا النواب الوزارة إلى ضرورة تعزيز التعاون والتشاركية بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية في إطار الحوكمة الرشيدة لتحقيق الأهداف الوطنية في مجال الطاقة والانتقال الطاقي. واستوضحوا بخصوص بعض المواضيع المتعلقة بتساؤلات حول الوجود من عدمه لشبهة سوء تصرف في الرصيد الكربوني للدولة التونسية. وأكّدوا على أهمية معاملة المستثمر التونسي كالمستثمر الأجنبي في الانتفاع بالاستقرار التشريعي والجبائي وتجنب الانعكاس المالي للتشريعات على المشاريع الاستثمارية. مشيرين إلى القدرة التشغيلية الضعيفة جدا لليد العاملة التونسية بالمقارنة بحجم الاستثمارات المرصودة لهذه المشاريع والمقدرة بآلاف المليارات. وتساءلوا عن جدوى منح إعفاء جبائي للمستثمر الأجنبي في هذه لمشاريع وعن وجود من عدمه لدراسات تتعلق بإجراء مقارنة بين العائدات المالية الراجعة للدولة التونسية من هذه المشاريع وبين الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمستثمرين الأجانب أصحاب هذه اللزمات.

وفي تفاعلها مع تدخّلات النواب أوضحت السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة أن إسناد هذه المشاريع يخضع للنصوص القانونية الجاري بها العمل. وأكّدت أن الوزارة حريصة على مصالح تونس وحقها في السيادة على ثرواتها الطبيعية وتثمينها من خلال وضعها لبنود العقود وكراسات الشروط والشروط اللازمة على غرار مآل التجهيزات بعد انتهاء مدّة اللزمة من خلال إعطاء إمكانية الخيار للشركة التونسية للكهرباء والغاز بتسلم المحطة الفولطاضوئية بالدينار الرمزي أو يتم تفكيكها وإزالتها وإعادة موقع الإنتاج إلى حالته الأصلية عند نهاية الاستغلال على نفقة صاحب اللزمة.

كما أكّدت أن هذه المشاريع ليس لها تأثير سلبي على أسعار بيع الكهرباء للمواطن وأن هذه التسعيرة لا ترتبط بعملية الاستثمار لأن العنصر الأساسي في منظومة الطاقات المتجددة هو العمل التشاركي في إطار التكامل وتقاسم الأدوار بين الوزارة والشركة التونسية للكهرباء والغاز التي تبقى المشغل الوحيد لنقل وتوزيع الكهرباء وبيعه في تونس بما في ذلك مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، وأن بيع الكهرباء بثمن يراعي القدرة الشرائية للمواطن هو ضمن إطار سياسة الشركة التونسية للكهرباء والغاز في تعديل الأسعار.

وأوضحت أن للشركة التونسية للكهرباء والغاز مشاريعها الخاصة في منظومة إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة وذلك وفق المقاربة المعتمدة في إطار البرنامج الإصلاحي للشركة، وأن إعلانات طلبات العروض الدولية لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة ليس على حساب برنامج الشركة الذي يخضع لبرامج التصرف في منظومة المنشآت العمومية. وأوضحت أن من بين الأهداف المنشودة من هذه المشاريع ألا تتمتع الشركة التونسية للكهرباء والغاز في أفق سنة 2030 بالدعم المالي للدولة.

كما بيّنت أن إلزامية شراء الشركة التونسية للكهرباء والغاز لفائض إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة رغم بلوغ الشبكة الكهربائية لطاقتها القصوى هي فرضية مستبعدة نتيجة العجز الطاقي الذي يفوق اليوم نسبة 60%. وأشارت إلى أن كلفة ربط هذه المشاريع يتحمّلها المستثمر ولا تتحمّلها الدولة ولا الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وتطرقت إلى الصبغة الفلاحية لبعض الأراضي المهيأة لإقامة مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة مؤكدة أن هذه الأراضي لا تصلح للفلاحة وأن منح هذه الأراضي يتم صلب لجنة مختصة تضم في عضويتها ممثل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وأكّد السيد كاتب الدولة أن الخيار الأسلم هو ضرورة التسريع في برنامج الطاقات المتجددة والبحث عن حلول متوازنة لتغيير المشهد الطاقي التونسي وتحقيق الانتقال الطاقي الذي سيكون له دور كبير في تغيير الاقتصاد التونسي. وأوضح أن المبدأ المعتمد في إعداد طلبات العروض الدولية يتم وفق شروط وبنود يتم تجديدها من قبل الدولة التونسية بالنسبة لكل المشاركين في طلب العروض على قدم المساواة ولا يتم التفاوض حولها وذلك بالنظر إلى المعايير الإقليمية والدولية وفي إطار مبدأ سيادة الدولة.

وأوضح أنه ليس هناك اختلاف كبير بين إنجاز حصة الشركة التونسية للكهرباء والغاز من مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات

المتجددة للفترة 2026-2030 الذي سيكون عن طريق تمويل أجنبي ويتم خلاصه بالعملة الأجنبية على سنوات أطول من مدة اللزمة بضمان الدولة، وبين إنجاز مشروع من قبل خواص يتم شراء الانتاج بالدينار التونسي مع تقييس نسبي على العملة الأجنبية.

وأشار بخصوص تثمين أرصدة الكربون إلى أنها آلية للتقدم بالمشاريع وأن الفصل الثامن من عقد شراء الكهرباء الملحق باللزمة أتاح هذه الآلية التي تمكّن المستثمر من تثمين أرصدة الكربون المنتجة من قبل المشروع ويتم تقاسم الأرباح مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز مناصفة على أن يتكفل المستثمر بمصاريف تثمين أرصدة الكربون التي تنتجها المشاريع.

2- الاستماع إلى ممثلين عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وممثلين عن كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية:

استمعت اللجنة بتاريخ 26 مارس 2026 إلى ممثلين عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، وكنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية. حيث أكّد ممثّلو الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية أهمية هذه المشاريع في ظل ارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت مائة دولار للبرميل نتيجة تداعيات الحرب في الشرق الأوسط والتي ستكلّف الاقتصاد التونسي بذل مجهود كبير للحد من تداعياتها على المالية العمومية خاصة أمام ما نشهده من عجز طاقي بلغ حوالي 11 مليار دينار خلال سنة 2025، ويمثل عبء بنسبة 20% على ميزانية الدولة التي بُنيت على فرضية 63 دولار للبرميل حيث إن كل زيادة بدولار واحد تكلّف الدولة حوالي 160 مليون دينار إضافية.

وأشاروا إلى أن خيار الدولة اليوم يتمثل في اعتماد الحل البديل وهو الاستثمار في الطاقات المتجددة التي تزخر بها تونس من طاقة شمسية وطاقة الرياح رغم التأخر الحاصل في تحقيق الأهداف المرسومة حيث تمّ الوصول إلى نسبة 6% من المزيج الطاقي من جملة 35% مبرمجة لسنة 2030 أي ما يعادل 5000 ميغاواط. ولاحظوا أن النسبة التي تمّ بلوغها من المزيج الطاقي لا ترتقي إلى المعدل العالمي الذي يبلغ نسبة 15% بينما بلغت نسبة المزيج الطاقي بأوروبا حدود 37%. وتساءلوا ماذا ننتظر للتسريع في إنجاز مثل هذه المشاريع التي لم تعد تقبل مزيد الانتظار في الوقت الراهن.

وتطرّقوا إلى الإشكاليات التي يتعرّض لها المستثمر التونسي والمستثمر الأجنبي خلال عملية إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة والربط بالشبكة الكهربائية للشركة التونسية للكهرباء والغاز، مؤكدين أنها تتمثّل أساسا في المسائل المتعلقة ببطء الإجراءات الإدارية على غرار التأخير في الحصول على الرخص اللازمة، واقترحوا بعث شباك موحد على مستوى رئاسة الحكومة لحل هذا الإشكال نظرا لتعدد الأطراف المتدخلة على غرار وزارة الداخلية ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة ووزارة البيئة ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

كما لاحظوا وجود إشكاليات ذات طابع تقني على غرار مشاكل الربط بالشبكة التي تتعلق أساسا بطول مدة الانتظار التي تبلغ بين 6 أشهر و7 أشهر، بينما لا تتعدى هذه المدة 48 ساعة في بعض البلدان. مؤكدين ضرورة تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص في مثل هذه المشاريع الكبرى استئناسا بالتجارب المقارنة، وعدم الاقتصار على القطاع العام في هذا المجال، والانفتاح على الكفاءات الأجنبية في مجال إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة لاكتساب مزيد من المعرفة إلى جانب تعزيز الاستثمار في هذا القطاع نظرا لمردوديته العالية.

وأكّدوا بخصوص مدى إمكانية إنجاز هذه المشاريع من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز، ضرورة أن يتم في مرحلة أولى تقييم بعض المشاريع الأخرى التي أنجزتها الشركة والوقوف على أسباب عدم نجاحها على غرار مشروع إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح بولاية بنزرت. مشيرين إلى ضرورة النظر في الحلول التي قدمتها الشركة لتفادي الإشكاليات التقنية المطروحة خاصة وأن هذا المشروع تعرّض إلى عدة إشكاليات تقنية حالت دون بلوغ طاقة الإنتاج المرجوة.

وأشاروا من ناحية أخرى إلى أهمية عملية الربط الكهربائي على غرار الربط مع الجانب الإيطالي من خلال مشروع آلماد الذي يدخل حيز الاستغلال خلال سنة 2029 مما يتطلب العمل على إيجاد الحلول اللازمة لمعالجة محدودية قدرة استيعاب الشبكة مع ضرورة التمكن من تقنيات تخزين الكهرباء والرفع من طاقة التخزين عن طريق بطريات تخزين الطاقة. وتساءلوا عن مدى وجود دراسة حول عملية الربط الكهربائي بخصوص خطوط الجهد العالي في الشمال والجنوب التونسي لضمان استقرار الشبكة. وأوضحوا أن الشركة التونسية بصدد إنجاز مشروع ممول من البنك العالمي لتعزيز الربط الكهربائي للجهد العالي (400 كيلو فولط) ونقل الطاقة المنتجة في المحطات الفولطاضوئية بالجنوب إلى محطات الشمال وذلك بداية من ولاية تطاوين عبر ولاية قابس، وولاية مدنين، وولاية القيروان وصولا إلى مدينة المرناقية.

وأكّدوا من جانب آخر المردودية الاقتصادية لهذه المشاريع على مستوى كلفة انتاج الكهرباء من الغاز الطبيعي المورد بما يمثل حوالي ثلث الكلفة. إلى جانب تحسين الوضعية المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز وعائدات مالية بداية من سنة 2035 تقدّر بـ 2000 مليار سنويا أي ربح نسبة 20% من العجز الطاقي.

وفي تفاعلهم مع مجمل هاته المداخلات أكّد النواب أهمية هذه الجلسة التي تأتي في سياق وطني يتّسم برفع التحديات المرتبطة بقطاع الطاقة وما يطرحه من رهانات على مستوى الأمن الطاقي والتوازنات الاقتصادية ودفع الاستثمار إلى جانب متطلبات الانتقال الطاقي. وأشاروا إلى ضرورة دراسة هذه المشاريع بعمق والاستئناس بمختلف الآراء والتصورات خاصة من قبل الفاعلين الاقتصاديين وممثلي القطاع.

وتساءلوا عن أسباب عزوف المستثمر التونسي عن المشاركة مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز في مثل هذه اللزمات موضوع مشاريع القوانين المعروضة على اللجنة خاصة أمام توفر التمويلات الخضراء على غرار تمويلات الصندوق الأخضر للمناخ. وأشاروا في المقابل إلى أن المستثمر الأجنبي يحوّل جزءًا كبيرا من العائدات بالعملة الصعبة إلى الخارج. مؤكّدين حاجة البلاد إلى ثورة طاقية يقودها المستثمر التونسي مع تمكينه من الامتيازات الجبائية التي يتمتّع بها المستثمر الأجنبي في مثل هذه المشاريع.

وأشار بعض النواب إلى ضرورة تحسين شروط التفاوض في مثل هذه المشاريع وفق توجّه استراتيجي يعزز الأمن الطاقي ويجسّم مختلف الأهداف المنشودة في إطار إعداد مخطط طاقي بعمل تشاركي من مختلف الأطراف المتدخلة ويأخذ بعين الاعتبار امتياز توفّر الثروة الطبيعية في بلادنا من طاقة شمسية وطاقة الرياح.

وتساءلوا هل يتم حصر هذه المشاريع في إنتاج الكهرباء أم تشمل إنتاج الهيدروجين الأخضر. كما استوضحوا عن مدى تأثير هذه المشاريع بعد انتهاء مدة اللزمة على البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية للمناطق التي أقيمت بها.

وفي ردهم على تدخلات النواب أوضح ممثلو الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقاليدية ضرورة وجود المستثمر الأجنبي في مجال انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة لنقص الخبرة لدى المستثمر التونسي في هذا المجال من ناحية ولارتفاع نسب الفائدة لدى المؤسسات المالية التونسية (9%) عند الالتجاء إلى أخذ قروض من ناحية أخرى. وبيّنوا أنّ المستثمر الأجنبي بالمقارنة مع المستثمر التونسي يمتاز بقدرة تنافسية على مستوى سعر الفائدة الذي يقدر بنسبة 3%. وأكّدوا أن الحضور التونسي يتعزز باستمرار من خلال مؤسسات الخدمات ومكاتب الدراسات التونسية إلى جانب الكفاءات التونسية العاملة ضمن هذه المشاريع والتي تصل إلى نسبة 90%. وأشاروا إلى إمكانية مشاركة المؤسسات التونسية في رأس مال هذه المشاريع والتي ستؤدي إلى ارتفاع سعر بيع الكهرباء نتيجة ارتفاع الكلفة بالنسبة للمستثمرين التونسيين مما يتطلب موازنة بين خيار التخفيض من العجز الطاقي وبين خيار تثمين الشركات والأدمغة التونسية.

وشدّد ممثلو كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية خلال الاستماع إليهم في جلسة بعد الظهر، على ضرورة تسريع إنجاز هذه المشاريع بالنظر إلى المرحلة التي تمر بها البلاد في مجال الأمن الطاقي وذلك إلى أن تتحسّن قدرة المستثمرين التونسيين في الاستثمار في هذا المجال.

وأشاروا إلى أهمية نظام اللزمات إلى جانب نظام الاستهلاك الذاتي ونظام التراخيص في تحقيق الأهداف المرسومة خاصة وأن المشاريع الكبرى في هذا المجال تنضوي تحت نظام اللزمات لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة. وأكّدوا تضافر الجهود بين كل الأطراف لتذليل الصعوبات الموجودة على مستوى الربط بالشبكة الكهربائية والمساعدة في انخراط مؤسسات مالية قادرة على تمويل المشاريع في قطاع الطاقات المتجددة.

وأكّدوا أهمية رسم مخطط طاقي في أقرب الآجال وإيجاد حلول جذرية لمعضلة تمويل هذه المشاريع عبر توفير نسبة فائدة تنافسية وحصول المستثمر التونسي على المرجع اللازم الذي يمثّل الضرورة الاستراتيجية للشركات التونسية في مجال الطاقات المتجددة للمشاركة في هذه المشاريع وإثبات قدرتها الفنية والمالية.

وتطرّق النواب في مداخلاتهم إلى أهمية الاستماع إلى آراء وتصورات واقتراحات أحد مكونات النسيج الاقتصادي في إطار المقاربة التشاركية التي تعتمدها اللجنة في دراسة هذه المشاريع. وتساءلوا عن مدى تأثير مشاريع اللزمات ذات الجهد العالي على تحمّل الشبكة الكهربائية بنسبة للجهد المتوسط والمنخفض وبالتالي على مشاريع نظام الترخيص ونظام الاستهلاك الذاتي. وتساءلوا عن إمكانية تخزين الكهرباء المنتج من الطاقات المتجددة وعن الكلفة المالية لهذه العملية.

وفي ردهم على تساؤلات النواب أكّد ممثلو كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية أن الأشغال التي تجري على الشبكة الكهربائية في الوقت الراهن تجعلها قابلة لاستيعاب كافة المشاريع المبرمجة خاصة منها المشاريع ذات الجهد العالي.

وأكدوا أن المؤسسات التونسية حققت نسب ادماج محترمة في مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة قابلة للتدعيم في الأيام القادمة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للسيد نائب رئيس اللجنة.

السيد عدنان العلوش، نائب رئيس لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

3-الاستماع إلى خبراء ممثلين عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال الانتقال الطاقي ومناخ الاستثمار في الطاقات المتجددة، وممثلين عن عمادة المهندسين التونسيين:

استمعت اللجنة بتاريخ 02 أفريل 2026 إلى خبراء ممثلين عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مجال الانتقال الطاقي ومناخ الاستثمار في الطاقات المتجددة، وإلى ممثلين عن عمادة المهندسين التونسيين.

واشار الخبراء ممثّلو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى بعض الأرقام الواردة في تقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة فيما يخص تونس والمبني على بيانات لسنة 2024، وأوضحوا أن تونس تمتلك حاليا حوالي 1086 ميغاواط من الطاقات المتجددة تمثّل 15% من القدرة المركبة و6% من الإنتاج. وأكّدوا أن التوجه إلى خيار الطاقات المتجددة أصبح ضرورة حتمية وخيارا استراتيجيا من أجل السيادة الطاقية، وخاصة في إطار اعتماد تقنية تحويل ضوء الشمس المباشر إلى طاقة كهربائية، وهي الأكثر ملاءمة لثرواتنا الطبيعية وللظروف المناخية لبلادنا إضافة لملاءمتها لإمكانياتنا العلمية والبحثية من خلال توفر عديد البحوث والتجارب في هذا المجال على مستوى المخابر ومراكز البحوث.

وتطرّقوا في إشارة إلى الصبغة الفلاحية لمنطقتي سقدود ومنزل الحبيب إلى ضرورة وجود دراسة بيئية ودراسة جيولوجية لكل مشروع من المشاريع الخمسة المعروضة على أنظار اللجنة تأخذ بعين الاعتبار المقبولية المجتمعية ومدى تأثير هذه المشاريع على خصوصية المناطق المعنية بها خاصة إذا كانت منطلقا لمشاريع أخرى في إطار توسعة عملية الاستثمار في المستقبل. وثمّنوا إقامة هذه اللزمات الخمس في مناطق تمتاز بإشعاع شمسي جيّد لوجودها في الجنوب التونسي. وأشاروا إلى أن 70% من مشاريع الطاقات المتجددة في العالم من الطاقة الفولطاضوئية، و20% منها من طاقة الرياح.

كما شدّدوا على ضرورة التسريع في إنجاز الخمسة مشاريع المعروضة والتي ستعطي 600 ميغاواط والتي تمثل 5.11% من المزيج الطاقي أي سننتقل من 11% إلى 16% من جملة 35% من المزيج الطاقي المبرمجة سنة 2030.

وأشاروا من ناحية أخرى إلى بعض التحفظات المتعلقة بطريقة احتساب كمية الكهرباء المنتجة من خلال هذه المشاريع والمضمنة بوثيقة شرح الأسباب.

كما حذّروا من انعكاس ذلك على بقية المعطيات المتعلّقة بحجم الكمية الموردة من الغاز ومصاريف الإنتاج من العملة الصعبة. ودعوا إلى ضرورة مشاركة الكفاءات التونسية من خبراء في مجال الطاقات المتجددة في إعداد كراسات الشروط المتعلقة بمثل هذه المشاريع.

وتطرّقوا إلى مدة لزمة انتاج الكهرباء، مشيرين إلى ضرورة تقليص هذه المدة في المشاريع المستقبلية على ألا تتجاوز 20 سنة حتى يبقى للدولة التونسية بعد انتهاء مدة اللزمة المجال لمواصلة استغلال هذه المحطات الفولطاضوئية.

ومن جانبهم أشار النواب إلى أهمية الاستماع إلى خبراء ممثلين عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اعتبارا للدور المحوري الذي تضطلع به مؤسسات البحث العلمي والجامعات والمخابر المتخصصة في مواكبة التحولات الطاقية وتطوير الحلول التكنولوجية وتثمين الكفاءات الوطنية في هذا المجال الاستراتيجي. وأكّدوا أن الانتقال نحو الطاقة المتجددة لم يعد خيارا فحسب بل أصبح ضرورة وطنية تفرضها رهانات الأمن الطاقي ومتطلبات التنمية الاقتصادية مما يقتضي الاستنارة بالرأي العلمي والفني خاصة فيما يتعلق بمدى جاهزية المنظومة الوطنية للبحث والتكوين لمواكبة هذه المشاريع ومدى انعكاسها على البحث العلمي وتكوين الموارد البشرية المختصة.

ودعا بعض النواب إلى ضرورة إيجاد الحلول القانونية وخلق الفرص لمشاركة المستثمر التونسي إلى جانب المستثمر الأجنبي في لزمات انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة وضمان انتقال المعرفة وتوفير الإمكانات اللازمة للمؤسسات التونسية للمشاركة في لزمات إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة. وشدّدوا على ضرورة تفعيل مشاركة القطاع العام والخاص في مثل هذه المشاريع.

وفي تفاعلهم مع تدخلات النواب أوضح ممثلو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أن التسريع نحو التحوّل الطاقي الإيكولوجي هو خيار عالمي انخرطت فيه تونس خلال اتفاق باريس للمناخ. وأكّدوا ضرورة اعتماد كل الأنظمة المتاحة في مجال الطاقات المتجددة كنظام الإنتاج الذاتي ونظام الترخيص ونظام اللزمات، إضافة إلى مواصلة الاستثمار والبحث والاستكشاف في الطاقة الأحفورية بالتوازي مع تدعيم مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في كل المجالات على غرار محطات التطهير التابعة للديوان الوطني للتطهير واعتماد الحوكمة وترشيد الاستهلاك في كل الموارد المائية التي تستهلك الطاقة.

وفي خلال جلسة الاستماع المسائية، شدّد ممثلو عمادة المهندسين التونسيين على ضرورة تحقيق النجاعة المطلوبة من خلال تطوير مرونة المنظومة الكهربائية وهي قدرة الشبكة على التكيّف مع التغيرات في الإنتاج والاستهلاك. وأكّدوا ضرورة تطوير التخزين وتحسين التحكم في الشبكة وإدارة الطلب بطريقة أكثر نجاعة. وأشاروا إلى أن تحقيق التوازن بين استقرار الشبكة وتقليص الانبعاثات لا يكون عبر الاعتماد على مصدر واحد للطاقة بل يجب تطوير مزيج طاقي متوازن يشمل الطاقات المتجددة والمحطات التقليدية المرنة والتخزين إلى جانب الربط الكهربائي مع الدول الأخرى. كما دعوا إلى التسريع في إنجاز المشاريع المعروضة بالتوازي مع السعي إلى مزيد تطوير المنظومة الوطنية. وأشاروا إلى أن السيادة الطاقية لا تعني فقط إنتاج الكهرباء بقدر ما تعني التحكم في كامل المنظومة الكهربائية بما يشمل الشبكة والتخزين والتسيير، كما يتطلب رؤية واضحة وتخطيط محكم.

كما تطرّقوا إلى أهمية البعد الرقمي في مجال انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة حيث لم تعد المحطات الطاقية الحديثة مجرد منشآت إنتاج بل أصبحت أنظمة رقمية متكاملة تضم أنظمة تحكم صناعي (SCADA) وأجهزة استشعار متصلة ومنصات مراقبة عن بعد وتدفقات بيانات لحظية وحساسة. وأكّدوا أن من يتحكم في البيانات يتحكم في الطاقة.

وأكّد النواب في مداخلاتهم أن هذه المشاريع تكتسي أهمية وطنية كبرى بالنظر إلى ارتباطها بمسائل استراتيجية تمس الأمن الطاقي، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الاستثمار في الطاقات المتجددة. وأكّدوا ضرورة الاستماع إلى مختلف الأطراف والهياكل الوطنية ذات العلاقة بما يضمن مقاربة شاملة ودقيقة تقدّم رؤية واضحة للجوانب التقنية لهذه المشاريع، خاصة من الناحية الفنية والهندسية والتكنولوجية التي يمتلكها المهندسون في هذا المجال والتعويل على خبرتهم المهنية والفنية والوقوف على مدى جاهزية بلادنا لإنجاح مثل هذه المشاريع، وكذلك التحديات التي يمكن أن تعترض تنفيذها.

وشدّدوا على ضرورة حسن استغلال ثرواتنا الطبيعية من طاقة شمسية وطاقة رياح بما ينعكس إيجابا على حياة المواطن من خلال تحسين الشروط التفاوضية صلب اتفاقيات اللزمات وضمان حقوق الأجيال القادمة. وتساءلوا عن كيفية الاستفادة من الرصيد الكربوني من خلال هذه المشاريع ودور البصمة الكربونية في التأثير على الصادرات التونسية.

وفي اجاباتهم على تساؤلات النواب أكّد ممثلو عمادة المهندسين التونسيين أن البصمة الكربونية أصبحت رهانا تنافسيا ومعيارا حاسما في التجارة العالمية خاصة مع دخول آلية تعديل الكربون على الحدود حيز التطبيق الكامل بحلول سنة 2026 بحيث إن المنتجات الموجهة للتصدير نحو السوق الأوروبية، وهي وجهة 70% من صادراتنا، ستخضع لرسوم إضافية مرتبطة مباشرة بكثافة الكربون في الكهرباء المستخدمة في إنتاجها.

وقدّموا جملة من التوصيات لتحقيق السيادة الطاقية منها التأكيد على أهمية الربط الكهربائي مع المحيط الإقليمي والاستثمار في التخزين الطاقي وتطوير شبكة النقل لتعزيز مرونة المنظومة إضافة إلى اعتماد إطار واضح لحوكمة البيانات الطاقية مع إدماج إلزامي لمتطلبات الأمن السيبراني في جميع المشاريع، والتسريع في رفع حصة الطاقات المتجددة ضمن رؤية وطنية شاملة ومنسقة إلى جانب ضمان الرقابة الوطنية الفعّالة على الأنظمة الرقمية الحساسة، لأن السيادة الطاقية في مفهومها الحديث لم تعد مسألة إنتاج فحسب بل هي منظومة متكاملة تجمع بين التحكم في البنية التحتية، والسيطرة على البيانات، وتأمين الأنظمة الرقمية، وخفض البصمة الكربونية بما يصون تنافسية اقتصادنا.

4-الاستماع إلى السيد وزير البيئة وإلى الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز

بتاريخ 08 أفريل 2026 عقدت اللجنة جلسة للاستماع إلى وزير البيئة وإلى الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وأوضح وزير البيئة أن تونس صادقت على اتفاق باريس للمناخ منذ سنة 2016 والذي يوفّر الإطار القانوني الدولي للاستجابة الجماعية لتغيّر المناخ، ويقوم على مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، مع احترام الخصوصيات الوطنية والأولويات التنموية لكل دولة. وأكّد أن تونس وضعت أهدافا طموحة لخفض الانبعاثات الكربونية، خصوصا في قطاع الطاقة والكهرباء، الأكثر إسهاما في الانبعاثات الوطنية. وأعدّت في هذا السياق استراتيجيتها حول التغيّرات المناخية في عدة مجالات منها مجال الطاقة، ومجال الصناعة، ومجال الفلاحة والغابات، ومجال التصرف في النفايات.

وأكّد أن الأهداف المرسومة في استراتيجية تونس حول التغيّرات المناخية في أفق سنة 2050 في مجال الطاقة تتمثل في تقليص 50% من

الاستهلاك الأولي للطاقة، وبلوغ نسبة 43% من نسبة كهربة الاستعمالات بما في ذلك السيارات الكهربائية، وبلوغ نسبة 80% من نسبة الطاقات المتجددة لإنتاج الكهرباء.

وأوضح الوزير أن آلية تبادل أرصدة الكربون هي موضوع الفصل السادس من اتفاق باريس حول المناخ أو ما يُعرف بأسواق الكربون وأهميتها الاستراتيجية في إعانة البلدان على الإيفاء بتعهداتها في مجال التغيرات المناخية. وتقوم على اتفاق بين دولتين أو أكثر لتنفيذ مشاريع أو برامج تقلل الانبعاثات في إحدى الدول. ويتم الاتفاق على تقاسم الأرصدة الكربونية بطريقة شفافة وقابلة للتحقق مع احترام المساهمات المحددة وطنيا لكل دولة.

وتطرّق إلى أهمية أرصدة الكربون بالنسبة إلى بلادنا من ذلك تبادل المعرفة وبناء قدرات والمساعدة على تنفيذ سياسات مناخية فعالة ومستدامة، إلى جانب تسريع مشاريع الطاقات المتجددة وتحسين الكفاءة الطاقية، ودعم مشاركة القطاع الخاص وخلق فرص شغل خضراء، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين موقع تونس ضمن الأسواق الكربونية الدولية.

وأكّد ضرورة حسن استغلال آلية تبادل أرصدة الكربون على اعتبار أنها آلية ظرفية بالنظر إلى إمكانية تحقيق عديد البلدان المصنعة للحياد الكربوني في الأعوام القليلة القادمة وإمكانية إنهائها للتعامل بهذه الآلية. مشيرا إلى حاجة بلادنا للطاقة في ظل العجز الطاقي المسجل.

وفي حديثه عن إبرام الاتفاقيات الثنائية في مجال التغيرات المناخية، أوضح أن تونس أبرمت اتفاقية مع اليابان سنة 2022 في إطار تفعيل الفصل السادس من اتفاق باريس، وتهدف إلى إرساء آلية الائتمان المشترك (JCM) كأداة عملية لتعزيز التعاون الثنائي في مجال العمل المناخي، وأن الأرصدة الكربونية المنتجة وفق هذه الآلية يتم تقاسمها بين الطرفين حيث تحتفظ تونس بجزء هام منها لدعم أهدافها المناخية أو لتعبئة موارد إضافية عبر التمويل المناخي، بينما تستفيد اليابان من الجزء المقابل لمساهمتها في التمويل ونقل التكنولوجيا. وأكّد أن هذه الآلية ليست تفويتا أو بيعا لأرصدة تونس بل شراكة تضمن منفعة مزدوجة من خلال مشاريع حديثة بكلفة أقل والاستفادة من الأرصدة الناتجة. كما يُعتمد نظام التعديلات المقابلة وفق الفصل السادس من اتفاق باريس لضمان عدم احتساب التخفيضات مرتين، ما يعزز مصداقية الآلية دوليا.

وأكّد في هذا الإطار أن تونس أمضت اتفاقية تعاون مع سويسرا في مجال الحد من التغيرات المناخية في ديسمبر 2023 وتمت المصادقة عليها بمقتضى الأمر عدد 206 لسنة 2024، وأنه حتى الآن، لم يبدأ أي مشروع فعلي مع الجانب السويسري ولم يتم تبادل أرصدة كربون مع الجانبين الياباني والسويسري.

وأشار بخصوص مشاريع اللزمات المعروضة على اللجنة إلى أنه لا يمكن إنجاز هذه المشاريع في حالة عدم وجود آلية تقاسم أرصدة الكربون نظرا لعدم مردودية المشروع. إلى جانب أنه في حالة إنتاج أرصدة الكربون من طرف المستثمرين الخواص التونسيين أو من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز لا يمكن بيعها نظرا لعدم استقرار سوق الكربون في العالم.

ومن جانبهم أكّد النواب أهمية الاستماع إلى توضيحات وزارة البيئة بخصوص هذه المشاريع وبيان رؤيتها حول انعكاساتها الفنية والاقتصادية والبيئية ومدى انسجامها مع التوجهات الوطنية في مجال التنمية المستدامة، وتصوّرها للإطار القانوني والتنظيمي الكفيل بتفعيل آلية أرصدة الكربون في بلادنا. وذلك لما تكتسيه هذه المشاريع من تأثير مباشر على مستقبل قطاع الطاقة وعلى التزامات الدولة في مجال الانتقال الطاقي ودعم الاستثمار بموارد مالية في حدود 1640 مليون دينار وتعزيز السيادة الوطنية على الموارد والثروات الطبيعية للبلاد مع ضمان احترام المعايير البيئية والمحافظة على حق الأجيال القادمة في بيئة سليمة.

واستوضحوا في هذا السياق حول آلية أرصدة الكربون باعتباره من الملفات البيئية والاقتصادية المستجدة والتي تفرض نفسها بقوة على الساحة الوطنية والدولية في ظلّ التحوّلات العالمية المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والالتزامات المناخية، وما يوفّره هذا التوجّه من فرص لدعم الانتقال البيئي وتعبئة موارد إضافية لفائدة الاقتصاد الوطني.

وأشار بعض النواب إلى ضرورة تثمين نبتة البوسيدونيا الموجودة بالبحر الأبيض المتوسط والتي تملك تونس نسبة 70% منها، وذلك دعما لتنافسية تونس في الأسواق الكربونية. وتساءلوا عن عدم إحالة الاتفاقيات المتعلقة باقتسام أرصدة الكربون على مجلس نواب الشعب على اعتبار أنه ثروة طبيعية. وتساءلوا عن الصيغة القانونية التي تم بموجبها تمتيع المستثمر الأجنبي في هذه اللزمات بمبلغ 36 مليون دينار قيمة بيع أرصدة الكربون الذي ترجع ملكيّته للشركة التونسية للكهرباء والغاز. كما تساءلوا عن عدم الاحتفاظ بأرصدة الكربون المنتجة لتخفيض الاعتمادات التي سيتم توظيفها على مستوى التصدير ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني في ظل التحولات العالمية المتعلقة بالبصمة الكربونية.

وشدّد بعض النواب على ضرورة وضع مخطط طاقي تندرج فيه هذه المشاريع، مطالبين بمراجعة الاتفاقيات المبرمة مع أصحاب هذه اللزمات من خلال التخفيض في مدتها ومراجعة الامتيازات الجبائية والديوانية الممنوحة لها إلى جانب النظر في مآل التجهيزات بعد انتهاء مدة اللزمة لضمان حق الأجيال القادمة في محيط بيئي سليم. كما لاحظوا حجم الاتفاقيات المبرمة وملحقاتها التي يتجاوز عدد صفحاتها عدة مئات مشيرين إلى ضرورة إعدادها باللغة العربية.

وفي رده على تساؤلات النواب أوضح وزير البيئة أن تبادل أرصدة الكربون يتم تطبيقا لبنود اتفاقية التعاون حول التغيرات المناخية بين تونس واليابان المصادق عليها بمقتضى مرسوم صادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية لسنة 2023.

وشدّد على ضرورة التفريق بين اتفاقية التعاون بين تونس واليابان حول الآلية المشتركة لتبادل تخفيضات الكربون (JCM) والتي تُعتبر نموذجا متقدما للتعاون الدولي في مجال العمل المناخي، وبين آلية تعديل حدود الكربون التي تمّ تفعيلها من قبل الاتحاد الأوروبي بدءا من سنة 2026 لفرض رسوم على واردات السلع عالية الانبعاثات.

وأكّد أن الوزارة بصدد القيام بعملية تأهيل بيئي لمصانع الأسمنت التسعة، والتي تتجاوز قيمة وارداتها 200 مليون دينار سنويا من الفحم البترولي الذي يتميز باحتوائه على نسبة عالية جداً من الكربون، إلى جانب العمل على مشروع معالجة النفايات لتحويلها إلى وقود صلب عالي القيمة الحرارية والمعروف بالوقود المشتق من النفايات (RDF).

وخلال جلسة الاستماع المسائية، قدّم الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز لمحة حول آلية تبادل أرصدة

الكربون مبينا أنه فيما يتعلق بالمشاريع الكبرى للطاقات المتجددة في إطار نظام اللزمات فإن أرصدة الكربون الناتجة عن المشاريع هي ملكية حصرية للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمقتضى عقد شراء الكهرباء. وإنه مع ذلك تم التنصيص على عدة خيارات تتعلق بملكية الأرصدة وتقاسمها. ويتمثل الخيار الأول في أن تقوم الشركة التونسية للكهرباء والغاز بتقييم جميع أرصدة الكربون وتتحمّل جميع التكاليف المرتبطة بشهادات الاعتماد الخاصة بها. بينما يتمثل الخيار الثاني في إحالة الشركة التونسية للكهرباء والغاز أرصدة الكربون للحكومة التونسية. أما الخيار الثالث فيتمثل في أن تقوم الشركة التونسية للكهرباء والغاز بتقاسم أرصدة الكربون بالتساوي مع شركة المشروع إذا طلبت ذلك على أن تتحمّل شركة المشروع وحدها جميع التكاليف المتعلقة بالتصديق وإصدار الأرصدة.

وأضاف أنه بالنسبة للمشاريع المبرمجة بولاية سيدي بوزيد وبمنزل الحبيب بولاية قابس تمّ اعتماد الخيار الثاني المتمثل في إحالة الشركة التونسية للكهرباء والغاز لأرصدة الكربون للحكومة التونسية. ويتيح هذا الخيار خفض تكاليف الاستثمار وبالتالي تقديم أسعار بيع كهرباء أكثر تنافسية للشركة التونسية للكهرباء والغاز، وإنشاء أرصدة الكربون وتقاسمها دون أن تضطر الدولة للتدخل في عملية الاعتماد أو تحمّل تكاليف المعاملات.

وثمّن النواب في مداخلاتهم أهمية الاطلاع على الرؤية الفنية لممثلي الشركة التونسية للكهرباء والغاز والاستماع إلى توضيحاتهم بخصوص المشاريع المعروضة وفق مقاربة تمكّن من تعزيز السيادة الطاقية في إطار السيادة الوطنية على ثرواتنا الطبيعية.

وتساءلوا في هذا الصدد عن إمكانية أن تتولى الشركة التونسية للكهرباء والغاز إنجاز هذه اللزمات لحسابها أو الدخول في شراكة مع المستثمرين الأجانب، لا سيما في ظل وجود كفاءات تونسية في هذا المجال.

وفي رده على تساؤلات النواب أكّد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز أهمية هذه المشاريع في اكتساب التجربة ونقل التكنولوجيا ومعاضدة مجهودات الدولة في دعم وتحسين الوضعية المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز التي تتمتع بدعم مالي من الدولة في حدود 4000 مليون دينار سنويا. وشدّد على تسريع المصادقة على هذه المشاريع ودعم الاستثمار في الطاقات المتجددة.

وأوضح من جهة أخرى أن تثمين أرصدة الكربون يتطلب عدة آليات لا تمتلكها الشركة التونسية للكهرباء والغاز ولا وزارة الصناعة والمناجم والطاقة. وأكّد أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز ليس لها الإمكانيات المالية للاستثمار في هذه المشاريع، لا سيما وأن تكاليف شراءات الغاز من طرف الشركة تبلغ 6000 مليون دينار سنويا بينما تبلغ مداخيل الشركة ما يقارب 5000 مليون دينار بقيمة عجز يبلغ 1000 مليون دينار سنويا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للسيد المقرر.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

5-تنظيم يوم دراسي:

نظّمت الاكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب الأربعاء 22 أفريل 2026 يوما دراسيا حول مشاريع القوانين عدد 1 و2 و3 و4 و5 لسنة 2025 وذلك بطلب من لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة. وشارك في هذا اليوم الدراسي كل من السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة المكلف بالانتقال الطاقي، وعدد من الضيوف من وزارات الصناعة والمناجم والطاقة، والاقتصاد والتخطيط، والتعليم العالي والبحث العلمي، والبيئة، وممثّلي الاتحاد التونسي للصّناعة والتجارة والصناعات التقليدية، وعمادة المهندسين التونسيين، وكنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية، وعدد من الخبراء.

وأشار السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة المكلف بالانتقال الطاقي الى تدشين محطات جديدة للطاقة الشمسية الفولطاضوئية في ولايات سيدي بوزيد والقيروان وتوزر، بقدرة جملية بلغت 200 ميغاوات، من شأنها انتاج الطاقة الكهربائية لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز ودعا إلى مواصلة نسق انتاج مشاريع الطاقة في الفترة المقبلة، معتبرا أنّ تونس تعيش حاليا مرحلة تاريخية لتغيير المشهد الطّاقي بفضل انجاز مشاريع كبرى للطاقة والبنية التحتية بعد تسجيل عجز طاقي بلغ نسبة 65 بالمائة أدّى الى اللجوء للتوريد لتغطيته رغم الإمكانيات التي من الممكن ان تجعل تونس بلدا مصدّرا للطاقة وليس مورّدا.

وقدّم عرضا أبرز فيه أهم المؤشرات والتحديات المتعلّقة بالطاقة، إضافة الى الأهداف التي ترنو اليها بلادنا. وبيّن أنّ تونس تعاني اليوم من عجز طاقي يبلغ 6.3 مليون طن مكافئ نفط (ط.م.ن) بسبب ارتفاع الاستهلاك الوطني من الغاز الطبيعي بالتوازي مع ارتفاع سعر شراء هذه المادة، مبرزا أنّ دعم الطاقة ارتفع الى 7112 مليون دينار في سنة 2025 بعد أن كان في حدود 550 مليون دينار في سنة 2011.

وأشار كذلك إلى انخفاض الموارد الوطنية من الطاقة مقابل زيادة الطلب، وتسجيل عجز هيكلي على مستوى ميزان الطاقة، إضافة الى تفاقم عجز الميزان التجاري الطاقي مع ارتفاع مستمر للتبعية الطاقية مما زاد من هشاشة الاقتصاد الوطني في ظل تقلبات أسعار الطاقة العالمية. كما أشار الى الاعتماد الكبير على الغاز الطبيعي، مبيّنا أن نسبة دعم الطاقة بلغت حوالي 9 بالمائة من إجمالي ميزانية الدولة.

وأكّد كاتب الدولة أنّ أبرز الأهداف الاستراتيجية التي وضعتها الوزارة تتمثّل في تحسين الاستقلالية الطاقية بنسبة 67 بالمائة كأفضل السيناريوهات، والمساهمة في النمو الاقتصادي بنسبة 2 بالمائة، إضافة الى تخفيض كثافة الكربون بنسبة 4.6 بالمائة سنويا، وتحديد نسبة لا تقل عن 50 بالمائة في حصّة الطاقات المتجددة من مزيج الطاقة الكهربائية سنة 2035.

وأشار في ذات السياق الى التوجّه نحو تنفيذ جملة من الإصلاحات في الفترة بين 2023 و2025 من بينها إصلاحات مؤسساتية وتشريعية، واصلاح الاختلالات الجوهرية في قطاع الطاقة، مع ترسيخ الإنجازات واستكمال الدراسات التحضيرية للمشاريع الكبرى وتعزيز القدرات المؤسساتية في القطاع.

وبخصوص الفترة ما بين سنتي 2026 و2030، بيّن انه سيتم إطلاق مشاريع هيكلية تتمثل في تكريس الإصلاحات في قطاع الطاقة، وتسريع انجاز مشاريع الطاقات المتجددة والكفاءة الطاقية، إضافة الى تجهيز البنية التحتية للانتقال الطاقي، فضلا عن التوجّه لاعتماد تقنيات جديدة في هذا المجال، وانشاء شراكات استراتيجية في مجالي الطاقة والتكنولوجيا على المستويين الإقليمي والدولي.

ثم أشار الى خارطة الطريق المزمع اتباعها في المرحلة ما بين سنوات 2031 و2035، مؤكّدا التوجّه الى انجاز استثمارات في البنية التحتية، وتوسيع نطاق الاستثمارات في تقنيات جديدة للانتقال الطاقي، وجعل تونس مركزا إقليميا لتقنيات الطاقة الجديدة.

كما تطرّق الى الإطار القانوني للطّاقات المتجددة، مبيّنا أنّ نظام اللزمات في هذا المجال يوفّر قدرة تفوق 10 ميغاواط طاقة شمسية فولطاضوئية، و30 ميغاواط طاقة رياح، كما يتطلّب هذا النظام نشر طلب عروض وتوفير الأراضي سواء من قبل الوزارة المكلفة بالطاقة او من طرف أصحاب المشاريع.

واستعرض كاتب الدولة المشاريع التي تنجز في إطار نظام الإنتاج الذاتي في الجهد المنخفض، ومن بينها مشروع "بروسول ألاك" الاقتصادي الذي انطلق في أفريل 2025 ويستهدف المستهلكين ما بين 1200 و1800 كيلواط ساعة سنويا.

وبخصوص الاثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمشاريع المسندة في إطار نظام اللزمات أوضح كاتب الدولة ان الاستثمار الجملي قدّر بحوالي 2400 مليون دينار، بما سيمكّن من خلق حوالي 300 موطن شغل مباشر قار خلال فترة الاستغلال، بالإضافة إلى أكثر من 4000 موطن شغل خلال فترة الاشغال التي تمتد من 12 الى 15 شهرا. وبيّن أنّ معدل التعريفة سينخفض الى حدود 108 مليم /كيلواط ساعة مقارنة بكلفة الإنتاج من الغاز الطبيعي المورّد التي تبلغ حوالي 300 مليم /كيلواط ساعة. كما أشار الى أن هذه المشاريع ستمكّن من تجنّب مصاريف الإنتاج بالغاز الطبيعي بحوالي 400 مليون دينار سنويا وتجنّب توريد حوالي 450 ألف طن مكافئ نفط وهو ما يمثّل حوالي 16 بالمائة من الواردات السنوية للغاز الطبيعي.

كما استعرض كاتب الدولة جملة الإجراءات المتبعة لإسناد مشاريع الطاقة التي تم تدشينها بالقصر من ولاية قفصة، والمزونة من ولاية سيدي بوزيد، ومنزل الحبيب من ولاية قابس، بداية من طلب العروض وقرار اسنادها واثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وخلال النقاش العام أبرز المتدخلون أهمية دعم مشاريع الطاقات المتجددة وتنويع مصادر انتاج الكهرباء وتقليص التبعية الطاقية خاصة في ظل التحديات المالية الحالية والوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط.

كما شدّدوا على ضرورة تعزيز هذا التوجه الاستراتيجي لتكريس الامن الطاقي وتخفيف الضغط على ميزانية الدولة وتقليص كلفة انتاج الكهرباء على المدى المتوسط والبعيد، إضافة الى دفع التنمية الجهوية من خلال إحداث مشاريع استثمارية بالمناطق الداخلية.

وأكّد الحاضرون أن مثل هذه المشاريع والمبادرات من شأنها تعزيز الاستقلال الطاقي لبلادنا عبر وضع بنود عقود وكراسات شروط تخدم المصلحة الوطنية.

واستفسر عدد اخر من النواب، في المقابل، عن بعض الشروط المضمّنة باتفاقيات اللزمات وتداعياتها على ميزانية الدولة وعلى موازنات الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وقد بيّن كاتب الدولة في تفاعله مع النقاش العام ان اسناد هذه المشاريع يخضع للنصوص القانونية الجاري بها العمل، مؤكّدا أنّ الوزارة حريصة على حماية مصالح تونس وحقها في السيادة على ثرواتها الطبيعية وتثمينها وفقا لعقود وشروط قانونية.

6-رأي لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

عملا بأحكام الفصل 70 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب وبناء على توصية مكتب المجلس عدد 07 للدورة النيابية 2025-2026 المنعقد بتاريخ 29 جانفي 2026، والمتعلق بطلب رأي لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية حول هذه المشاريع، وحيث وجهت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة بمقتضى مراسلة في الغرض تطلب من خلالها من لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية رأيها حول هذه المشاريع، وتبعا لذلك تلقت اللجنة بتاريخ 24 أفريل 2026 نص الرأي المطلوب والذي تجدونه مرفقا بالتقرير.

7-مناقشة الفصول والتصويت:

بعد استكمال لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة لجلسات الاستماع بشأن هذه المشاريع وبعد الاطلاع على رأي لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية حول مشاريع هذه القوانين، اجتمعت اللجنة بتاريخ 24 أفريل 2026 لمناقشة مشاريع القوانين عدد 01 و02 و03 و04 و05 لسنة 2026 والتصويت عليها.

التصويت على مشروع القانون عدد 01 لسنة 2026 المتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بالخبنة".

- التصويت على العنوان: 06 (أصوات) موافقة، 00 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض
- التصويت على الفصل الوحيد: 05 (أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض
- التصويت على المشروع برمته: 05 (أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض

- **تمّ التصويت بالموافقة على مشروع القانون عدد 01 لسنة 2026 المتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بالخبنة بأغلبية الحاضرين.**

التصويت على مشروع القانون عدد 02 لسنة 2026 المتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالمزونة بولاية سيدي بوزيد".

- التصويت على العنوان: 05(أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض
- التصويت على الفصل الوحيد: 05 (أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض
- التصويت على المشروع برمته: 05 (أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض

- **تمّ التصويت بالموافقة على مشروع القانون عدد 02 لسنة 2026 المتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالمزونة بولاية سيدي بوزيد" بأغلبية الحاضرين.**

التصويت على مشروع القانون عدد 03 لسنة 2026 يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالقصر".

التصويت على العنوان: 05 (أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض

التصويت على الفصل الوحيد: 05 (أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض

التصويت على المشروع برمته: 05 (أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض

- **تمّ التصويت بالموافقة على مشروع القانون عدد 03 لسنة 2026 يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالقصر" بأغلبية الحاضرين.**

التصويت على مشروع القانون عدد 04 لسنة 2026 المتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بسقدود".

التصويت على العنوان: 05 (أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض

التصويت على الفصل الوحيد: 05 (أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض

التصويت على المشروع برمته: 04 (أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 02 (صوت) بالرفض

- **تمّ التصويت بالموافقة على مشروع القانون عدد 04 لسنة 2026 المتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بسقدود" بأغلبية الحاضرين.**

التصويت على مشروع القانون عدد 05 لسنة 2026 يتعلّق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بمنزل الحبيب".

التصويت على العنوان: 05 (أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض

التصويت على الفصل الوحيد: 05 (أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض

التصويت على المشروع برمته: 05 (أصوات) موافقة، 01 (صوت) محتفظ، 01 (صوت) بالرفض

- **تمّ التصويت على مشروع القانون عدد 05 لسنة 2026 يتعلّق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بمنزل الحبيب" بأغلبية الحاضرين**

III. توصيات اللجنة:

تتقدم لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة بالتوصيات التالية:

- الإسراع في إعداد مخطط طاقي استنادا إلى الفصل 04 من القانون عدد 12 لسنة 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة،
- العمل على إدراج عملية الخزن في المشاريع المستقبلية لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة،
- ضرورة تحسين شروط التفاوض في اتجاه التقليص من مدة اللزمة ومن الامتيازات الجبائية،
- التأكيد على ضرورة إيضاح الإطار التعاقدي وضمان مصلحة الدولة وفرض نقل الكفاءة كالتزام فعلي في المشاريع القادمة،
- العمل على الرفع من نسبة الادماج المحلي في مثل هذه المشاريع،
- تشجيع المستثمر التونسي للانخراط في هذه المشاريع عبر توفير تمويلات بشروط تفاضلية،
- تطوير مرونة المنظومة الكهربائية وقدرة الشبكة على التكيف مع الإنتاج والاستهلاك،
- التسريع في استكمال سن التشريعات المتعلقة بالطاقات المتجددة والمتعلقة تثمين أرصدة الكربون،
- ضرورة أن تبقى البصمة الكربونية الناتجة عن هذه المشاريع ملكا للدولة التونسية كرصيد سيادي واستراتيجي في ظل التحوّلات العالمية، مع ضرورة إرساء سجل وطني للبصمة الكربونية كعنصر تنافسي مباشر للاقتصاد الوطني.
- التسريع في مشاريع الربط الكهربائي مع المحيط الإقليمي والدولي باعتبارها أداة لتعزيز استقرار الشبكة ووسيلة لتثمين أفضل لفائض الإنتاج من الطاقات المتجددة.

IV. قرار اللجنة:

قررت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة الموافقة على مشاريع القوانين عدد 01 و02 و03 و04 و05 لسنة 2026 بأغلبية أعضائها الحاضرين وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على عملها القيم، والآن ننتقل إلى النقاش العام: قائمة أولية في السادة والسيدات النواب المحترمين: عزيز بن الأخضر، ثابت العابد، نبيل حامدي، عبد القادر بن زينب، طارق الربعي، عبد السلام دحماني، مسعود قريرة، أسماء الدرويش، عبد الحليم بوسمة، أيمن نقرة.

إذن، المصدح للنائب المحترم السيد عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل، له ثماني دقائق.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا السيد الرئيس،

أولا، أتوجه بالشكر الجزيل إلى لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة على العمل الجبار الذي أنجزته، كما أدعو الشعب التونسي من هذا المنبر إلى الاطلاع على التقارير التي تتضمن كل الإجابات عن التساؤلات التي يمكن لأي مواطن تونسي أن يطرحها إذ سيجد فيها كل الإجابات في تقرير اللجنة ومع ذلك دعونا نزيد الأمر توضيحا للمواطن ونتحدث اليوم بقدر أكبر من الوضوح أو "بالفرشة" كما يقال بالعامية.

إن النقاش اليوم ليس بين طرف وخصم وليس بين السيادة والخيانة كما يتم تصويره، النقاش الحقيقي اليوم، هل تبني تونس استقلالها الطاقي أم تبقى رهينة التوريد؟ ولننطلق من واقعنا التونسي الحقيقي ولا من الشعارات التي ترفع، ولكن فإن تونس حسب المعطيات الرسمية للدولة وحسب المعطيات الصادرة عن الشركة التونسية للكهرباء والغاز، تعيش تونس اليوم عجزا طاقيا يتجاوز

56% أي أن أكثر من نصف حاجياتنا من الكهرباء يتم تغطيتها عبر التوريد وبالعملة الصعبة وهذا يجعل بلادنا مرتبطة مباشرة بأسعار الغاز والنفط في السوق العالمية، ومع كل أزمة دولية فإن المواطن التونسي هو من يدفع الثمن وقد رأينا مؤخرا، عند اندلاع الحرب في أوكرانيا رأينا كيف انقلبت الأسعار وكيف انقلب العالم وكيف ازداد الضغط على المالية العمومية.

في الحقيقة هناك اليوم عمل كبير تقوم به الحكومة التونسية قد لا يراه المواطن لأنه لم ينعكس عليه مباشرة، لكن كل هذا تتكفل به الدولة وهي من أموال المواطن التونسي ويتم خصمها من إمكانيات الاستثمار.

السؤال البسيط اليوم، هل هذا وضع سيادي أم هو وضعية تبعية؟ فالمشاريع المطروحة اليوم تمثل حوالي 600 ميغاواط أي ما يقارب 10% فقط من القدرة الجملية المركزة لدى الشركة التونسية للكهرباء والغاز، ومع ذلك يتم تصويرها وكأنها تهديد للسيادة الحقيقة، السيادة الحقيقية هي خطوة تدريجية للتقليص من التبعية لا لتكريسها. ولنكن واضحين في مفهوم السيادة، هذه المحطات موجودة على التراب التونسي ومرتبطة بالشبكة الوطنية، وتبقى تحت التحكم التقني للدولة عبر الشركة التونسية للكهرباء والغاز، وبالتالي لا وجود لأي تفويت أو خروج عن السيطرة أو فقدان للتحكم، بل إن الدولة هي الرابحة وهذه هي السيادة الوطنية التي نتحدث عنها والتي أكد عليها السيد رئيس الجمهورية السيادة الوطنية.

والأهم في هذا الإطار أن هذا المشروع جاء في سياق التطبيق المباشر للسياسات الطاقية للدولة وللتوجهات المصادق عليها من هذا المجلس الموقر ضمن الإطار التشريعي المتعلق بالانتقال الطاقي والطاقات المتجددة والذي أقره البرلمان كخيار استراتيجي للدولة التونسية أي أننا لا نناقش اليوم فكرة جديدة لأن هناك البعض يتحدث وقد صادق على هذه التوجهات لا نناقش فكرة جديدة أو خارج التوجه الوطني بل نناقش تجسيدا عمليا لقرار برلماني سابق. فأين يكمن الخطر إذن؟ الجواب: لا يوجد أي خطر أيها المواطن التونسي إلا في الخطابات السياسوية.

أما في الجانب العملي الذي يعيشه المواطن فإن تونس تشهد ذروة طلب كبيرة على الكهرباء، خاصة خلال فصل الصيف، وكل سنة يتكرر السيناريو نفسه: ارتفاع في الاستهلاك، توتر على الشبكة وانقطاعات للكهرباء، من لم يعش خلال فصل الصيف هذا إذ يتم قطع الكهرباء بالمناولة، لذلك فإن هذه المشاريع ستعطي أريحية حقيقية خلال الفترة الممتدة من صائفة 2026 إلى 2029 وهذا ليس مجرد حديث بل حل وقتي واستراتيجي في الآن ذاته وما أحوجنا إلى هذا.

يقترح البعض حلولا بديلة، هناك من قال اليوم بما أن الشركة غير قادرة على إنجاز هذا المشروع إذن لما لا تقوم بإنجاز مشاريع صغرى بقدرات تتراوح بين ميغاواط واحد واثنين، لكن علنيا التصريح بالحقيقة التقنية هي أن هذا النوع من المشاريع يشتت الجهد ويثقل إدارة الشبكة على الشركة التونسية للكهرباء والغاز ولا يحقق النجاعة نفسها خلال فترات الذروة ما يعني أننا سنعود عمليا إلى المشكلة ذاتها كل صيف.

أما من ناحية الاستثمار، فإن هذه المشاريع تمثل استثمارات في حدود 1640 مليون دينار يمولها مستثمرون أي أن هذا القانون كما يراد التسويق له يتيح حتى للمستثمر التونسي المشاركة فيه ولا يوجد لدينا أي فرق وما أحوجنا السيد الوزير كم أتيت من مرة إلى هنا وتحدثنا أين المستثمرين وعن الاستثمار الخارجي واليوم عندما تم جلب المستثمرين أصبحنا نسمع خطابا مختلفا لم أفهم هؤلاء الناس ماذا يريدون أن يفعلوا فهم لم يعملوا ولم يتركوا من يريد أن يعمل.

ماذا ستربح تونس؟ ستربح من خلال هذه المشاريع تقليص نفقاتها بالعملة الصعبة بحوالي 290 مليون دينار سنويا، إلى جانب تحقيق إنتاج محلي للطاقة وتنمية في الجهات الداخلية وخلق مواطن شغل، وهذا ليس تفويتا، بل استثمار في السيادة بالإضافة إلى وجود نقطة مهمة جدا تم تجاهلها وهي المتعلقة بسندات الكربون وأنه سيتم إسناد هذه الشركات 35% من هذه السندات. أقول نعم هذا صحيح، فأي يستثمر سيأتي يسعى للربح لكن نقول ونعيد "gagnant gagnant" هذه هي دولتنا الرابحة لكن ما لا يتم ذكره هو أن 65% من سندات الكربون هذه ستبقى للدولة التونسية، لماذا لا يتم التركيز على 65% من هذه السندات ولماذا لا يقال إنها ستتحول إلى مورد إضافي للدولة وهذا دليل إضافي على أن هذا الملف يمثل مكسبا كبيرا للدولة التونسية ولا يمثل ملف إشكال.

السيدات والسادة النواب، لنكن صريحين: إن من يرفض هذه المشاريع اليوم في ظل عجز طاقي يفوق 56% ورغم انسجامها مع التوجهات التي صادق عليها هذا المجلس سابقا، فإنه يختار عمليا استمرار التوريد واستنزاف العملة الصعبة واستمرار الضغط على الميزانية. أما من يقبل بها مع ما جئنا به في التقرير مع مزيد تحسين الشروط التفاوضية مستقبلا في اللزمات المقبلة فإنه يختار طريقا آخر يقوم على الإنتاج المحلي للطاقة وتقليص التبعية وتفعيل قراراتنا البرلمانية على أرض الواقع وأود هنا التوقف عند نقطة حساسة جدا: السيادة ليست مجرد شعار، بل هي قرار اقتصادي يومي، فهل نستورد طاقتنا أم ننتجها من شمس بلادنا؟ إن تونس تمتلك موردا طبيعيا واضحا يتمثل في الشمس التي توفر أكثر من 3000 ساعة إشعاع سنويا في بعض الجهات، واليوم نحن أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن نسلك طريقا صعبا لكنه سيادي قائم على الإنتاج والاستثمار وتقليص التبعية أو أن نبقى في الدوامة نفسها من الأزمات الصيفية والتوريد والضغط على الميزانية.

إن السيادة الحقيقية لا تكمن في تعطيل المشاريع، بل في احترام اختياراتنا التشريعية وتنفيذها على أرض الواقع، السيادة ليست في الخطاب، بل في الكهرباء التي تصل إلى كل بيت تونسي والقرار اليوم بين أيديكم.

سأضيف السيد الرئيس أذكركم بما حدث عند مناقشة قانون المالية لسنة 2026، اللغط الذي حصل عندما تم اتخاذ إجراءات لحماية الشركات التونسية للاقطات حيث خرجت بعض الأطراف نفسها آنذاك لتقول إن ذلك يتعارض مع الانتقال الطاقي وإن الشركات التونسية غير كفؤة وأن الشركات التونسية غير قادرة على مجاراة هذا واليوم تعود الأطراف ذاتها لتنتقد جلب المستثمر الأجنبي ونحن نفهم هذا التناقض كما أن كل الشعب التونسي يفهم مبتغاكم وشكرا.

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا.

صباح الخير للجميع،

طبعا في بداية الجلسة أجدد الترحاب بالسيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط والسيد وائل شوشان كاتب الدولة المكلف بالانتقال الطاقي والوفد المرافق لهما في رحاب مجلس نواب الشعب في

هذه الجلسة المهمة والمهمة جدا والتي عنوانها الوحيد السيادة الوطنية والمصلحة العليا لتونس، وفقنا الله جميعا لخير ولمصلحة الشعب التونسي، بإذن الله. موفقين.

المداخلة الثانية للسيد الزميل المحترم ثابت العابد غير منتمي إلى كتل، له خمس دقائق، تفضل.

السيد ثابت العابد

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير،

السيد الكاتب العام،

ضيوفي الكرام،

زملائي وزميلاتي النواب،

بصفتي رئيس لجنة الحقوق والحريات وبحكم المسؤولية الملقاة على عاتق هذه اللجنة في حماية الفضاء العام وشروط الممارسة الديمقراطية، أعتبر نفسي معنيا بشكل مباشر بما آلت إليه طريقة نقاشنا اليوم حول مشاريع اللزمات في مجال الطاقات المتجددة.

ما يحدث هنا ليس مجرد خلاف تقني أو اقتصادي حول عقود وبنود، ما يحدث هو مؤشر خطير على أزمة أعمق تهدد أسس نقاشنا العمومي ذاته، إنها أزمة ثقة خانقة حولت الاختلاف المشروع في الرأي إلى حرب إقصاء وتخوين متبادل.

من حقنا جميعا، بل من صميم واجبنا أن نختلف حول خيارات الدولة في مجال السيادة الطاقية، وأن ندقق في الشروط والآجال والأثمان، وأن نحمي دور مؤسساتنا العمومية هذه أسئلة مشروعة، بل ضرورية في أي نظام ديمقراطي سليم، لكن وأنا أقول هذا بقلق المسؤول، ما الذي حل بنقاشنا لكي يتحول كل اختلاف في التقدير أو حتى في فهم بند تقني إلى اتهام جاهز بالخيانة والتفريط والارتهان للأجنبي؟

لقد غادرنا مربع النقاش حول السياسات ودخلنا مربع المحاكمات في النوايا، لم نعد نختلف حول ما هو الأفضل لتونس، بل تحول النقاش إلى منافسة محمومة حول من هو الأكثر وطنية وكأن طرفا واحدا فقط في هذا المجلس أو في هذا الوطن، من يملك الحق في حب تونس والدفاع عن سيادتها بينما يجرد كل مختلف معه من هذا الحق ويدفع به إلى قفص الاتهام.

أيها السادة، اسمحوا لي أن أسمي الأمور بأسمائها، ما نمارسه اليوم هنا ليس مجرد خلاف سياسي حاد، بل هو عنف رمزي يفتك بالفضاء العام ويدمره من الداخل، عندما تصف مسبقا من يختلف معك بأنه خائن أو عميل أو مفرط فأنت لا تختلف معه فحسب، بل أنت تمارس عنفا كاملا بحق الكلمة ذاتها، أنت لا تنتظر أن يستدل أو يبرر، بل تقتل نقاشه قبل أن يولد، أنت تصادر حقه في أن يكون له رأي مختلف قبل أن ينطق به.

هذا هو العنف الرمزي في أقصى تجلياته، اغتيال للكلمة قبل أن تقال ونزع للأهلية عن المتكلم قبل أن يسمع إليه وتحويل للاختلاف من تضارب في الحجج إلى محاكمة في الهوية والوطنية. إن أخطر ما في هذا العنف الرمزي أنه يلبس ثوب الوطنية والحرص على السيادة فيصبح القاتل للنقاش يقدم نفسه وكأنه الحامي للوطن، ويصبح نقيضه هو العدو، وهكذا نكون قد قتلنا النقاش العام باسم حمايته وهكذا نكون قد حكمنا على أنفسنا بالصمت أو بالصراخ وكلاهما موت للديمقراطية.

هذه ممارسة مدمرة للسيادة الوطنية ذاتها لأن السيادة ليست شعارا يرفع في وجه الخصوم السياسيين وليست أداة لتصنيف الناس بين وطنيين وخونة، السيادة كما نعلم جميعا هي قدرة الدولة على اتخاذ قراراتها بحرية وحماية مصالح شعبها وبناء أمنها الاستراتيجي في عالم معقد والاختلاف حوله هو أفضل السبل لتحقيق هذا الأمن، يجب أن يبقى اختلافا سياسيا نبيلا ومشروعا.

وهنا من موقع مسؤوليتي، أقول بكل صراحة هذا المناخ المشحون لم ينزل علينا من فراغ إنه نتيجة حتمية لتراجع مقلق في دور وهيبة الأجسام الوسيطة التي كانت تاريخيا صمام الأمان إلى الديمقراطية في تونس، عندما يجمد نشاط أعرق منظمة حقوقية الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وعندما تتعطل هيئة تنظيم الإعلام وعندما تسود أجواء التضييق على المجتمع المدني حرية التعبير فلا تستغرب أن يتحول المجال العام إلى فضاء بلا ضوابط، الأجسام الوسيطة هي التي كانت تحو تحول غضبنا إلى حوار واختلافاتنا إلى تفهم فحين تضعفها نكون قد تركنا الناس وجها لوجه مع خلافاتهم دون وسيط والنتيجة الحتمية هي هذا الانفجار في التخوين والتشكيك وهذا الانتشار للعنف الرمزي الذي نراه اليوم قد أصبح سيد الموقف في نقاشنا.

أيها السادة، أخطر ما يمكن أن يحدث لأي أمة ليس وجود الاختلاف، بل فقدان القدرة على إدارة الاختلاف بصورة عقلانية وسليمة، فحين يصبح كل ملف من الطاقة إلى أي قضية أخرى قابلا للتحول إلى معركة هوية وولاء فإننا لا نحمي السيادة، بل نعري هياكل الدولة أمام كل إشكال الريبة والشك ونفرغ عملنا التشريعي من مضمونه.

إن تونس في حاجة إلى انتقال طاقي، هذا أمر لا يختلف عليه اثنان، لكن في حاجة أكبر وأكثر ...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم نبيل الحامدي عن كتلة صوت الجمهورية، له ست دقائق، تفضل.

السيد نبيل الحامدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والسيد كاتب دولة وكل المرافقين،

السيد الرئيس، في هذا البرلمان ونجاحنا بعد 25 جويلية ودخولنا لهذا البرلمان أقسمنا على المصلحة العليا للوطن وأقسمنا أيضا بأن نحافظ على هذا الوطن، كلنا موجودين هنا بفضل مسار 25 جويلية وكل من منحنا ثقته في الانتخابات لنترشح ولنكون موجودين هنا يعلمون بأننا لا نبيع هذا الوطن وبأننا لن نخون هذا الوطن.

اليوم هي مرحلة تاريخية في التوجه الطاقي للبلاد التونسية فمن أقصى منظومة الفساد التي دامت سنوات بعد 17 ديسمبر، لا يستطيع أن يبيع هذا الوطن ولا يستطيع أن يمد يده إلى صندوق النقد الدولي حتى لا يباع هذا الوطن، اليوم أمام مرحلة جديدة في الانتقال الطاقي وهي مرحلة لا يمكن أن تكون إلا بأيادي تونسية للدفاع عنها.

تعاني تونس اليوم من فقر كبير في مجال الطاقة وهذا الفقر مرتبط أساسا بالغاز القادم من القطر الجزائري، حيث تتكلف الكيلوواط بـ 300 مليم واليوم وبعد الاستثمار في مجال الطاقة ودخول المستثمرين الأجانب وليس التونسيين مع بقاء الأبواب مفتوحة أمام المستثمرين التونسيين الذين تنقصهم الإمكانيات المالية والدولة لديها

نظرية بتخصيص 60% المتبقية من الـ 40% المعنية وكل مستثمر تونسي يرغب في الاستثمار في المجال الطاقي فالأبواب مفتوحة أمامه.

وأصبحنا اليوم بعد هذه الأزمة الأولى "AMEA Power" بالسبيخة أصبحت تبيع للشركة التونسية للكهرباء والغاز تشتري الكيلوواط ساعة بـ 98 مليما ليعي الشعب ما نقوله، فالفرق بين 320 مليما و98 مليما ما يقارب 220 مليما في الكيلوواط في الساعة، وهو ما يوفر للدولة التونسية قرابة 150 مليارا سنويا، فكل مستثمر أجنبي يأتي إلى تونس ويستثمر في المجال الطاقي، تكون الأرض تونسية وكل التجهيزات من أيادي تونسية، ما ذا بقي إذن؟ يتحمل بنفسه كلفة الربط بالشبكة وكلفة إنتاج الكهرباء بأمواله والدولة تحافظ على جميع الوثائق وكل الضمانات التي تلزمنا والمرتبطة بكل ما يخص تونس.

أما المستثمر فينتج الطاقة ويضخها عبر الشركة التونسية للكهرباء والغاز، فهل أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز ليست تونسية؟ الشركة التونسية للكهرباء والغاز هي شركة تونسية وهذا ما يجعلنا ندافع اليوم عن هذه المنظومة الصحيحة، فالمنظومة هي أنه عندما تسترجع الشركة التونسية للكهرباء والغاز عافيتها يمكن لهذه الشركة أن تتحصل عما تريده، فالشركة التونسية للكهرباء والغاز تعيش فقرا اليوم والجميع يعلم ذلك ومن قاموا بضرب الإستراتيجية الطاقية خلال السنوات الفارطة أصبحوا اليوم من أشد المدافعين الشرسين عن الانتقال الطاقي، لقد قمت بضربها سابقا واليوم تريد الدفاع عنها؟

أؤكد لكم سيدي الرئيس أن الشعب التونسي أصبح واعيا ويدرك حقيقة الانتقال الطاقي وما تعيشه تونس.

أما فيما يتعلق بالبصمة الكربونية، أتسال عن كلفتها، كما يبلغ سعرها حاليا؟ يتراوح سعرها حاليا بين 6000 و9000 مليم وبعد خصم جميع الأداءات فإنها توفر للدولة التونسية ما يقارب 500 مليون، إذن لماذا نروج لمغالطات كبرى، هذه المغالطات الكبرى هدفها تحطيم الاستثمار الطاقي في تونس.

أريد أن يعي الشعب التونسي اليوم إن الانتقال الطاقي في تونس ضرورة وسيكون ضروري لماذا؟ لأن الأيادي التونسية موجودة فيه وهذه الأيادي التونسية لا تستطيع أن تبيع هذا الوطن، هذا السيد الرئيس ما أردت أقوله هناك وضعية حقيقية توجه دولة في مجال الانتقال الطاقي حتى تحصل تونس على حظها وتحصل على مواردها الطاقية وندخل فعليا في برنامج الطاقات المتجددة، لماذا؟ لأن اليوم عندما منحنا 25 سنة للمستثمر بعد 25 سنة هل ستتوقف الشمس عن الشروق؟ هذا ما على الشعب التونسي أن يعي به وعلى الشعب أن يفصح عن كلمته والشعب قال كلمته من خلال من؟ قال كلمته من خلالنا فنحن من ننوب الشعب ونحن نسير في هذا المسار وسنعمل نحن على إنجاح هذا المسار وسننجح الانتقال الطاقي الضروري لتونس.

وآمل أن تكون الصورة قد اتضحت وأن يواصل الشباب الذين يعول عليهم رئيس الجمهورية والموجودون في مختلف الوزارات يقدمون صورة واستثمار في كل المجالات بما يخدم مصلحة تونس، كما أن مجلة الاستثمار التي ندافع عليها جميعا تشهد تغيير جذريا موجودا هنا وأتمنى أن يتفطن شعبنا بكل الألاعيب التي تحاك لهذا النظام التونسي الذي دافع والذي مازال يدافع على هذا البلد وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار، خمس دقائق، تفضل.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

أود أن أرحب بالسيد الوزير والطاقم المرافق،

نحن اليوم أمام لحظة فارقة والتاريخ لن يرحمنا إذا لم ننضبط للمصلحة وللسيادة الوطنية، فاليوم أصبحنا أمام ما يمكن تسميته بـ"شعب الفيسبوك الموجه" وأضع سطرا على كلمة "الموجه" حيث أن كل قانون من شأنه أن يخدم مصلحة هذا البلد تقع ضجة بخصوصه وتفتح المنابر ويصبح الجميع محللين رغم أنهم أفرغ من فؤاد أم موسى.

ماذا نريد اليوم بالتحديد؟ نريد قانون مالية سيارة لكل مواطن ونريد دعم الفلاح ونريد كذا لكن عندما نريد جلب الاستثمار يصبح الجميع وطنيين فالشمس من بها علينا الله سبحانه وتعالى بينما من على دول أخرى بالبترول والغاز يسلط الله علينا جماعة تدعي أننا خائني للوطن وكذا يا أخي نحن "بيوعة" ونحن سنصادق على هذا القانون، عندما يأتي الاستثمار لهذا البلد نصبح وطنيين أكثر مما يجب أن نكون وأصبحنا نريد بيع هذا البلد؟

اليوم البلديات والمستشفيات والجامعات لا تدفع معاليم استهلاك الكهرباء، من أين ستتحصل الشركة التونسية للكهرباء والغاز على مواردها المالية؟ علينا اليوم جلب الطاقة من الجزائر ومن غيرها من الدول، هل هذه هي الوطنية؟

وعندما نجد اليوم استثمار بقيمة 1650 مليار دينار ولا يعلم بظروفنا سوى الله سبحانه فقد خرجنا من صندوق النقد الدولي ونتحدث عن السيادة الوطنية، الشمس موجودة وقد أنعم بها الله علينا وأنا أستغرب كيف يشكك هؤلاء الناس في نجاحنا، هل تريدون منا أن ننجح أم لا؟ أنا أعلم أن هناك من لا يريدنا أن ننجح فمسار 25 جويلية يعاني من عراقيل ونحن لسنا ساذجين ويريدون ربط إقالة الوزيرة بقرار سيادة الرئيس، ليس له أي علاقة وهناك وزراء يجب أن يتم إقالتهم فعندما نجد وزير يقول أن عبد الحليم قد حل بمطار تونس قرطاج قبل أن يتم بناؤه بسنتين ووزيرة الثقافة قالت أن إيطاليا قد احتلت تونس ومالطا، هؤلاء ما أهمية وجودهم في الحكومة أي أن الرئيس عندما يقيل أعضاء حكومة كهؤلاء يتشدقون في هذا البرلمان علينا أن نغطي أفعالهم وأقوالهم.

نحن اليوم أمام لحظة فارقة فالشركة التونسية للكهرباء والغاز ستتمكن من شراء الكهرباء بسعر 108 مليمات بعد أن كانت تشتريها بحوالي 320 مليما. فما هذا؟ هذه الشركة تعاني من عجز مالي بـ 1000 مليار وستتمكن من تحقيق مكاسب قد تصل إلى حوالي 2000 مليار في السنة لذلك ما معنى هذا الكلام؟

المواطن الموجود في المزرعة يفتح صفحات التواصل الاجتماعي ويقدم انتقادات سلبية، كل قانون نأتي به يتم تخوينه، يا أخي إن كان السيد رئيس الجمهورية يرى أن هذا البرلمان خائن ويريد حله عليه بذلك، فما المشكل؟ ما دمت مقتنعا بما أفعله لا يمكن لأحد أن يوجهني.

اليوم المصلحة الوطنية تقتضي منا التوجه في مجال الطاقة، في كل العالم أصبحت كل السيارات تعمل بالكهرباء، أنا سيارتي تعمل بالكهرباء بنسبة مائة بالمائة منذ أن اشتريتها ما يقارب الخمسة عشر يوما لم أذهب لمحطة البنزين لذلك أشعر بسعادة وأصبحت أشعر براحة نفسية فهي لا تتطلب سوى أن يتم شحنها كهربائيا، لذلك يشهد

العالم اليوم تقدما وأصبحنا نحن في تونس محكومين بشعب صفحات التواصل الاجتماعي، لا، نحن أصحاب قرار، لدينا وكالة من الشعب وعندما ترشحت وصوت لي هذا الشعب فقد منحني الوكالة وبإمكانه غدا أن يسحب مني هذه الوكالة غدا عندما أقدم ترشحي، لذلك لا يحق لك اليوم توجيهي لا أنت ولا غيرك وأنا أعلم من يسعى لضرب السيادة الوطنية ومن يحاول عرقلة مسار 25 جويلية وأعرف ومن يريد إفشال كل استثمار، هل تظن أننا أخذنا بيت نحل تنتج لقد أخذنا البلاد بيت "فرززو" لقد أخذنا البلاد في وضعية مالية صعبة، لقد ذقنا الأمرين في العشرية التي مرت بها تونس فالإصلاح لا يمكن القيام به بسرعة يا أخي الإصلاح يبدأ هكذا بقوانين كهذه بالتشجيع على الطاقة والوقوف إلى جانب الحكومة وبنقد الحكومة فمن لا يعمل...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم طارق الربعي عن كتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق.

السيد طارق الربعي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة،

مرحبا بالإطارات المرافقة،

نناقش اليوم مشاريع قوانين تتعلق باتفاقيات لزمات إنتاج الكهرباء بالمحطات الفولطاضوئية، وأتوجه بكلمتي هذه إلى الشعب التونسي بكافة مكوناته وخاصة أولئك الذين يتواصلون معنا مباشرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو من خلال الرسائل الخاصة، أود أن أطمئن الجميع بأن البرلمان يقوم بواجباته على أكمل وجه وأدعوكم إلى التحلي بالهدوء وبروح المسؤولية والتهدئة وعدم الانجرار وراء الدعوات إلى الفوضى وإلى التخوين.

وأريد تذكيركم بأن مشاريع القوانين تصدر عن السيد رئيس الجمهورية بمقتضى الفصل 68 من الدستور، لقد استوقفني العديد من المواطنين في الشارع وتلقيت اتصالات طوال ليلة أمس من عديد المواطنين يتساءلون: "لماذا تعرض هذه اللزمات الآن؟"، يبدو أن البعض لا يتابع مسار هذه اللزمات والتي وردت إلى البرلمان بتاريخ 9 جانفي 2026، بعد عرضها على مجلس وزاري وإحالتها من رئيس الجمهورية، وقد خضعت لخمس جلسات حوارية داخل اللجنة المختصة بحضور السيدة وزيرة الصناعة والسيد كاتب الدولة والسيد وزير البيئة والسيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز كما خصص لها يوم دراسي واستوفت كامل مراحل المسار التشريعي.

لمن يتهموننا بالتسرع، أتساءل أين التسرع في ذلك؟ لقد وردت القوانين بتاريخ 9 جانفي 2026 واليوم نحن في 28 أفريل 2026، أي أن الأمر استغرق قرابة ثلاثة أشهر أو أكثر أخذت فيها القوانين وقتها الكافي للدرس وأجابتنا إطارات الوزارات المتداخلة عن جميع الاستفسارات.

أما بالنسبة إلى السيادة الوطنية الطاقية، فأؤكد لكم أنها مضمونة ونحن لم نفرط في شمسنا، بل نحن بصدد استغلال طاقة كانت مهدورة بطبيعتها ويتساءل البعض، "لماذا لم تتول الشركة التونسية للكهرباء والغاز هذا المشروع؟". والواقع أن الشركة حاليا غير جاهزة لوجستيا وماديا لإدارة مثل هذه المشاريع ومن خلال هذه اللزمات ستكتسب إطاراتنا الوطنية الخبرة اللازمة بالتعاون مع شركات كبرى في مجال الطاقة لنتمكن تدريجيا من إدارة هذه المشاريع بأنفسنا مستقبلا.

وفيما يتعلق بملكية الأرض أؤكد أنها تظل ملكا للشعب التونسي والمنشآت ستبقى للدولة حيث يغادر المستثمرون بعد انتهاء فترة اللزمة كما هو معمول به في العالم أجمع وبخصوص المخاوف من ترك معدات تالفة، فإن هذه الألواح لا تفقد بعد 25 سنة سوى 0.5% فقط من كفاءتها وجودتها مما يعني أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز ستكون قادرة على استغلالها لمدة تتراوح بين 10 إلى 15 سنة إضافية بكامل طاقتها.

أضف إلى ذلك أن سعر الطاقة في هذه الاتفاقيات ثابت وأنتم تعلمون التقلبات العالمية الراهنة في أسعار الطاقة والحروب المحيطة بنا وبالتالي فإن تثبيت السعر لمدة 25 سنة يعد مكسبا كبيرا فأين المشكل في ذلك؟ لا أفهم سبب هذا التخوين فنحن لم نبع البلاد ولم نفرط فيها، بل على العكس نحن نمارس دورنا التشريعي لحماية البلاد وتحقيق سيادتها الوطنية والطاقية، يريد البعض أن نبقى تحت الاستعمار الطاقي ونستمر في استيراد الطاقة من الأشقاء. هذا كل ما لدي وشكرا لكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عبد السلام دحماني عن كتلة لينتصر الشعب، له ست دقائق تفضل.

السيد عبد السلام دحماني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بكم جميعا،

يبدو أن خبر إعفاء وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة لا يمكن اختزاله في بعده الإداري ولا التعامل معه كإجراء روتيني، بل هو حدث يفرض سؤالا مباشرا، هل نحن أمام تغيير أشخاص أم أمام اهتزاز في منظومة الخيارات؟ هل يغني خبر إنهاء المهام عن التساؤل حول أسباب الإعفاء وقبل ذلك أسباب التعيين ودون تحميل خبر إنهاء المهام معاني لا يحتملها أو الانحراف بها عن مقاصدها نقول أولا، إن دواليب وزارة الصناعة والمناجم تتطلب جهدا استثنائيا لتفكيك الخيارات والسياسات، بل لاختبار فكرة السيادة والتحرر.

نقول ثانيا، إن بوصلتنا تتجه نحو مصلحة الوطن العليا وليس همنا تغيير وزير أو مدير لنعدل في ضوء ذلك موقفنا وفي ذات الإطار وبمناسبة النظر في مشاريع القوانين المعروضة على أنظار المجلس نتساءل، هل يجب علينا أن نبيع أرضنا وشمسنا وماءنا وهواءنا وملحنا؟ مفارقات ثلاث خارج إطار المغالطات التي نستمع إليها يهمنا عرضها في بدء بيان موقف كتلة ينتصر الشعب.

المفارقة الأولى قد يقال لنا في إطار الدفاع عن اللزمات، إن الشمس لا تنتهي وعدم الاستثمار فيها هدرا لثروة يمكن استغلالها لتحقيق الاكتفاء الطاقي غير أن هذا الطرح يتغافل عن حقيقة أساسية أن أول مراحل استنزاف أي ثروة تبدأ بالقول إن الطبيعة تهب لنا ما لا ينتهي وأنه يحول النظر من هشاشة اللزمات ومصيدة الاتفاقيات إلى استدامة الطاقات وتجددها.

المفارقة الثانية، قد يقال لنا في إطار الدفاع عن اللزمات، إن تونس دولة لا تستطيع بمفردها الاستثمار في الطاقات البديلة وباعتبار

كلفتها المرتفعة وعدم قدرتها إلى آخره، وعليه، فإن الضرورة تقتضي الاستعانة بمن يمتلك الإمكانات المالية والتقنية لاستغلال جزء مما لا ينتهي وفق منطقي نعطي ما لا نملك لأن الثروات ملك للشعب التونسي لمن لا يستحق أي لشركات تبحث عن الربح وهو نفس المنطق الذي دمر أوطانا وشرد شعوبا، ولكن ألم نتساءل سابقا كيف لمن سبقنا أن يبيع ما لا يملك الملح والبترول والماء لمن لا يستحق؟ والأغرب أننا رأينا كيف عبثت تلك الشركات التي لا تستحق التنازلات التي أعطيت لها بمقدرات شعبنا وأفقرتنا وسعت إلى البقاء حتى بعد انتهاء مدتها التعاقدية وأتحدث هنا عن الشركات البترولية وعن معادلة تجديد الاتفاقيات لها ولولا وقوف أحرار هذا المجلس سنة 2024 في لجنة الطاقة برئاسة الزميل المحترم محمد الماجدي، ورفض تمرير العقود المذلة لما تغير شيئا.

ثم إن الحديث عن غياب القدرة التقنية يتغافل عن معطيات مهمة منها أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز أنجزت مشروع في ذات الاختصاص منذ عشر سنوات وأنها نفذت مشاريع عملاقة في دول إفريقية وأن التعلل بنقص الإمكانات لا يفعل سوى إقصاء الكفاءات في حين أن القاعدة الخلاقة تؤكد دوما أن الحاجة أم الاختراع.

المفارقة الثالثة، لمن يدافع عن اللزمات، إن خزينة الدولة مفلسة وأن المستثمرين يهربون بسبب التضييقات ويتجهون إلى وجهات أخرى وهنا يفتح باب التباكي واللطميات للتأثير والتخويف، ولكن في إطار تحميل المسؤولية نقول، أين المخطط الطاقي؟ أين جهود الوزارات في خلق مناخ جاذب للاستثمار؟ أين مجلة الاستثمار التي قيل إنها على وشك وبصدد وفي لمساتها الأخيرة؟ هل يجب أن نقدم كل التنازلات لضمان استثمار مذل ومستنزف لثرواتنا؟ هل يجب أن تفتح أو أن نفتح كل الأبواب لإغراء المستثمر ولو كان الثمن التفريط في السيادة وبيعها بالمزاد العلني أو على الأصح في الغرف المظلمة، ماذا سنقول حينها للأجيال القادمة؟ هل سنقول أردنا الاستثمار ففرطنا في سيادتنا؟ كيف سنقول لهم بعنا شمسنا مؤقتا وبأبخس الأثمان ودون شروط؟ هل سنقنعه بحجة أن الشمس لن تنتهي وستعود إلينا بعد 20 أو 30 سنة؟ لا شك أنهم سيلعنون تلك اللحظة وسيقولون كان علينا أن يحفظوا كرامتنا أولا، سيقولون إن الذل واستعطاف الأقوى لا يجب أن يتم تحت أي مسمى وإن التفريط في السيادة لحظة سقوط لا تغتفر.

زميلتي زملائي الحضور الكريم،

قد يبدو خطابي للبعض مجرد شعارات لا تشبع جوعا ولا تنهي أزمة وقد يتهم هذا الموقف بالمثالية، لكننا نقول إن الخطاب الذي ينطلق من الواقعية الفجة ويغرق في النفعية ويجعل البراغماتية هدفا في حد ذاتها هو الأخطر لأنه مستعد لبيع كل شيء من أجل اللحظة وتاريخ الشعوب لا يختزل في لحظة إلا عند من لا يعنيه الوطن إلا كلحظة.

إن كتلة لينتصر الشعب ليست ضد الاستثمار، ولكنها تعتبر أن الاستثمار الذي يفتقد إلى الندية ويضحي بالسيادة هو استثمار كلفته باهظة على الأجيال قادمة فنحن لا نرفض الطاقات المتجددة، بل نرفض اللزمات المريبة ونرفض مواصلة سياسة الارتهان ورهن البلاد لعقود طويلة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم مسعود قريرة عن كتلة الخط الوطني السيادي، له أربع دقائق تفضل.

السيد مسعود قريرة

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له.

أما بعد، أريد أن أؤكد بداية على بعض الثوابت أولها، لا للتخوين ولا يحق لأي طرف اتهام الآخر بالخيانة. إن الوظيفة التنفيذية تقوم بواجبها والبرلمان يقوم بواجبه وللجميع الحق في التعبير عن آرائهم والاختلاف في الرأي لا يعني لا خيانة ولا عمالة ولا بيعا للوطن أو غير ذلك، فمن حقنا أن نختلف وهذه نقطة ثابتة من الثوابت.

ثانيا، إن الانتقال الطاقي ضرورة ملحة ونحن نتفهم الضغط المسلط على الوظيفة التنفيذية وارتفاع كلفة إنتاج الكهرباء بالطاقات الأحفورية وعجز الشركة التونسية للكهرباء والغاز عن تركيز المحطات الفولطاضوئية بسبب ارتفاع تكلفتها مما أجبر السلطة التنفيذية على إبرام هذه العقود. هذا نتفهمه جيدا، ولكن أين تكمن المشكلة؟

المشكلة هي أن هذه العقود يجب أن تندرج في إطار مخطط طاقي متكامل مصحوبٍ بإجراءات أخرى وهذا ما نفتقد إليه، وما أفهمه من المخطط الشامل للانتقال الطاقي هو تحديد نصيب المستثمر الأجنبي لكي نوضح للمشككين النسبة التي سنتنازل عنها ونصيب المستثمر الخاص التونسي ونصيب الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى نصيب إنتاج الكهرباء بالطاقة الأحفورية ونصيب الطاقة الشمسية والطاقة الريحية والطاقة المائية والهواء المضغوط يجب أن يكون واضحا منذ البداية لبيان وجود خطة واضحة وهذا المخطط مفقود حاليا وهو ما أثار هذا الجدل.

لو كان هذا المخطط موجودا لقلنا لمن يتهمنا ببيع المقدرات "أنا سأمنح المستثمر الأجنبي نسبة معينة وواضحة ولن أتجاوز هذا الحد ليبقى الباقي للشركة الوطنية للكهرباء والغاز، هناك جيل كامل في هذا البلد نشأ على حماية المؤسسات الوطنية ونحن ننظر إلى الشركة الوطنية للكهرباء والغاز كأحد أبنائنا وأنا أدافع عنها بصفتها منتجا وموزعا للكهرباء أما أن نتنازل عن جزء بسيط لأن الظرفية العالمية قد تغيرت فهذا أمر معقول.

كذلك، يجب أن تعالج الشركة الوطنية للكهرباء والغاز مسألة الفاقد الكهربائي إذ إن قرابة 20% من الكهرباء المنتجة لا تفوتر ولا تصل إلى مستحقيها، بل تضيع وفي المقابل، فإن هذه اللزمات لن توفر لنا سوى 10% فقط فلو وضعنا مخططا لتقليص الفاقد بنسبة 1% سنويا لربحنا بحلول سنة 2035 نسبة 10%، وهي تعادل ما ستوفره هذه اللزمات، فأين هو هذا المخطط؟

وعلاوة على ذلك، يجب معالجة ملف استخلاص الفواتير إذ يتعين على الدولة أن تقدم المثال الذي يحتذى به وتدفع مستحقات الشركة التونسية للكهرباء والغاز، لا يعقل أن تترك المواطن البسيط والفقير العاجز ثم تلقي به في اليم مكتوف الأيدي قائلة له: "إياك إياك أن تبتل"، إن الدولة ومؤسساتها هي من تسببت في إفلاس الشركة لأنها لا تدفع فواتيرها وعليه أقول للحكومة: "سددي ديون الشركة التونسية للكهرباء والغاز لتوفر لها السيولة الكافية للقيام بالاستثمارات اللازمة."

كذلك الإسراع بمراجعة اتفاقية الغاز مع الشقيقة الجزائر التي تنتهي سنة 2027 والتي نعلم جميعا أنها توفر لنا 65% من الغاز الذي نستهلكه لا يجب السكوت عن هذا الملف، بل ينبغي الإسراع في التفاوض خاصة في ظل هذا الظرف العالمي الصعب الذي تمر به الإنسانية وتونس.

كما يجب الإسراع بالتفاوض فيما يخص أنبوب الغاز العابر للبلاد التونسية والذي تنتهي اتفاقيته سنة 2029، فهل هذه الاتفاقيات كلها مدرجة ومدروسة معا؟ حينها فقط يمكن للمواطن أن يستمع إليك أما إذا كان الأمر ...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة أسماء الدرويش عن كتلة الأمانة والعمل، لها أربع دقائق.

السيدة أسماء الدرويش

شكرا، أرحب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وبكافة الإطارات المرافق له.

قبل أن أبدأ كلمتي أود أن أوجه رسالة إلى السيد رئيس الجمهورية في ظل الفراغ الذي تشهده وزارة الصناعة اليوم، إن لدينا من الكفاءات على رأس الإدارة ما يجعلها جديرة بأن تتقلد منصب الوزارة ومن هذا المنبر، أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد فيصل طريفة وأعتقد أن كافة النواب يشاركونني هذا الرأي فقد وجدنا في هذا الرجل الأذن الصاغية والفكر المدبر والتدخل العاجل لحلحلة كافة المشاكل في مختلف الجهات.

نحن اليوم أمام اتفاقيات مهمة ليس فقط من حيث حجمها، بل من حيث آثارها المباشرة على مستقبل السيادة الطاقية في تونس وقد عبرنا بوضوح عن جملة من التحفظات سواء تعلق الأمر بغموض بعض الجوانب الفنية أو بطول مدة الالتزامات أو بمنهجية عرض هذه الاتفاقيات على البرلمان وهي تحفظات مشروعة لا يمكن تجاهلها، ولكن في المقابل، لا يمكننا أيضا إنكار واقعنا اليوم فتونس في حاجة ملحة إلى تنويع مصادر الطاقة وتقليص كلفة التبعية الطاقية ودفع الاستثمار في هذا القطاع الاستراتيجي.

وفي هذا السياق من المهم أيضا طمأنة المستثمرين التونسيين فالدولة مطالبة اليوم بتوفير مناخ واضح ومحفز وبمنح الامتيازات الضرورية لمشاريع الطاقة المتجددة حتى يكون المستثمر التونسي شريكا أساسيا في هذا التحول وفي نفس الوقت، يجب الاعتراف بكل وضوح أن مشاريع بهذا الحجم وهذا التعقيد لم تطرح حتى الآن بمبادرات تونسية مماثلة وهو ما يفرض علينا العمل أكثر على دعم قدراتنا الوطنية حتى تكون حاضرة في المستقبل.

إن تصويتنا بـ"نعم" اليوم لا يعني غياب التحفظات ولا يعد تزكية مطلقة لمحتوى هذه الاتفاقيات، بل هو قرار مبني على قراءة واقعية نعم، لأن البلاد تحتاج إلى التقدم في هذا المسار ونعم، لأن تعطيل هذه المشاريع قد يكلف تونس الكثير، لكنها أيضا "نعم" واعية ومسؤولة وحذرة.

وفي هذا الإطار نؤكد أن هذه المصادقة لا تنهي النقاش، بل تفتحه فالمسؤولية اليوم لا تقف عند حدود التصويت، بل تمتد إلى مرحلة التنفيذ وهي المرحلة الأهم ومن هنا، نحمل الحكومة مسؤوليتها الكاملة في ضمان الشفافية وتقديم كافة المعطيات الدقيقة والتأكيد على أن هذه الاتفاقيات ستنعكس فعليا على الاقتصاد الوطني سواء من حيث التشغيل أو نقل التكنولوجيا أو تحسين التزود بالطاقة، كما نؤكد على ضرورة المتابعة المستمرة لهذه الاتفاقيات حتى لا تتحول إلى التزامات جامدة في قطاع سريع التطور.

إن دورنا لا يقتصر على القبول أو الرفض، بل يكمن في حسن التقدير وتحمل المسؤولية واليوم نختار أن نتحمل هذه المسؤولية بدعم ما نراه في مصلحة تونس مع مواصلة اليقظة تجاه كل ما يمكن أن يشكل خطرا عليها.

وفي الختام، نصوت بنعم، ولكنها نعم اليقظة، نعم المسؤولة ونعم في خدمة تونس أولا وأخيرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عبد الحليم بوسمة غير منتمي إلى كتل، له خمس دقائق، تفضل.

السيد عبد الحليم بوسمة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والسيد كاتب الدولة والوفد المرافق.

قبل الشروع في عرض ملاحظاتنا بشأن مشاريع قوانين اللزمات المعروضة نود التأكيد على ثلاث نقاط أساسية:

أولا، إن سيادة الطاقية مسؤوليتنا جميعا والاختلاف في المواقف والآراء يجب أن يظل دائما في إطار ما يسمح به القانون والأخلاق دون تخوين أو مس من الأشخاص سواء كانوا من الحكومة أو من نواب الشعب كما نعبر عن استنكارنا لكل محاولات الاستقواء على مؤسسات الدولة وعلى رأسها البرلمان من أي طرف كان فليس لنا اليوم إلا ضمائرنا ومصلحة بلادنا.

نحن بصدد مناقشة ملف بالغ الأهمية لا يتعلق فقط بمشاريع قوانين تقنية، بل بمستقبل الأمن الطاقي لتونس في ظل حالة طوارئ طاقية عالمية حيث تتسارع الدول لاتخاذ قرارات عاجلة ودفع الاستثمارات ومواجهة صدمات أسواق الطاقة. من حيث المبدأ وبقطع النظر عن التفاصيل أو المزايدات، فإننا لا يمكن إلا أن نكون مع أي مشروع استثماري يعرض علينا خاصة إذا تعلق الأمر بخمسة مشاريع في آن واحد من شأنها دعم إنتاجنا الطاقي وتنمية الجهات الداخلية وتوفير العملة الصعبة ونقل التكنولوجيا في مجال الطاقة النظيفة.

ثانيا، تشخيص الوضع الطاقي، يجب أن ننطلق من واقعنا كما هو، تونس تستورد أكثر من 65% من حاجياتها من الغاز الطبيعي ويبلغ العجز الطاقي بين 8 و12 مليار دينار سنويا أي ما يقارب 60% من العجز التجاري، كما تراجع الإنتاج الوطني من النفط من نحو 80.000 برميل يوميا إلى أقل من 40.000 برميل، في حين يعتمد إنتاج الكهرباء بنسبة تقارب 94 %على الغاز ولا تتجاوز مساهمات الطاقة المتجددة 6 % مقابل أهداف تبلغ 30% بحلول 2030 و50% بحلول 2035. أما الشركة التونسية للكهرباء والغاز، فتبلغ كلفة شراء الغاز حوالي 6000 مليون دينار سنويا مقابل مداخيل لا تتجاوز 5000 مليون دينار، أي بعجز سنوي يقدر بنحو 1000 مليون دينار دون احتساب الديون غير المستخلصة، وهذه الأرقام تبين بوضوح أننا أمام تأخير في الانتقال الطاقي وحاجة ملحة إلى تسريع إصلاح منظومة إنتاج الكهرباء والتحكم في كلفتها.

ثالثا، ملف اللزمات تأخير غير مبرر، تعود بعض هذه المشاريع إلى سنة 2019، وهو ما أدى إلى تعطيل استثمارات تقدر بحوالي 1640 مليون دينار، وضياع آلاف مواطن الشغل واستمرار الضغط على المالية العمومية وتعميق التبعية الطاقية للخارج، وهنا يطرح السؤال بوضوح من يتحمل مسؤولية هذا التعطيل؟ ومن يعرقل مسار الانتقال الطاقي في البلاد؟

رابعا، بعد المصادقة أين الاستراتيجية؟ وما رؤية الحكومة بعد المصادقة على هذه القوانين؟ هل نسق إنجاز المشاريع الكبرى الذي

يمتد بين ثلاثة وخمس سنوات قادر فعليا على تحقيق أهداف 2030؟ إلى حد اليوم لا توجد رؤية متكاملة ومعلنة تقوم على تسريع مشاريع الطاقة المتجددة وتنويع مصادر الطاقة وتقليص التبعية للخارج وتطوير شبكة كهرباء ذكية تربط الإنتاج بالاستهلاك، إننا بحاجة إلى تسريع إسناد اللزمات ضمن أجيال واضحة وتبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير مناخ ثقة حقيقي للمستثمرين.

خامسا، آلية أرصدة الكربون، تمثل هذه الآلية عنصرا حاسما في التوازن المالي للمشاريع وهو ما يفرض ضرورة توضيح استراتيجية الحكومة لإبرام شراكة دولية ناجحة في هذا المجال بما يساهم في تخفيض كلفة الاستثمار وتحسين أسعار بيع الكهرباء.

سادسا، مستقبل التنقيب والنقل الطاقي، رغم أهمية تطوير الطاقة الشمسية لا يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي دون تنشيط الاستكشاف والتنقيب على النفط والغاز والتوجه نحو النقل الكهربائي خاصة وأن قطاع النقل يستهلك نحو 30% من الطاقة.

المطلوب اليوم، تحديد المسؤولية في تعطيل ملف اللزمات منذ سنة 2020، تسريع إنجاز مشاريع الطاقة المتجددة، وضع استراتيجية وطنية واضحة في أفق 2040/2030 واستعادة الثقة في قطاع الطاقة عبر الشفافية والحوكمة الرشيدة.

إن تونس لا تفتقر إلى الموارد ولا إلى الكفاءات، لكنها تحتاج إلى وضوح الرؤية وسرعة القرار فالرهان اليوم لا يقتصر على إنتاج الكهرباء، بل يتجاوز ذلك إلى إنتاج الثقة، ثقة المواطن وثقة المستثمر. شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم أيمن نقرة عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق، تفضل.

السيد أيمن نقرة

شكرا السيدة الرئيسة،

إن الموضوع المطروح اليوم هو في غاية الأهمية وقد حظي باهتمام كبير من الرأي العام ونحن بدورنا نوليه الأهمية ذاتها لما فيه من مصلحة عليا لبلادنا، نحن نتحدث اليوم عن السيادة الطاقية أو الانتقال الطاقي والسيادة الوطنية التي أقسمنا على احترامها والحفاظ عليها ونحن لا نشكك في وطنية أي تونسي يسعى إلى الحفاظ على السيادة الوطنية وإنما قد تختلف بيننا الآليات والمفاهيم وفي هذا الإطار، نود طرح تساؤلاتنا من منظورين مختلفين لنستمع إلى إجاباتكم التي من شأنها توضيح الأمور للمواطنين وللشعب التونسي كافة.

أمامنا اليوم خمس لزمات تتعلق بمحطات الطاقة الفولطاضوئية وسأنطلق في هذا السياق من تجربة نعتبرها نموذجية وهي تجربة محطة القيروان "AMEA Power" لإنتاج الطاقة الشمسية الفولطاضوئية والتي انطلقت أواخر السنة الفارطة على مساحة 200 هكتار وبطاقة إنتاجية تبلغ 100 ميغاوات وإذا نظرنا اليوم إلى الأسعار التي نشتري بها هذه الطاقة كبلد سنجدها بالتأكيد أرخص بكثير من أسعار الطاقة التي كنا نستوردها من دول أخرى.

وفي هذا الإطار، ندعو إلى مزيد من الانفتاح فنحن هنا لا نتحدث بالمفهوم القانوني عن "ثروات جوفية" مثل آبار النفط أو المقاطع أو الفسفاط، بل نتحدث عن طاقة شمسية متجددة من الله وهي لا تنفد، كما أن هذه المشاريع مفتوحة للمستثمر التونسي أيضا وعلينا أن ندرك أنه حتى في أوروبا تمول هذه المشاريع الضخمة عبر صناديق استثمارية عالمية أمريكية أو صينية لأنها تتطلب تمويلات ضخمة جدا وفي هذا الصدد، نطلب منكم تأكيدا رسميا على أن كراس الشروط ينص حرفيا على أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز ستبقى هي المشتري الأول والوحيد لهذه الطاقة.

إن ما نشهده اليوم من تقلبات إقليمية وارتفاع في أسعار النفط والغاز الطبيعي وما يمثله ذلك من أعباء وضغوطات علينا يفرض علينا التفكير بجدية في التوجه نحو مشاريع بديلة وصديقة للبيئة تساعدنا على تلبية الطلب المتزايد وتخفيف الضغط على الاستهلاك الطاقي.

ومن هنا نطالب بمزيد تشجيع المواطنين التونسيين ونتساءل عن الآليات والتحفيزات لتركيب منظومات الطاقة الشمسية في المنازل والمصانع وغيرها واليوم، نرى أن فلاحينا قد بدأوا بالفعل في التوجه نحو هذا الخيار والاستفادة منه حيث تخلصوا من أعباء توفير مادة "المازوت"، وأصبحت أراضيهم تحقق مردودية أفضل بفضل هذه اللوحات الشمسية.

كما ننقل لكم نبض الشارع بصفتنا ممثلين في مجلس نواب الشعب، ونطالب بوجوب تشريك الشركات التونسية وإدماجها في عمليات التركيب والصيانة بالإضافة إلى ضرورة دراسة اختيار الأراضي المخصصة لهذه المشاريع بعناية فائقة خاصة وأن مدة اللزمات تمتد لـ 25 سنة وفي هذا الإطار نسأل: هل يحق لنا مستقبلا إصدار تشريعات قد تختلف نوعا ما مع ما هو موجود في العقود الحالية؟ ولماذا تتحمل الشركة الوطنية للكهرباء والغاز وحدها كلفة المخاطر المرتبطة بالتوريد مستقبلا؟

نقطة أخرى تثار في الشارع وتتعلق بالعدالة الجبائية، حيث يقال إن المستثمر الأجنبي يتمتع بإعفاءات من الأداءات ومن الأداء على القيمة المضافة في حين يتحمل المستثمر التونسي أداءات تصل إلى 30% وهو ما قد يحرم المستثمر المحلي من أخذ دوره في المشاركة ونحن ننتظر منكم إجابات واضحة حول هذا الأمر.

ورغم هذه التساؤلات فإننا نؤكد بناء على التجربة الإيجابية الناجحة في القيروان دعمنا ومساندتنا لكل توجه وطني يحمي بلادنا ويصون سيادتها الوطنية فنحن لا نرى راية تعلو فوق الراية الوطنية وسنظل مع مصلحة تونس دائما إلى أن يرث الله الأرض وما عليها، إن هذه المشاريع ليست استعمارا ولا استغلالا، بل هي خطوة استراتيجية حكيمة من الدولة التونسية والله ولي التوفيق مع الشكر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار، لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والسيد كاتب الدولة للطاقة والوفد المحترم المرافق له وعلى رأسهم السيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز ومثلما قالت زميلتي كل ما اتصلنا بالسيد المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز الا ولقينا منه كل التجاوب سواء بالنصائح أو بالتوجيه أو بسرعة التدخل.

نمر إلى اللزمات، يوم أمس لم يستطع النواب النوم من كثرة التجييش، التشويه، التخوين، يقال أن النواب باعوا البلاد، باعوا

الشمس، باعوا الريح، اختبار لموقف البرلمان بين مصلحة الشعب والشركات الأجنبية الاستعمارية، السيادة الوطنية، اللزمات التي ستجعل الشركات العالمية تستعمر البلاد التونسية، وغير ذلك من الكلام من أحزاب سياسية، من المنظومة القديمة، من الداخل ومن الخارج والكل تجند للزمات فقط.

في قانون المناولة صار نفس الشيء وهل سيصطف البرلمان مع الشعب والعمال أم سيبيع نفسه للشركات، قانون الشيكات وحتى السيارات عندما ناقشنا قانون المالية اتهمونا بالكارتلات لماذا كل هذا؟ لماذا نخرج كل موضوع من إطاره وتصبح منصة للسب والتخوين والتشكيك؟

إقالة وزيرة الطاقة وأنا مع الإقالة وكنت قد طالبت بها من قبل لكن مع المحاسبة وليس الإقالة فقط، إن شاء الله تحاسب لأن ما زال الكثير مما يقال في وزارة الصناعة والطاقة والمناجم وما زالت أذيالها في الوزارة، هذه الإقالة لا دخل لها مع ما يتم ترويجه أن الرئيس ضد اللزمات ولهذا قام بإقالة وزير الطاقة، وزيرة الطاقة من البداية لم تكن تنوي القدوم للمناقشة معنا يوم الجلسة. منذ البداية كان مبرمجا حضور السيد وزير الاقتصاد والتخطيط والسيد كاتب الدولة للطاقة لكن حسب قراءتي إقالة وزيرة الطاقة جاء حتى لا تتحمل الوزيرة فشل اللزمات لذا تمت اقالتها يعني هناك أسباب ومعطيات أخرى.

قيل في التقرير أشياء كثيرة وإلى جانب التقرير اليوم الأكاديمي في اللجنة، أنا شخصيا ذكرت هذا الكلام، قلت السيادة الوطنية وقلت التعويل على الذات وقلت وقلت، لكن عندما نتحدث من الناحية التقنية نقول ماذا ستربح تونس؟ هذه اللزمات كيف ستخول للشركات العالمية أن تستثمر بملايين الدنانير في تونس؟ أراضي دولية، نحن نتحدث عن الصحراء، عندما نقول للمستثمرين تعالوا واستثمروا في الصحراء وامنحوا مداخيل للدولة التونسية، صحيح هناك امتيازات جبائية كبيرة أيضا، لكن تونس ستربح منها أكثر وأكثر.

بناء المحطات فقط سيوفر مواطن شغل للتونسيين بطاقة مهولة، لماذا نركز فقط على ما تريدون أنتم تسليط الضوء عليه؟ تريدون منح مادة للناس حتى تضرب المسار من أي جهة كانت، هناك أناس مستعدون للتحالف مع الشيطان حتى يعودوا إلى الصورة وحتى يعودوا إلى الحكم، وحتى يعودوا إلى التحكم في المشهد، السيادة الوطنية كلمة حق أريد بها باطل.

في الحقيقة هناك الكثير مما يقال، إذا كنا سنتحدث عن المزايا وسنتحدث عما سنجنيه، "le monopole" سيبقى لتونس المتمثل في شراء الكهرباء والشبكة، هذا سيبقى لتونس فكيف نتحدث عن التخلي عن القرار السيادي؟ هل اطلعتم على اللزمات؟ أنا معك بخصوص الشروط وأنا متأكدة أن الدولة التونسية تفاوضت بشأن الشروط ونحن نذكر دائما أننا مع الاستثمار لكن تفاوضوا بطريقة صحيحة وتفاوضوا ندا للند حتى لا يتحمل أبناؤنا مستقبلا تبعات هذا القرار.

أنا متأكدة من نزاهة الرئيس قيس سعيد ومتأكدة أنه لا يرسل قانونا هنا إلا بعد أن يطلع عليه شخصيا ومتأكدة أنه دائما في صف الشعب. لذلك سنصوت بنعم، وأنا سأصوت كسيرين مرابط بنعم للاستثمار، في انتظار مجلة الاستثمار السيد وزير الاقتصاد والتخطيط التي أصبحنا في حاجة ماسة إليها لتخفض بعض الأصوات من حدتها قليلا وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، الكلمة للسيد الزميل المحترم علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب، له سبع دقائق، تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

السيد كاتب الدولة للصناعة والطاقة والمناجم والوفد المرافق،

مرحبا بكم،

السيدات والسادة النواب،

الشعب التونسي الأبي،

نحن في كتلة لينتصر الشعب لا نقف أمام مشروع قانون عابر ولا أمام خيار تقني محدود التأثير، بل أمام منعطف استراتيجي حاسم يتعلق بموقع تونس في معادلة الطاقة وبقدرتها على الحفاظ على قرارها السيادي في واحد من أخطر القطاعات وأكثرها ارتباطا بالأمن القومي. إن الطاقة ليست مجرد مورد اقتصادي، بل هي شرط من شروط الاستقلال الحقيقي وكل تفريط فيها أو سوء إدارة لها هو تفريط في جزء من السيادة الوطنية.

أولا، العجز الطاقي من أزمة ظرفية إلى مأزق هيكلي.

السيد الوزير، لا يمكن لأي نقاش جدي أن يتجاوز حقيقة العجز الطاقي الذي تعيشه بلادنا، هذا العجز لم يعد ظرفيا ومرتبطا بتقلبات السوق الدولية، بل أصبح مأزقا هيكليا ناتج عن تراكم سنوات من غياب الرؤية وضعف الاستثمار في الإنتاج الوطني والتردد في اتخاذ قرارات إستراتيجية حاسمة.

لقد تحولت تونس تدريجيا من بلد يسعى إلى تحقيق حد أدنى من الاكتفاء الطاقي إلى بلد يعتمد بشكل متزايد على التوريد بما يحمله ذلك من ضغط متواصل على الميزان التجاري، استنزاف للعملة الصعبة، هشاشة في مواجهة التقلبات الدولية وارتهان للقرار الوطني لمعادلات خارجية، لكن الأخطر من تشخيص العجز هو كيفية معالجته بدل أن يكون هذا الوضع دافعا لوضع سياسة طاقية وطنية سيادية تقوم على تنويع المصادر وتعزيز الإنتاج الداخلي وتثمين الموارد الوطنية، تم اللجوء للأسف لحلول سريعة ظاهرها الإصلاح وباطنها إدارة للأزمة لا حل لها.

ثانيا، لزمات الطاقة المتجددة حل تقني أم التفاف إستراتيجي؟

السيد الوزير، تم تقديم اللزمات في مجال الطاقات المتجددة كعنوان للانتقال الطاقي، كخيار حديث يتماشى مع التحولات العالمية، ونحن لا نعارض التوجه نحو الطاقات النظيفة، بل نعتبره ضرورة اليوم، لكن الإشكال الجوهري هو كيف وبأي شروط ولصالح من؟ ما حصل اليوم في الواقع هو أن هذه اللزمات السيد الوزير لم تدرج ضمن مخطط طاقي وطني واضح وملزم رغم أن القانون يفرض ذلك منذ سنوات وليس اليوم.

فتح إسناد المشاريع في فراغ إستراتيجي دون تصور شامل يحدد حاجيات البلاد الحقيقية من الطاقة، توزيع المشاريع جغرافيا وقطاعيا، دور القطاع العمومي وحدوده، شروط التعاقد التي تحفظ مصلحة الدولة، وبذلك تحولت هذه المشاريع من أدوات ضمن سياسة وطنية إلى سياسة قائمة بذاتها تدار بمنطق إداري لا برؤية سيادية.

إننا أمام وضع تصبح فيه الدولة لا تتحكم فعليا في الإنتاج ولا تملك الكلمة الفصل في التسعير ولا تضمن توازن العقود على المدى البعيد، وهذا ما يجعلنا نؤكد اليوم أن ما يقدم كانتقال طاقي قد يتحول للأسف إلى انتقال في السيطرة من الدولة إلى أطراف أخرى.

ثالثا، منظومة اللزمات، اختلالات تكشف خللا أعمق.

سيدي الوزير، إن أخطر ما ورد في تقييمنا في كتلة لينتصر الشعب وفي البيان الذي أصدرناه بالأمس لهذا الملف هو أن الإشكال لم يعد يتعلق بخيارات سياسية فقط بل بممارسات فعلية تمس من سلامة الإطار القانوني والمؤسساتي، نحن نتحدث عن خروقات قانونية في إسناد المشاريع منذ سنة 2019، تعديلات لاحقة مست جوهر العقود دون مرور بالمسارات التنافسية الأصلية، تحميل الدولة وخاصة الشركة التونسية للكهرباء والغاز، أعباء إضافية من بينها كلفة الربط بالشبكة، إعفاءات جبائية وامتيازات مالية واسعة لم تخضع لتقييم حقيقي لتأثيرها على المالية العمومية.

كذلك تمديد آجال الاستغلال في مخالفة صريحة للقوانين، إسناد امتيازات دون سند قانوني واضح، بل إننا أمام حالات تم فيها إعادة تشكيل التوازن التعاقدي بعد إسناد المشاريع في اتجاه يخدم المستثمر على حساب الدولة، وهذا يطرح أسئلة جوهرية، أين هي رقابة الدولة؟ أين هي مؤسسات التعديل؟ كيف تعدل العقود خارج إطارها الأصلي ومن يتحمل مسؤولية هذه الانزلاقات؟ هذه الممارسات لا تمثل مجرد أخطاء فقط، بل تعكس منظومة مختلة تفتقد للشفافية وللحوكمة الرشيدة.

رابعا السيد الوزير، الاستثمار بين الضرورة والانحراف.

نحن في كتلة لينتصر الشعب لا نعادي الاستثمار ولا نرفض الشراكة مع القطاع الخاص، بل نؤمن بأن الدولة الحديثة تحتاج إلى تعبئة كل الطاقات، لكننا نميز بوضوح وندرك جيدا بين الاستثمار الذي يخدم السيادة والاستثمار الذي يستعمل كمدخل للتفريط فيها. الاستثمار الحقيقي هو الذي يحترم القانون، يقوم على الشفافية والمنافسة، يضمن توازن عادل بين الدولة والمستثمر، يعزز القدرات الوطنية ولا يضعفها أما ما نراه اليوم فهو في عديد الحالات نقل للمخاطر إلى الدولة وضمان للأرباح لفائدة الخواص وإضعاف متواصل لدور المؤسسات العمومية، وهذا لا يمكن قبوله تحت أي عنوان.

خامسا، السيادة الطاقية من المفهوم إلى الممارسة.

السيادة الطاقية ليست مجرد خطاب سياسي سيدي الوزير، بل هي قدرة الدولة على التخطيط وقدرتها على التحكم في مواردها وقدرتها على فرض شروطها في التعاقد، قدرتها على حماية مصالح أجيالها القادمة وأي سياسة لا تحقق هذه الأهداف مهما كانت شعاراتها فهي إضعاف للسيادة لا تكريس لها.

الخلاصة، موقف واضح ومسؤول السيد الوزير، نوجه لكم هذا الكلام بعد هذا التشخيص، فإن موقفنا ليس موقف معارضة شكلية بل هو موقف مسؤول ينبع من حرص عميق على الدولة وعليه، فإن كتلة ينتصر الشعب ترفض هذا المشروع بصيغته الحالية وترفض تزكية منظومة شابها كل هذه الاختلالات وتعلن بوضوح عدم التصويت لفائدته وفي المقابل ندعو إلى...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، في الحقيقة أنني لم أستطع أن أضيف أي دقيقة لأي زميل لأن قائمة التدخلات طويلة، بعض الثواني للسيد الزميل، تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا السيدة رئيسة،

ندعو إلى تدقيق شامل ومستقل في كل اللزمات المسندة، مراجعة الإطار القانوني بما يضمن الشفافية والتوازن، إعداد مخطط طاقي وطني ملزم يحدد الخيارات الإستراتيجية وإعادة الاعتبار لدور الدولة ومؤسساتها وخاصة الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

كلمة أخيرة للشعب التونسي، نقول لشعبنا لن نقبل أن تتحول تونس إلى مجرد سوق للطاقة ولا أن تصبح مواردها موضوع صفقات غير متوازنة، ولا أن ترهن قراراتها الإستراتيجية تحت أي عنوان، تونس دولة ذات سيادة والسيادة لا تتجزأ ولا تؤجر ولا تفوت ولهذا لن نصوت لفائدة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زميلي، لقد وصلت الفكرة، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم ثامر مزهود عن كتلة الخط الوطني السيادي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد ثامر مزهود

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والسيد كاتب الدولة والوفد المرافق،

سأعود إلى تقديم المسألة من زاوية أخرى وهي بين ضرورة وحتمية الانتقال الطاقي والمحافظة على السيادة الوطنية والسيادة الطاقية، هذا هو لب الموضوع، لا أحد في المطلق ضد الانتقال الطاقي أو ضد هذا التوجه الإستراتيجي والحتمي، لأننا لا نملك خيارات عدة.

المخاوف والمحاذير والتحفظات هي في مضمون هذه اللزمات وفي مضمون هذه الاتفاقيات، هل فيها مس من السيادة الوطنية ومن استقلالية القرار الوطني وفيها مس من السيادة الطاقية أم لا؟ هذا الاشكال الذي من المفروض أن تكون للحكومة سياسة تواصلية في كيفية تفسيره وتوضيحه ورفع كل الملابسات خاصة أنه تاريخيا تعرفون أن ملف الطاقة هو ملف بصفة عامة تشوبه عدة شبهات وفيه شبهات فساد، وفيه تفريط في الموارد العمومية وفيه تفريط في الثروات الوطنية وهذا تاريخيا لا ينكره أحد خاصة عندما تكون المسألة مرتبطة بعدم وجود مخطط وإستراتيجية واضحة في كيفية التعامل مع مواردنا الطاقية بصفة عامة.

ما هي الطاقات التي لدينا؟ ماذا نريد أن نفعل بها؟ كيف نستثمر فيها؟ كيف نصدرها؟ كيف نثمنها؟ هذا كله يحتاج إلى رؤية وإلى مخطط كامل يوضح كيفية التعامل مع كل مواردنا ومع كل ثرواتنا، أعتقد لو وجدت كل هذه المسائل إضافة لعدة تحفظات ذكرناها في اللجنة وذكرناها في اليوم الأكاديمي سأكررها الآن وأعتقد أنها توضح عدة أمور وعدة نقاط وتجعل المسألة تطرح في إطار الشفافية ونرفع كل التباس وكل سوء فهم وكل غموض في هذا الملف.

نقطة أخرى وهي من الأهمية بمكان، هو كيف يمكن أن نفتح هذا المجال للاستثمار الخاص الداخلي والخارجي مع التمسك بالسيادة الوطنية، مع التمسك باستقلاليتنا في القرار الوطني، مع التمسك بسيادتنا الطاقية ومع التمسك بهذا المورد باعتباره مورد عمومي هام ومكسب هام، وهو إحدى الركائز الضرورية للتنمية لا يمكن التفريط فيه، الإمكانيات الوطنية لا تسمح للشركة الوطنية للكهرباء والغاز أن

تستثمر أو أن يدخل المستثمرين التونسيين في هذا المجال، ولكن إلى متى؟ متى تستثمر "STEG" في مثل هذا المجال؟ ما هي الحوافز التي يجب أن توفرها الدولة لتشجيع الاستثمار الخاص الوطني في هذا المجال الجديد؟ كيف يمكن أن نبني أكثر على نظام التراخيص باعتبارها في المتناول الوطني؟ هل أعدت الوزارة جوابا خاصة أنها خمس لزمات تنتهي في توقيت واحد، فإما أن يقع التفكيك أو أن تأخذ الشركة التونسية للكهرباء والغاز هذه المشاريع، في صورة ما إذا وقع التفكيك ما هو البديل؟ هل سيبقى خيار الدولة هو التعويل على اللزمات مستقبلا وخاصة اللزمات التي تتم مع أطراف خارجية؟ أم لها خيارات ولها رؤى أخرى في كيفية تدعيم هذا الخيار، ولكن على أسس استثمار وطني وخاصة الاستثمار العمومي، لأنه يضمن الديمومة ويضمن المحافظة على ثرواتنا، ويضمن استمرارية هذه المشاريع في حل الإشكال الطاقي والعجز الطاقي الذي تعاني منه تونس.

هذه الأسئلة التي علينا الإجابة عليها السيد الوزير والسيد كاتب الدولة حتى يتم فعلا هذا الاستثمار، ولكن في كنف المحافظة على السيادة الوطنية.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، إذن أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة سنياء بن المبروك عن كتلة الأمانة والعمل، لها ست دقائق.

السيدة سنياء بن المبروك

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والسيد كاتب الدولة وكل الإطارات المرافقة،

نحن اليوم أمام مجموعة من مشاريع القوانين التي تقدم في ظاهرها على أنها انتقال طاقي وتعزيز الاستقلالية الطاقية لكن في جوهرها تطرح إشكاليات خطيرة تتعلق بالسيادة الاقتصادية وبشفافية الاختيارات وبكلفة القرار العمومي على الدولة وعلى المواطن التونسي.

أولا، لا أحد يعارض مشروع الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي، لكن السؤال الجوهري الذي يطرح نفسه بأي شروط وبأي كلفة ولصالح من؟ نحن أمام مشاريع بكلفة تناهز 1640 مليون دينار والتزامات تمتد إلى 25 سنة مع شراء إجباري للإنتاج من طرف الدولة، في إطار يجعل الشركة التونسية للكهرباء والغاز في موقع الملتزم الوحيد مهما كانت المتغيرات، والأخطر من ذلك أن الوقائع اليوم تؤكد وجود اخلالات جوهرية في مسار هذه اللزمات.

نحن أمام مخالفة لقوانين الصفقات العمومية عندما يتم تغيير شروط جوهرية بعد الإسناد دون احترام مبدأ المنافسة والشفافية وأمام إخلال واضح بمبدأ المساواة بين المتنافسين، لأن الشركات التي شاركت في البداية قدمت عروضها على أساس شروط محددة، ثم تم تغيير تلك الشروط لاحقا لفائدة أطراف بعينها، من بينها شركات أجنبية مثل الشركة النرويجية.

كما نطرح سؤال جدي حول شبهة إهدار المال العام خاصة عندما يتم التمديد في العقود بعشر سنوات إضافية أو منح امتيازات جديدة مثل بيع سندات الكربون، رغم أنها لم تكن واردة أصلا في كراس الشروط، هذه ليست تفاصيل تقنية، هذه تغييرات تمس جوهر العقد وتغير التوازن المالي بين الدولة والمستثمر.

ونحن أمام معطى أخطر في عدد من عقود الطاقات المتجددة، لم تف بعض الشركات بالتزاماتها في الآجل، وبعد إمضاء العقود وتحديد التعريفة تراجعت ورفضت التنفيذ بالسعر المتفق عليه وطالبت بتغييره، إما ترفيع التعريفة أو التوقف عن التنفيذ وهو شكل من أشكال الابتزاز الاقتصادي.

ومن هنا نستنتج أن الدولة عند التفاوض كانت في موقع ضعف مما يمس من سيادتها، وبما أن تغيير التعريفة يمر وجوبا عبر مجلس نواب الشعب، فقد تم الرضوخ لهذه الضغوط وتمت مراجعة العقود مع إضافة عشر سنوات كاملة والتفويت في سندات الكربون لفائدة المستثمرين، والنتيجة أن الدولة عبر الشركة التونسية للكهرباء والغاز ستتحمل لاحقا كلفة إضافية تقدر بحوالي 800 مليون دينار، مقابل فقدانها حقها في استغلال هذه المحطات في السنوات الأخيرة من عمرها وكأننا نهدي الجزء الاكثر ربحية من المشروع.

وليس هذا معزولا عن التجربة السابقة ففي محطة تطاوين مثلا تحملت "STEG" مصاريف ربط تجاوزت 130 كم دون أن يتم إنجاز المشروع أصلا، كما أن مشاريع حيوية في توزر وسيدي بوزيد والقيروان ارتبطت بتنازلات متتالية لفائدة المستثمرين الأجانب تحت ذريعة تراجع المردودية، وهو ما أدى إلى تغييرات جوهرية في العقود على حساب الدولة.

ومن المهم الإشارة إلى أنه لم يقع إلى اليوم تدقيق شامل في منظومة اللزمات الممنوحة منذ 2019 رغم كلفتها الباهظة على المالية العمومية، ورغم ضعف نسب إنجازها الفعلية على أرض الواقع، وفي المقابل يتم تغييب حقيقة أساسية وهي أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز قادرة بنفسها على الاستثمار في الطاقات المتجددة، إذا توفرت لها الإرادة السياسية والتمويل خاصة وأنها مؤسسة تحظى بثقة المؤسسات المالية الدولية وتتحصل على قروض بانتظام، لكن الواقع اليوم يسير في اتجاه مختلف نحو توسيع الاعتماد على رأس المال الأجنبي وتهميش دور المؤسسة العمومية، وتحويل الأرباح بالعملة الأجنبية إلى الخارج، فهل نحن أمام انتقال طاقي فعلي أم أمام إعادة توزيع للسيادة الطاقية لصالح أطراف أجنبية؟ إضافة إلى أن القانون عدد 12 لسنة 2015 قام على مبادئ واضحة، الشفافية، المنافسة وتكافؤ الفرص، لكن عندما تتغير شروط اللزمات بعد الإسناد، سواء في مدة العقود أو الامتيازات أو الشروط المالية، فإننا نكون أمام احترام شكلي للنص مقابل التفاف واضح على جوهر القانون ومضمونه.

كما تم تمتيع هذه الشركات بإعفاءات من الضريبة على خمس سنوات، باستثناء محطة سقدود عشر سنوات، في حين تتحمل الدولة الكلفة والمخاطر، فأين هو التوازن وأين مصلحة تونس؟ فحتى وإن تم تقديم هذه المشاريع تحت عنوان الطاقة النظيفة، فإنها تطرح مخاطر بيئية حقيقية لا يمكن تجاهلها خاصة من حيث الاستحواذ على مساحات شاسعة من الأراضي، وما قد ينجر عنه من ضغط على التوازن البيئي المحلي، إضافة إلى إشكاليات مستقبلية في التصرف في الألواح والتجهيزات بعد انتهاء عمرها، لذلك فإننا نرفض منطق الترويج البيئي دون تقييم صارم للتأثيرات الفعلية على المحيط. إننا لا نرفض الاستثمار لكننا نرفض المساس بمبدأ المنافسة، التمديد غير المبرر للعقود، وتحميل الدولة كلفة أخطاء التفاوض.

السيدات والسادة النواب،

إن التصويت على هذه المشاريع بهذه الصيغة هو تكريس لمنطق اختلال التوازن في العقود، وإضعاف تدريجي للسيادة الطاقية الوطنية وعليه أعلن رفضي لهذه المشاريع في صيغتها الحالية وأدعو إلى إعادة صياغتها على أسس شفافة عادلة تحفظ حق الدولة في القرار والموارد

وتضع حدا لأي شكل من أشكال التبعية المقنعة في قطاع استراتيجي بحجم الطاقة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، إذن الكلمة إلى السيد الزميل المحترم ياسر قراري عن كتلة الخط الوطني السيادي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد ياسر قراري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والسيد كاتب الدولة،

استفقنا صباح اليوم على صفحة رئاسة الجمهورية، رئيس الجمهورية، رأس الوظيفة التنفيذية يرسل برسالة واضحة إلى شعب تونس وإلى مجلس النواب، إقالة الوزيرة هذا الصباح، صباح التصويت على هذه المقترحات وهذا إعلان واضح وصريح من رئيس الجمهورية برفض الاتفاقيات، اتفاقيات الذل والمهانة، اتفاقيات العار والخيانة. فماذا أنتم فاعلون أيها النواب؟ اليوم الشعب التونسي يشاهدكم ويتابعكم.

أخاطبكم زملائي أعضاء اللجنة، أرسلتم لنا هذا التقرير ومعه أربع ملاحظات تدعو إلى تشريك الوظيفة التشريعية وقلتم فيه بضرورة التأكيد على احترام السيادة الوطنية، وهذا إقرار منكم أن الاتفاقية في نصها لا تحترم السيادة الوطنية. وقلتم الدعوة إلى مخطط طاقي، يعني لا يوجد مخطط طاقي وقلتم التأكيد على دعم رأس المال الوطني، يعني لا يوجد دعم رأس المال الوطني، كيف ستصوتون عليه زملائي؟

سنة1881 أمضى الباي هنا في نفس المكان في باردو اتفاقية باردو. حينها هناك شاعر تونسي قال: "الباي باع الوطن بيع الشؤم، باعث علينا اللوم، قال افرحوا بمحال أولاد الروم، الباي باع الوطن بالتصحيح ما عاد فيه مليح واللي عينه بالكفاح يصيح".

اليوم، زملائي، لا تكونوا أنتم باي تونس الجديد، وانتبهوا أن تمضوا اتفاقية باردو 2.

زميلاتي، زملائي، اليوم هل مؤسستنا الوطنية "STEG" غير قادرة أن تستثمر في طاقاتنا وفي مواردنا؟

زملائي، الشمس شمسنا، والريح ريحنا، والأرض أرضنا ونحن نريد أن نصبح مستأجرين في بلادنا.

السيد رئيس الجمهورية، أين أنت؟ السيد رئيس الجمهورية، مشروعك مخترق، مخترق داخل الحكومة وداخل مجلس النواب، انتبه السيد رئيس الجمهورية، أنت صاحب شعارات السيادة، واليوم حقيقة أفهم لماذا أحمد سعيداني غير موجود هنا، أحمد سعيداني الذي رفع شعار السيادة الطاقية والسيادة الدوائية والسيادة الغذائية، لا يجب أن يكون هنا، لكن دعوني أقول لكم، في كل نقطة من تراب تونس هناك مليون أحمد سعيداني وهناك مليون شكري بالعيد، وهناك مليون الحاج البراهمي ونريد أن يكون هناك مليون قيس سعيد حافظ مشروع السيادة الوطنية.

فأدعوك السيد رئيس الجمهورية، إذا صوت هذا البرلمان على هذه الاتفاقية أن تتحمل أنت المسؤولية وترفض إمضاء هذه الاتفاقية. شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم فخر الدين فضلون عن كتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق، تفضل.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والسيد كاتب الدولة وكافة الفريق المرافق له،

في الحقيقة أريد أن أعبر عن رأيي بكل موضوعية وبكل حيرة مع عديد الاستفسارات وعديد الأسئلة خاصة أننا رأينا في الأيام القليلة الماضية هجوم والأمر مفهوم في الواقع ولا أستطيع أن أقول أنه غير مفهوم، على مجلس نواب الشعب بدأت بأسباب وتعلات واهية حتى وصلنا اليوم إلى الحديث عن تخوين مجلس نواب الشعب إذا صادق على هذه الاتفاقية. يعني مجلس نواب الشعب المنتخب من قبل الشعب والذي هاجسه الأساسي بكل صدق هو محاكاة مشاغل الشعب التونسي، اليوم يجب على التونسيين أن يعرفوا أننا كلنا واعون بأن لدينا مشكلة في الطاقة والكهرباء.

سأتحدث إليكم بلغتنا العامية، هذه المشكلة تتعلق خاصة بتكلفة إنتاج الكهرباء بالطريقة الكلاسيكية التي تعتمد على الغاز، الكيلوواط كلفته تقريبا بين 300 و400 مليم، إذن تكلفة الغاز الذي نشتريه كدولة تونسية لإنتاج الكهرباء يكلفنا تقريبا 6000 مليون دينار في السنة، اليوم عندما نتجه إلى الطاقات المتجددة وننتج الكهرباء من خلال هذه الاتفاقية بالطاقة الشمسية فإن التكلفة ستنخفض إلى الثلث يعني الكيلوواط الذي كانت كلفته بين 300 و400 مليم لن يتجاوز 120 مليما وهذا سيوفر للدولة خاصة أننا نرى اليوم الواقع والتحولات الجيوسياسية ومسألة النفط ومسألة الغاز وتكلفتهما ومن الضروري أيضا تحقيق الانتقال الطاقي الذي تحدثنا عنه منذ سنوات، اليوم أرى أن هذه الاتفاقية لا تمس من السيادة الوطنية وليس فيها أي إشكال، هذا رأيي وأتحمل مسؤوليتي في موقفي وأنا إنسان تعودت أن أكون صريحا.

هؤلاء جاءوا لكي يستثمروا في الطاقة البديلة التي نحتاجها، ونحن سنربح، لن يأخذوا معهم الشمس ولا الأرض ولن يقوموا باحتلالنا، كفانا من مسألة السيادة الوطنية التي يتعللون بها وهي في غير مقامها، اليوم العالم بأسره يتجه نحو التجديد الطاقي وخلق آفاق أخرى.

كنا نتمنى أن تتجه الشركات التونسية نحو هذه المشاريع، لكن في النهاية هذا منطلق، وهذا يمثل تقريبا 35% وما زال لدينا 65% متبقية لما لا نشجع المستثمرين التونسيين على أن يستثمروا في هذا المجال.

القول بأن مجلس نواب الشعب سيبيع البلاد ليس صحيحا، لن نضع مليما في جيوبنا، ولكن ما سنضعه في تاريخنا هو أن نحاول إخراج البلاد من الإشكالية المتمثلة في تكلفة الطاقة ولا أرغب في أن أدخل في التفاصيل، أي كلفة شراء الغاز من الجوار لكي ننتج به الكهرباء وهذا يثقل كاهل الدولة وكاهل المواطن وأنتم تعرفون الإشكاليات التي تحصل في أوقات معينة خاصة أوقات الذروة في استهلاك الكهرباء، نحن الآن نسير شيئا فشيئا لحل الإشكاليات لا أن نبيع البلاد، التاريخ سيحاسبنا، فكل شيء واضح وكل شيء موثق بالأرقام والاتفاقية واضحة.

دعونا من لغة التخوين ودعونا من القول بأننا سنبيع الشمس وسنبيع الأرض، أرض تونس لجميع التونسيين وأرى أن هذا فيه مصلحة كبيرة للبلاد وللمواطن ونتمنى من الله أن يصلح حال بلادنا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة بسمة الهمامي عن كتلة لينتصر الشعب، لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا، صباح الخير جميعا،

نرحب بالسادة ممثلي الوزارات في رحاب مجلس نواب الشعب،

نحن اليوم لسنا في مرحلة الإشارة إلى القمر في تمام اكتماله، نحن في مرحلة غياب الإبصار والبصيرة وغياب التخطيط والاستشراف.

السيادة الوطنية ليست جملا عابرة وتحقيق استحقاقات الشعب وتفعيل شعارات ثورته من الشغل والحرية والكرامة الوطنية، ليست شعارات مستحيلة إذا أسندت المهام الكبرى لعقول وقلوب تؤمن بها، وإرادات تعمل على تحقيقها.

موضوع جلستنا اليوم النظر في مشاريع قوانين تتعلق باتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وهو الموضوع الذي يثير العديد من الملاحظات.

بداية غياب المخطط الطاقي، هذه مهمة من أوكد المهام الثورية إذا كنا نؤمن ثورة 17 ديسمبر 2010 ونؤمن بجوهر دستور 25 جويلية 2022 في توطئته أن الشعب التونسي هو صاحب السيادة فغياب المخطط الطاقي هو عثرة في حرب التحرير، كان من المفروض أن يكون لدينا حقيقة مخطط طاقي بسواعد ورؤى تونسية.

ثانيا، زيادة في المدة التعاقدية دون موجب قانوني.

ثالثا، رصيد الكربون الذي تم التفويت فيه للشركات الأجنبية، نسبة الإدماج في الاقتصاد الوطني ضعيفة جدا، الألواح مستوردة، المعدات مستوردة، فقط الإسمنت تونسي وهنا عندما نقول أن نسبة الإدماج في الاقتصاد الوطني ضعيفة يعني أننا لا نسعى الى الاستثمار حقيقة ولا نسعى إلى الحد من البطالة.

في استراتيجية الانتقال الطاقي كان من المؤمل أن تصل نسبة الإنتاج إلى 1700 ميغاوات، لم يتم إنتاج إلا 100 ميغاوات، عن أي استراتيجية تتحدثون؟

تحملت الشركة التونسية للكهرباء والغاز تكاليف ربط المحطة على امتداد 130 كم بـ 15 مليون دولار ولم تستثمر.

نحن لسنا ضد الاستثمار، نحن ضد عدم طبيعة المرحلة التي تمر بها تونس وما تتطلبه من حلول ومخططات واستشراف واستبطان لمعنى السيادة الوطنية والمحافظة على الثروات الوطنية، فالدولة التي لا تنتج ولا تستثمر في ثرواتها الوطنية بأيديها الوطنية هي لا تحمي سيادتها الوطنية.

التفريط في الثروات الوطنية يأتي من هذا الباب، من باب السماح للزمات الأجنبي في أن يكون له نصيب الأسد في كل شيء ونحن مجرد تابعين له، نحن لسنا ضد الاستثمار، نحن ضد التفريط في الثروات بهذا الشكل في هذه المرحلة، وكأن ثورة 17 ديسمبر مرت على موتى وليست على تونسيين يتحملون مسؤولياتهم في هذه المرحلة التاريخية.

غياب البصيرة والبصر هو الذي تركنا في هذا الواقع، وإسناد المهام الكبرى لقلوب وعقول لم تصل بعد إلى فهم دقة وطبيعة المرحلة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة زينة جيب الله عن كتلة الأمانة والعمل، لها ست دقائق، تفضلي.

السيدة زينة جيب الله

شكرا السيدة رئيسة الجلسة،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة للطاقة،

ومرحبا بكافة الوفد المرافق لكم،

عندما يكون هناك مشروع استثماري كبير في الطاقة أو غيره إلا ونفس المجموعة، ولكن بوجوه مختلفة وبطرق مختلفة وملتوية تقوم بحملة للشيطنة والتشويه والتخوين، تجدهم موجودين كلما كانت هناك مشاريع تهم الدولة، ومشاريع ستدعم الطاقة في تونس اليوم، لا يجب أن نقوم بحملة ممنهجة ضد هذه المشاريع للتخوين والتشويه والتحريض ولبث البلبلة، هؤلاء يريدون اليوم أن يلقوننا دروسا في السيادة الوطنية.

من يريد أن يحافظ على السيادة الوطنية لا يشوه بلاده في المنابر الإعلامية الخارجية، من يريد أن يحافظ على السيادة الوطنية لا يستنجد بالخارج ويطلب الحماية من الخارج للتدخل في شأننا الداخلي، لذلك نحن لا نأخذ الدروس في الوطنية ممن لا وطنية له.

إذن أريد أن أرجع بكم قليلا إلى التاريخ، سنة 1996 تم فتح "monopole" الشركة التونسية للكهرباء والغاز وبن علي أسس أول شركة خاصة وهي "centrale électrique" تحت إشراف شركة أجنبية سنة 2001 وكانت هذه الشركة تبيع الكهرباء للشركة التونسية للكهرباء والغاز لمدة حوالي عشرين سنة ثم أحيلت إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

صدر قانون سنة 2015 وهذا القانون جاء بطرق ثلاث للاستثمار في الطاقة البديلة، الطريقة الأولى وعفوا لأنني سأستعمل بعض الكلمات باللغة الفرنسية: "Système d'autorisation, système d'autoproduction, système IPP" هذه الأنظمة الثلاثة لا يوجد فيها أي نظام أقصى الشركات التونسية أو المستثمرين التونسيين أو امتنعوا عن منحهم التراخيص أو الإذن بأن يقوموا بالاستثمار في هذا المجال.

ما حصل أن العديد من المستثمرين التونسيين أرادوا الاستثمار في مجال الطاقة، ولكن العديد منهم عجزوا، لأن هذه المشاريع تتطلب إمكانيات مالية كبيرة جدا والبنوك التونسية لا تستطيع تمويل هذه المشاريع.

سنتحدث الآن عن اللزمات التي وقعت شيطنتها، هذه اللزمات تمثل تقريبا 3% فقط من المشروع يعني "le budget" الذي نريد الوصول إليه في الطاقة يعني مازال لدينا 97% سنعمل عليها، وسنحاول الوصول إليها إن شاء الله.

أنا أوافق السيد كاتب الدولة للطاقة أن هذه الاتفاقيات فيها العديد من الفصول التي يجب مراجعتها ودرسها جيدا في الاتفاقيات المقبلة وأتمنى أن تكون لدينا مستقبلا نقاشات أوسع في هذا المجال وتصل المعلومة الصحيحة إلى المواطن، لأن ما نشاهده اليوم هو تخوين نتيجة معلومات مغلوطة من قبيل الحديث عن السيادة الوطنية وأن عملتنا ستذهب إلى الخارج.

هذه الشركات الأجنبية التي ستستثمر في تونس بآلاف المليارات لن تأخذ القروض من البنوك التونسية، بل ستقترض من دولها، وعندما يشتغل وينتج ويبيع الكهرباء للشركة التونسية للكهرباء والغاز، فإن الشركة التونسية للكهرباء والغاز ستدفع له ثمنها وسيقوم بدوره بتسديد ديونه ثم عندما ينتج ويتقاضى مستحقاته هل يقوم بسداد البنوك التونسية؟ هذا استهتار بعقل المواطن، يروجون لمعلومات مغلوطة، يريدون أن نبقى في دائرة ضيقة.

نفس الأشخاص الذين هاجموا المستثمرين التونسيين عندما أرادوا الاستثمار في هذا المجال وهم أنفسهم اليوم يخرجون ويقولون أنهم يشجعون التونسيين على الإنتاج في هذا المجال ولا يريدون هذه الشركات الأجنبية.

اليوم الهدف ليس الحفاظ على السيادة الوطنية فنحن وطنيون ولا أحد يملك صكوك الوطنية يوزعها علي من أراد، اليوم لا أحد يزايد علينا في وطنيتنا ولا أحد يستطيع شيطنة هذا المجلس فهذا المجلس منتخب من الشعب ومجلس له شرعية كاملة وهذا المجلس سيد نفسه ونحن لا نعمل لا تحت ضغط الفايسبوك ولا تحت ضغط هذه المجموعة التي أتت لتحتج أمام المجلس، ومنهم من لا يفهم سبب قدومه ومنهم من يعرف حقيقة الأمر والموضوع أصبح خارج مجال الطاقة، لم نعد نتحدث عن استثمار، بل أصبح موضوعا مسيسا تقف وراءه أحزاب وأطراف أجنبية تقود حملات الشيطنة.

اليوم هذه المشاريع مهمة جدا، نحن اليوم نتحدث عن الطاقة فبغض النظر عن التشغيل وغيره بلادنا في حاجة إلى الطاقة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، إذن أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية، له عشر دقائق.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والسيد كاتب الدولة للانتقال الطاقي والإطارات المرافقة لكم،

سمعت في الحقيقة تقريبا أغلب المداخلات والكل يتكلم عن السيادة الوطنية والطاقية ولا أظن أن أحدا يفهم ما يقول لأن من رفع الشعار السيادة الوطنية اليوم هو السيد رئيس الجمهورية قيس سعيد حين أخذ قرارا في 25 جويلية لم يتمكن أحد من أخذه ولا يمكن لأي رئيس في مكانه أن يأخذ هذا القرار ورفعنا شعار السيادة الوطنية واليوم نتكلم عن السيادة الطاقية ووجوب اللزمات حتى نمر للانتقال الطاقي الحقيقي.

نتكلم عن السيادة الوطنية والسيادة الطاقية، فمن أين تأتى الغاز الذي نضيء به؟ في "STEG" حاليا وننتج به الكهرباء؟ هل من حقول الغاز الموجودة عندنا؟ نحن نستورد الغاز بالعملة الصعبة وتكلفته تقريبا تتكلف على "STEG" 400 مليم الكيلوواط اليوم بهذه اللزمات سيكلف تقريبا 100 مليم بعيدا عن الشروط وعن كل شيء، فاليوم مهم جدا أن ننقص من العجز الطاقي الموجود في البلاد يعني اليوم نستورد الغاز بالعملة الصعبة مهددين في بعض الأحيان بقطع الغاز وسأتكلم أكثر من كل هذا لمصلحة من نلغي اليوم هذه اللزمات ونشغل الغاز؟ والناس الذين يتكلمون عن البيئة وأن هذه اللزمات ستضر بالبيئة والفوتوفولتاييك، فبماذا ننتج الغاز والكهرباء؟ وننتج الغاز وانظروا الانبعاثات الغازية الخارجة من "STEG" برادس التي ننتج بها الكهرباء.

وأكثر من هذا كله الذين تكلموا عن المخطط الطاقي في قانون الحالي 2015 فهل أنه ممكن إجرائيا؟ وأريد أن تجيبني السيد كاتب الدولة فيما بعد في هذه الحالة لأن من تكلم ويقول لك إذا تقوم اليوم بمخطط طاقي فإن الدولة تحيل كل الأراضي الممكنة إلى هذه المشاريع واللزمات وماذا عن الأراضي الخواص إذا كنا اليوم بين أرض دولة وأرض خواص وسنقوم بمشروع وما لم يتطرق إليه قانون 2015 يعني غير ممكن اليوم إجرائيا أن ننجز المخطط الطاقي والناس الذي يقولون لك فرطوا في أرصدة الكربون، صحيح "STEG" عندها أرصدة الكربون وهي ملك "STEG"، لكن ما الذي ستفعله بها؟ كيف يمكن أن تثمنها؟ لا يمكن أن تقوم "STEG" لوحدها بتثمين أرصدة الكربون وبالتالي اليوم إذا كانت عندها مشاريع انتقال طاقي ومشاريع لزمات يجب أن تكون في شراكة حتى يتم تثمين هذه اللزمات كيف يتم التثمين مع المستثمر و"STEG" 50 - 50 وتنقسم العائدات بين 50 - 50 لكن يتحمل المستثمر كلفة المصادقة.

ما الذي صار في الوضع الحالي لتونس؟ أحالت "STEG" أرصدة الكربون إلى ملكية الدولة التي أبرمت اتفاقية مع جمهورية اليابان وهذا موجود وفي العادي أن تكون العائدات 50 - 50 لكنها ستكون أكثر للدولة التونسية يعني أقل من 50% العائدات ستكون لجمهورية اليابان وأكثر من 50% لجمهورية تونس. أكثر من هذا كله في كل العالم حين يتم تثمين أرصدة الكربون تكون المدة على 25 سنة وتكون المدة في تونس على عشر سنوات وهذا شرط مهم جدا. أكثر من هذا المستثمر اليوم وهي موجودة في العقود عنده التزام بالمردودية حيث يقول يقطع علينا الغاز والكهرباء ولا ينتج الكهرباء وهذا موجود في البند 8 في بعض العقود إذا لم يتقيد بالتزامه يتم التنبيه الأول والتنبيه الثاني ثم يصبح الحقل 100% تونسي يعني أن المستثمر اليوم مربوط معنا إلى مدة 25 سنة وعنده التزام تجاه "STEG" ويجب أن ينتج المتفق عليه أو يتم إرجاع هذا الحقل للدولة التونسية.

نتحدث اليوم عن أنكم فرطتم اليوم وأعطيتموهم الامتيازات الجبائية أكثر من اللازم سنتكلم هنا ونستدعي الحكومة ونقول لهم اجلبوا لنا المستثمرين الأجانب وأعطونا واجلبوا الاستثمار الأجنبي والسيد وزير الاقتصاد والتخطيط، أين هم المستثمرون الأجانب؟ ما هو العيب اليوم حين يأتي مستثمر أجنبي ويدفع 1650 تقريبا للدولة التونسية لينجز مشاريع للدولة ليعمل فيها مهندسون تونسيون يعني إذا كان هناك من سيحدث معملا نمنحه الامتياز ونعطيه الأرض وتصبح ملكه وإذا كان إنسان سيقوم بالاستثمار على مدة 25 سنة، فنصبح قد فرطنا في السيادة الطاقية والسيادة الوطنية ونتزايد على بعضنا ونعطي الاتهامات جزافا والناس الذين عملوا على هذا المشروع ونحاول تحقيق الانتقال الطاقي فما هي حججكم؟ شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم طارق مهدي عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق، تفضل.

السيد طارق مهدي

تحياتي السيد الوزير،

تحياتي السيد كاتب الدولة،

تحياتي لكل الحضور الكرام،

شكرا رئيسة،

في الحقيقة كالعادة الله غالب فيما يخص الأحداث خلال هذه الأيام ولا يمكن أن أتكلم في موضوع الحال اليوم دون أن أتكلم في موضوع أكدنا عليه بأننا لن نحيد عنه وهو ترحيل كل المهاجرين وأبنائهم ممن دخلوا وأقاموا بطريقة غير شرعية في كامل ولايات الجمهورية وأن أكثر ما يهمنا هو سيادتنا الوطنية والسلم الاجتماعي وتأمين مستقبل أفضل وآمن لأبنائنا وللأجيال القادمة.

وفي هذا السياق نؤكد أن المتربصين بالدولة والسلم الاجتماعي ليس لهم عمل هذه المدة غير تشويه صورة تونس وصورة رموز تونس وآخرها ما تم تركيبه ونسبه بتاريخ أول أمس لأحد أكبر أعمدة الفن ألا وهو الفنان الكبير السيد لطفي بوشناق على أساس أنه يدعم تواجد المهاجرين غير الشرعيين في تونس والحقيقة أن كلمات الأغنية تمت كتابتها وغناؤها أول مرة بعد ثورة 2011 بسنوات قليلة وذلك للترحيب بمن قدموا من بعض البلدان العربية الشقيقة والمجاورة هروبا من أتون الحروب التي اندلعت في دولهم بعد الثورات العربية والمجاورة لها هربا من أتون الحروب كما قلنا وهذا بشهادة الفنان نفسه.

وقد تم تصوير هذه الأغنية سنة 2021 وكان مقتصرا على الغناء مع مجموعة من أبناء وبنات تونس ليتم إضافة صورة ومحتوى جديد لا علاقة له بالعمل الأصلي وتنزيله في هذه الفترة بالذات وما تشهده تونس من تحركات ومطالبة بترحيل المهاجرين الذين أصبحوا يشكلون خطرا كبيرا على السلم العام ويؤكد فناننا الكبير على وقوفه المعهود مع أبناء وطنه وتأكيده أن تونس ليست لا أرض عبور غير شرعية ولا أرض استيطان ومن جهتنا نحمل المسؤولية لكل من يريد ضرب وحدة الوطن وأبنائه وتحميله مسؤولية أفعاله.

نأتي الآن لموضوع جلسة اليوم والتي ستحدد مآل عدد من المشاريع الكبرى لإنتاج الكهرباء عبر الطاقة الشمسية وهنا نتكلم كما تكلم زميلي عن طاقة شمسية خلقت للبشر منذ ملايين السنين وستظل بعدنا بملايين السنين الأخرى على ما أظن.

نتكلم اليوم عن السيادة الوطنية ونستمع إلى شعارات نحترمها جدا حول السيادة الطاقية وهنا نتساءل حول ما هو أفضل أن نشتري محروقات وغاز طبيعي بالعملة الصعبة من خارج تونس وما تسببه هذه الطريقة من تلوث وتبعية للخارج أو أن ننتج طاقة كهربائية نظيفة بثلث التكلفة وبمواد طبيعية متجددة وغير محدودة؟ وهنا نتساءل أمام تسارع التطور التكنولوجي العالمي والتوجه سنة 2035 لتكون 90% من صناعات وسائل النقل كهربائية كليا وما تتطلبه من أنظمة شحن كهربائية والحاجة المضاعفة إلى الإنتاج في الطاقة الكهربائية.

هل نمتلك اليوم القدرة على توفير 1640 مليار لمثل هذه المشاريع؟ هل شجعنا رجال الأعمال والمستثمرين التونسيين للاستثمار في هذه المشاريع؟ الحقيقة مخالفة تماما لهذا في ظل موجة من الشعبوية التي نعيشها اليوم وفي ظل الهرسلة والضغوط التي يواجهها رجال الأعمال من أبناء تونس. نتناقش اليوم مشاريعا جاءت لمجلس نواب الشعب من أعلى هرم السلطة وقد قمنا في مختلف اللجان المختصة بدراسة وعمل كبير على هذه المشاريع وقمنا بالاستماع إلى كافة الأطراف الحكومية والخاصة ذات العلاقة.

أظننا اليوم أمام اختبار تقني وإستراتيجي في مجال إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة المتوفرة في تونس أكثر من اختبارنا في من سيكون صوته أعلى في هذه الجلسة العامة ويجب على كافة الوزارات المتداخلة على رأسها وزارة الصناعة والمناجم والطاقة ووزارة الاقتصاد والتخطيط دعم المستثمرين من أبناء تونس في الداخل والخارج والاستثمار في هذا القطاع وإعطائهم كل التسهيلات الإدارية والامتيازات الجبائية اللازمة لبناء المحطات الفوتو ضوئية لضمان مستقبل الإنتاج الوطني من الطاقات المتجددة.

نحترم كل الآراء وكل من يسعى إلى الرقي بتونس وشعبها وليس لنا أي مصلحة بخلاف تأمين حاضر ومستقبل أفضل لوطننا ولأبنائنا. ولا يمكن إلا أن نقول في الأخير إن شاء الله تونس "غدوة خير" ويساندها أبناؤها إن شاء الله في المحنة التي نمر بها الآن. شكرا جزيلا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة ريم المعشاوي عن كتلة صوت الجمهورية، لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة ريم المعشاوي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بكافة الحضور،

اليوم ونحن نناقش ملف الطاقات المتجددة أريد أن أعلم كافة الشعب التونسي أنه لا أحد يعترض على هذا التوجه، بل هو خيار استراتيجي مهم للدولة التونسية واليوم يجب أن نمشي في اتجاه انتقال طاقي وهذا ضروري جدا وربما نكون متأخرين كثيرا وأضعنا الكثير من الوقت، ولكن هناك سؤال جوهري اليوم يجب أن نطرحه هل سنقوم بهذا الانتقال الطاقي بطريقة سليمة تخدم المصلحة الوطنية أم أنه بطريقة قد تقيدنا لسنوات طويلة وربما لا نعرف مدى خطورة هذه المشاريع على البلاد التونسية؟

صحيح أن هذه المشاريع ستساهم في تخفيض كلفة إنتاج الكهرباء وتقليص التبعية للغاز التي تحدث عنها زميلي الآن فالغاز مستورد ونشتريه بالعملة الصعبة، ولكن في المقابل نحن اليوم أمام عقود تمتد أحيانا إلى ثلاثين سنة في عالم متغير جدا بنسق سريع جدا تتطور فيه التكنولوجيا يوميا والأسعار تتبدل أيضا بنسق سريع جدا كما أن بعض العقود تتضمن بنودا تلزم الدولة بالتعويض في حال تغير الإطار التشريعي.

السؤال الجوهري الذي نطرحه هنا نحن اليوم كنواب شعب حول سيادة القرار الوطني إضافة إلى ذلك تتمتع بعض المشاريع بإعفاءات جبائية لسنوات طويلة في حين أن الدولة تتحمل عبء شراء الإنتاج عبر شركة تونسية لإنتاج الكهرباء والغاز وفي هذا السياق يطرح سؤال أساسي هل أنجزت دراسات حقيقية للعائدات تثبت أن العائد الاقتصادي لهذه المشاريع يفوق حجم الإعفاءات والتسهيلات الجبائية والمالية الممنوحة لهذه الشركات نعم أم لا؟ كما لا يمكن إغفال مسألة جوهرية أخرى سيقوم المستثمر الأجنبي بتحويل أرباحه بالعملة الصعبة إلى الخارج هل أن هذا يساهم في مزيد من الضغط على ميزان الدفعات وتفاقم عجز الميزان التجاري نعم أم لا؟

زيادة على هذا مسألة بالغة الخطورة وهي أرصدة الكربون التي نتحدث عنها اليوم أن "STEG" غير قادرة ولا تستطيع أن تثمن ولذلك فلنفرط في أرصدة الكربون التي تقدر بحوالي 36مليون دينار تعود ملكيتها لشركة "STEG" اليوم يتم التفريط فيها لفائدة المستثمر دون عائد واضح للدولة وكأنها تقدم هدية ضمن هذه العقود.

سؤال آخر لا يقل أهمية لماذا تحال النزاعات إلى التحكيم الدولي؟ أين الثقة في القضاء الوطني؟ ألا يعتبر ذلك مؤشرا على أن الدولة تبقى الحلقة الأضعف في بعض العقود؟

السيد الوزير، نحن نشتغل اليوم على ملف يفتقر إلى الشفافية وحتى المعطيات الأساسية ليست متاحة أو منشورة بالشكل الكافي مما يجعل التقييم الموضوعي صعبا حتى على المختصين. وفي هذا الإطار نتوجه إلى السيد كاتب الدولة السيد وائل شوشان الذي سبق أن كانت له خطة شغل بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لماذا لم يتم التفكير في خيار اقتراض أو تمويل لفائدة الشركة التونسية "STEG" بشروط ميسرة بدل الاعتماد شبه الكلي على نماذج استثمارية خارجية؟

هل تم تقييم هذا الخيار بما يضمن فعلا تعزيز السيادة الطاقية للدولة؟ ورغم ذلك يمكننا اليوم تحسين جملة من النقاط التحسينية الضرورية، ضرورة ضمان مشاركة تونسية حقيقية في هذه المشاريع وهي غير موجودة، فرض نسبة إدماج محلي واضحة وملزمة وهي أيضا غير موجودة. ضمان بقاء القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني.

كما نطرح سؤالا مشروعا لماذا لا يتم تمكين الشركة التونسية "STEG" من إنجاز هذه المشاريع بنفسها عبر تمويلات داخلية أو قروض بشروط ميسرة وبمساهمة البنوك التونسية؟

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة فاطمة المسدي غير منتمية، لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا، سأتحدث اليوم بالعامية وأتوجه للرأي العام ولزملائي ولكل من يتابع هذا الموضوع حتى يفهم الناس ما يحصل بالضبط في مسألة اللزمات. أريد اليوم الحديث عن مسألة مهمة جدا وسمعنا في الفجر أنه تمت إقالة السيدة الوزيرة في الصباح من طرف السيد رئيس الجمهورية وأعتقد أننا ننتظر هذه المسألة منذ مدة وأتمنى من الوزيرة لأن عندها العديد من الملفات والشبهات المتعلقة بها منها القضية التي تقدمت في تاريخ 3 أكتوبر تحت عدد.4971 85 والتي بدأ فيها البحث في بداية 2026 والمتعلقة بشبهات فساد في عقود البترول وأتمنى أن تبحث هذه السيدة الوزيرة وتعطينا المسألة التي صارت في عقود البترول.

لماذا بدأت بهذا الموضوع؟ لأن السيدة الوزيرة كما تفاوضت في عقود البترول نرى اليوم التفاوض في لزمات الطاقة المتجددة ونعرف أن السيد كاتب الدولة كنت في يوم ما في شركة أجنبية وكنت تتفاوض ضد "STEG" في وضعية معينة واليوم أنت كاتب الدولة وتمثل الدولة التونسية ولا تمثل الشركة الأجنبية هذا أتوجه به بكل صراحة حتى تكون محايدا وخدمة للدولة التونسية.

أريد أن أبدأ اليوم بالمرسوم عدد 15 لسنة 2021 المحدث في 14 ديسمبر 2021 يعني عدم وجود برلمان في ذلك الوقت بعد 25 جويلية 2021 هذا المرسوم الذي وافق فيه السيد رئيس الجمهورية على اتفاقية لزمة انتاج الكهرباء واتفاقية إشغال الموقع للمحطة الفوطوفولتاييك بتوزر وأيضا لمحطة الفوطو فولتاييك بسغدودة.

بعد هذا المرسوم أعطيكم هنا مراسلة من وزارة البيئة وهي بتاريخ 20 جويلية 2023 وتطلب فيه من رئيس ديوان وزارة الصناعة والطاقة والمناجم تقول إنه بالنسبة إلى مؤسسة "سكاتيك" وهي ليست لها ملكية التخفيضات لأنها ترجع بالنظر للشركة التونسية للكهرباء والغاز وهي مؤسسة عمومية فهل توجد إمكانية أن تطلب إعداد التزام ينص صراحة على أن التخفيضات الناتجة عن المشروع تعد ملكية خالصة للدولة التونسية عساها تتراجع وتتخلى الشركة التونسية على المشروع المذكور لفائدة هذه الشركة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، الكلمة إلى السيد وليد حاجي الزميل المحترم عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق، تفضل.

السيد وليد حاجي

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بضيوفنا الكرام،

مهم جدا اليوم أن نتحدث عن الطاقة كأولوية قصوى لبلادنا خاصة أنه في بعض الفترات كفصل الصيف نشهد أزمات انقطاعات في التيار الكهربائي، ولكن اليوم السيد الوزير والسادة الحضور في علاقة بالمقترح أمامنا يتطلب منا عدة توضيحات بلغة مبسطة للشعب الذي من الأكيد أنه يتابعنا الآن ويجب أن يتبع ردودكم حتى يفهم. هناك غموض واضطراب عند السادة والسيدات النواب فما بالك بالشعب الذي يتابع في الفيسبوك الآن؟ فهل أن هذه اللزمات صالحة أم لا؟ وهل أن فيها سرقة وبيع للبلاد؟ وهل أن فيها بيع للطاقة الشمسية التي لدينا والشمس بطبيعتها موجودة وليست ملموسة أو موجودة معلبة وبالتالي نريد توضيحات.

وكما قلنا مهم جدا أن تبحث الدولة على الطاقة النظيفة في إطار البحث أو في إطار الانتقال الطاقي ومشاريع الطاقات المتجددة. هنا سأسأل عن مسألة في علاقة بهذه الشركات التي سنعطيها أو التي أخذت اللزمات هي سيتم خلاصها في جانب معين بالعملة الصعبة فهل أننا قادرون على خلاصهم في كل الأوقات بالعملة الصعبة أو لا؟

ثم إلى متى سنبقى كحريف لدى هذه الشركات لأن تونس الآن دولة غير منتجة بهذه العقود ونحن في بلادنا وفي أرضنا نعرف أننا اليوم غير قادرين على إنتاج الطاقة ولا على إحداث منشآت لإنتاج الطاقة مثل هذه الخمس منشآت والسؤال المطروح وفي إطار الشعار المرفوع وهو التعويل على الذات متى تكون تونس قادرة أن تعول على ذاتها وتحدث منشآت وتنتج الطاقة بنفسها؟

إلى متى ونحن اليوم أمام عقود في عشرين وثلاثين سنة واليوم حسب الموجود تونس قادرة أن تنتج الطاقة إلى حدود 2030 وبعدها الله أعلم ما الذي سيحدث خاصة إذا لم تتفعل اللزمات، لأننا لا نعرف اليوم هل ستفعل أم لا والموقف غير واضح وسنكون صريحين، الموقف ليس واضحا في مجلس النواب، لهذا أطلب توضيحات مبسطة ليست لنا، بل للشعب حول كل النقاط في علاقة بهذه اللزمات والرجاء أن توضح بلغة بسيطة وبأرقام واضحة نحن اليوم عاجزون وتونس عاجزة عن إنتاج الطاقة وهذا المشروع اليوم في إطار المحافظة على بيئة سليمة وسأسأل عن الأداء عن مادة الكربون حتى يفهم الشعب الهدف منه أفهمونا.

أتجاوز موضوع اللزمات وضعية الإدارة العامة لل "STEG" أقول يمكن أن أتفهم عجزها في إطار أن تعجز الإدارة العامة لل "STEG" عن إحداث فرع في معتمدية العلاء بعدما تعهدوا وافقوا أنه سيكون برنامج إحداث هذه الوكالة في 2026 يبدو أن إدارة "STEG" تتراجع اليوم وأتفهم أنها عاجزة أو أن الوزارة عاجزة عن أن تنتج الطاقة أو الطاقة البديلة وما زلنا اليوم نتحدث عن عدم وجود التجهيزات في الكهرباء كعدم وجود أعمدة أو العدادات أو البلورات جهاز الترنسفور اليوم المشاريع السيد الوزير والسادة الحضور هناك مواطنون خاصة الفلاحة نعد لهم مشروع الكهرباء للكهربة سواء بئر ولا مسكن بالتقسيط يتم تركيب الأعمدة وبعد شهرين أو ثلاثة أشهر نركب له الأسلاك الكهربائية ثم بعدها نبحث عن "الترانسفوات" وبعدها البلورات.

هذا واقع وأنا أتكلم لأن من أكثر الإدارات التي أتعامل معها هي "STEG"، هم أناس يعملون ولن أقلل مجهود العاملين في الأقاليم كإقليم القيروان أو الإدارات المحلية فالناس يعملون ويريدون أن يقوموا بالواجب ويقول لنا أنا طلبت في مرات سابقة فسروا لنا هل أننا غير قادرين أن ننتج هذه الأعمدة ونصنعها في علاقة بأزمة في معمل فولاذ؟ الرجاء تقديم توضيحات في هذا الشأن وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق، تفضل.

السيد حاتم الهواوي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدتي رئيسة الجلسة،

مرحبا بضيوفنا الكرام من الوزارات الموقرة ومرحبا بكل الزملاء،

أستهل هذه المداخلة: "قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي" سورة طه من الآية 25 الى الآية 28.

ومن جندوبة نحييكم سيدي الوزير وسيدي كاتب الدولة وأذكر بخطاب أبو بكر الصديق من 11 للهجرة:

"أما بعد أيها الناس، فإني قد وليت ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني، الصدق أمانة والكذب خيانة والضعيف فيكم قوي عندي حتى أريح عليه حقه إن شاء الله والقوي فيكم ضعيف حتى آخذ الحق منه إن شاء الله".

ورسالة مباشرة سيدتي رئيسة الجلسة إلى السيد رئيس الدولة قيس سعيد، نأمل في كفكفة دموع التوانسة داخل وخارج أرض الوطن العزيز في جريمة إصدار صك دون رصيد مع حفظ حق المستفيد بعفو شامل للاقتصاد الوطني للعائلة التونسية بمناسبة عيد الأضحى يا سيادة الرئيس ونأمل في هذا سدد الله خطاك.

سيدتي رئيسة الجلسة، عندي ملف متضرر قد رهن ثلاث مرات قيمة الصكوك التي عنده لشركة دون ذكر اسمها لكن أعتقد للأمانة أن المستفيد قدم الصكوك هنا وأخذ كل الرهن إذن نأمل أن نتحصل على السيدة وزيرة العدل في هذا الباب ولكل حق حقه وكل الأمل سيدتي رئيسة الجلسة كذلك في شربة ماء وأستغل الفرصة لأهالي في جندوبة التسع معتمديات وخاصة أريافها كحق تاريخي وجغرافي وأمل في عدالة جهوية مكفولة بالدستور. وقد تناهى لمسمعي سيدتي رئيسة الجلسة أن الرئيس المدير العام للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه حفاظا على السياحة في ولايتنا سوسة على موجات "موزاييك" بهدف السيطرة على أوقات الذروة ومبروك مرة أخرى على أهالينا في سوسة والمهدية والعاقبة لطبرقة وعين دراهم في جندوبة لأنه في طبرقة في صائفة 2025 وقبلها من الصائفات الماضية قطع مصطافون إقامتهم في طبرقة بسبب الانقطاع المتكرر لماء الحنفية في ذروة أشهر الاصطياف وغادروا طبرقة للأسف.

نعود إلى المشاريع المحالة من السلطة التنفيذية بتاريخ 9 جانفي 2026 لإحداث خمس محطات لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية وتحية لأهالينا في قفصة وسيدي بوزيد وقابس وننتظر يا سيادة الوزير استعمال الألواح الفوتوفولتاييك العائمة لسدود الشمال الغربي وجندوبة للتنقيص من عملية التبخر وإنتاج الطاقة إن شاء الله ونأمل في ذلك.

ونذكر أن الدور البرلماني والمؤسسة التشريعية الرقابية حسب الفصل 63 من الدستور فإن المعادلة هي بامتياز سيادة طاقية واستقلال قرار وطني ومن المفروض أن عندنا استراتيجية دولة ملائمة بها أولوية للرأس المال الوطني الكفء والأجنبي القوي ماديا شرط استقلال وطني وطبعا لتونس ولأجيالها ونذكر دائما وأبدا سيدتي رئيسة الجلسة أنها لو دامت لغيرنا لما آلت إلينا وشكرا لكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم مختار عيفاوي، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد مختار عيفاوي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

السيدة الرئيسة، السيادة الحقيقية ليست في رفض الاستثمار وخاصة في الانتقال الطاقي أو في رفض الشراكة مع القطاع الخاص، بل تكمن السيادة الحقيقية في رفض التفريط في ثرواتنا وفرض شروط تضمن مصلحة تونس مثل نقل التكنولوجيا وتشغيل بنات وأبناء تونس وتخفيض كلفة الطاقة وتخفيف العبء على ميزانية الدولة التي تثقل كاهل المواطن وضمان حق الأجيال في مقدرات هذه البلاد.

سيدتي الرئيسة، مشاريع القوانين التي أمامنا فيها من الإخلالات القانونية الشيء الكثير، البعض منها ورد في شكل توصيات من لجنة الصناعة مشكورة وفيها الدعوة إلى تشريك الوظيفة التشريعية وهذا إقرار أن الوظيفة التشريعية تم تغييبها، التأكيد على احترام السيادة الوطنية ومراجعة الإطار التشريعي وهذا أيضا إقرار أن فيها تقليل من احترام السيادة الوطنية، الدعوة إلى ضرورة وضع مخطط طاقي يتضمن رؤية استراتيجية شاملة وفيها كذلك إقرار أنه لا يوجد مخطط طاقي شامل، تأكيد على ضرورة مزيد دعم رأس المال الوطني وتشجيعه وهذا فيه كذلك إقرار أنه لم يتم تشجيع رأس المال الوطني.

سيدتي الرئيسة، الشركة التونسية للكهرباء والغاز غير قادرة على إنجاز هذه المشاريع، ولكنها قادرة على أن تربط هذه المشاريع بالشبكات وعلى نفقاتها للمستثمرين وتفرض خطايا مجحفة على المواطنين حين يتلف سلك يعتبرونه سرق وتتم له خطية بـ 50 وبـ 60 ألف دينار، ولكنها غير قادرة على فرض قوانين السيادة الطاقية على المستثمرين وتفرط في أرصدة الكربون.

سيدتي الرئيسة، يتحدث الناس اليوم عن المزايدات وإذا نتحدث عن المزايدات فهو من أجل حب تونس وإذا كانت المزايدات من أجل أن نحافظ على السيادة الوطنية فنعم المزايدات، نحن نريد أن نحافظ على سيادتنا الطاقية والمائية وثرواتنا الطبيعية والسيد رئيس الجمهورية في إقالته لوزيرة الصناعة البارحة بعث برسالة إلى مجلس نواب الشعب بأنه تفطن إلى إخلالات في هذا القانون ويقول انتبهوا فإن هذا القانون فيه من الإخلالات الشيء الكثير وفيه من التفريط في ثروات البلاد الشيء الكثير وأنا كرئيس جمهورية ورأس السلطة التنفيذية أؤمن وأن السيادة الوطنية خط أحمر لذلك حافظوا على ما تبقى من السيادة الوطنية وواجب علينا أن ندعمها. شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم ماهر الكتاري عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق، تفضل.

السيد ماهر الكتاري

شكرا السيدة الرئيسة،

أريد أن أبدأ بمسألة للسادة المشاهدين وكل الذين يستمعون إلينا فليس كل من يصرخ ويصيح أكثر عنده الحق ويمتلك الحقيقة، بل بالعكس ما دام الفرد يصيح ويصرخ فهو يخفي جهله في موضوع ما ونعرف هذا كله، هذا أولا.

المسألة الثانية، سمعت منذ قليل خطابات إيديولوجية وشعارات والسيادة الطاقية والسيادة، فالدولة لا تدار بالشعارات إنما تدار بالحكمة وبالأرقام وهذا ما يجب على السياسي أن يفعله إذ يجب أن يرى ما يوجد اليوم وما الذي سيصير غدا وبعد خمس وعشر سنوات وبعد ثلاثين سنة، هذه مسؤولية السياسي وليس في أن يخرج ويقول شعارات وبعدها كما قال أحدهم منذ خمسين سنة سيتم ضربك، يجب أن ننظر لهذا المشروع من الناحية التقنية البحتة بالأرقام يوجد في تونس "déficit" كبير في الميزان الطاقي كنا نشتري الغاز بـ 300 مي وسنشتري بديله بـ 110 مليمات، هل هناك من سيقول خلاف هذا الكلام؟ لا أحد يمكنه أن يقول كلاما آخر.

نحن نتفق على أن هذه اللزمات ليست خالية من الاحترازات ولا يوجد أي قانون كامل يتفق عليه الجميع، لكن الحد الأدنى موجود وأنا أقول يجب أن ننطلق فيه لماذا؟ لأن الرسالة التي سنبعثها الآن للتونسيين وللعالم هي أنه إذا لن يتم تمرير هذه اللزمات فالرسالة التي ستصدر أن تونس بلد ينغلق على نفسه ونعرف أين وصلت البلدان التي انغلقت على ذاتها، أليس هذا ما يجب أن يعرفه السياسي؟ يجب علينا كسياسيين أن نأخذ هذه القرارات للمسار الأحسن لبلادنا ليس لليوم أو الغد أو عشر سنوات إنما يجب أن تكون الرؤية عشرين وثلاثين سنة القادمة، هذا هو دورنا كسياسيين، لا ننظر الى متر أمامنا وإيديولوجية وشعارات والطاقة من الذي سيسرق منك الشمس؟ لا أحد هذا أولا.

ماذا تقول الأرقام؟ هذه خمس لزمات وبدأنا نقول سنبيع وهي لا تمثل حتى 7 أو 8% مما نحتاجه أذهب الى بعيد إذا أخطأنا في 6% أو7% وليست أخطاء كبيرة ويمكن أن نصلحها، ولكن لا نعطي رسالة سلبية للمجتمع الذي نعيش فيه وللعالم الذي نعيش فيه في البحر الأبيض المتوسط والمستثمرين التونسيين وغيرهم تعرفون أن"STEG" ستشتري في هذه السنة بـ 110 مي يمكن أن تكون قيمتها عشر سنوات قادمة 50 مليم فهل ستجد "كيلوات الساعة" بـ 50 مليم حينها؟ يجب أن نقول الحقيقة أقول وأعيدها صحيح أن اللزمات فيها إشكاليات ويمكن ألا نوافق في عدة عناصر في وسط اللزمة لكني كسياسي سأرى الإطار العام والتوجه الصحيح لبلادي وأين أريد أن أمشي؟ ولماذا اخترت هذه الطريق؟ هل هي الطريق الصحيحة أم الخاطئة؟ وأنا أعتقد أن هذه الطريق صحيحة.

المسألة الأخرى التي أسمعها المعاهدات الدولية ولماذا التحكيم الدولي وفي كل المعاهدات الدولية يجب أن نمر للتحكم الدولي كما أن جميعكم يقولون لماذا ليسوا تونسيين؟ نحاول أن نسهل للتونسيين في اللزمات القادمة حتى يشاركوا ونجد الحل حتى تشارك البنوك التونسية ولو أنها تفتقر الى القدرة المالية للمشاركة فيها لكن هذا هو التوجه ويكفي من الشعارات ولنفكر في البلاد خلال عشر سنوات أو عشرين وثلاثين سنة أخرى كيف ستكون وأعتقد أن هذا هو التوجه الصحيح وهذا الرجل السياسي...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل محترم نجيب عكرمي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد نجيب عكرمي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والسيد كاتب الدولة للانتقال الطاقي والوفد المرافق،

سيدي الوزير، هذه قراءة في السيادة الطاقية في تونس بين النص القانوني والتحول الهيكلي غير المعلن في خضم الجدل حول مشاريع الطاقات المتجددة يتقدم خطاب السيادة كمرجعية أساسية للحكم على الخيارات المطروحة غير أن هذا النقاش في كثير من الأحيان يقع في تبسيط مخل إما سيادة كاملة أو تفريط كامل والحال أن العودة إلى النصوص القانونية نفسها تكشف واقعا أكثر تركيبا.

لفهم هذا التعقيد من المفيد استحضار مقاربة الانتقال العادل والتي لا تزال تختزل التحول الطاقي في تغيير مصادر الإنتاج، بل تطرحه كسؤال سيادي من يتحكم في الطاقة؟ ومن يحدد شروط إنتاجها وتوزيعها؟ وهل تبقى موردا عموميا موجها للتنمية؟ أم تتحول إلى مجال استثماري تحكمه قواعد السوق؟ غير أن هذه القراءة تظل ناقصة إن لم تستكمل بتحليل أثر بقيمة البنود فمدة الأزمات التي تتراوح بين 20 و25 سنة قد تمتد في بعض الحالات إلى ثلاثين سنة لا تمثل فقط عنصر استقرار للمستثمر بل تنشئ التزاما تعاقديا طويل الأمد يحد عمليا من قدرة الدولة على إعادة توجيه سياساتها الطاقية دون كلفة ويزداد هذا التقييد وضوحا مع وجود بند صريح ينص على تعويض المستثمر أو مراجعة التعريفة في حال تغير الإطار التشريعي بما يؤثر على مردودية المشروع من الناحية القانونية.

لا يلغي هذا البند سلطة المشرع لكنه يجعل ممارستها مرتبطة بكلفة مالية وهو ما يقيد هامش المبادرة الفعلية كما تعتمد الاتفاقات مسارا لفض النزاعات يبدأ بالتحكيم الوطني إلى التحكيم الدولي وهذا التدرج لا يقصي القضاء الوطني لكن يفتح المجال في الحالات الحاسمة لإخراج النزاع من الإطار القانوني القضائي الداخلي.

سيدي الوزير، أهم الخلاصات من القراءة القانونية:

أولا، السيادة القانونية محفوظة شكليا لا تفويت في الملكية والدولة تحتفظ بالشبكة وبالتحكم في التوزيع.

ثانيا، الدولة تظل فاعلا مركزيا لكنها ملزمة باحتكار شراء الكهرباء مما يمنحها موقعا محوريا لكن في المقابل يفرض عليها التزاما طويل الأمد.

ثالثا، الإطار الزمني يقيد القرار العقود الممتدة لعقود تجعل إعادة توجيه السياسة الطاقية مكلفة وصعبة.

رابعا، التشريع يبقى ممكنا لكن بثمن بنود استقرار القوانين لا تمنع الإصلاح لكنها تربطه بتعويضات مالية.

خامسا، لم تعد النزاعات داخلية بالكامل وجود التحكيم الدولي يعني أن الحسم النهائي قد يتم خارج القضاء الدولي.

سيدي، نريد بعض الملاحظات نطالبكم في مجمل ذلك بإعداد إطار تشريعي جديد يضمن تأميم الدولة لهذا القطاع الاستراتيجي للطاقات المتجددة، مجلة الطاقة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، إذن أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم شفيق عز الدين الزعفوري عن كتلة لينتصر الشعب، له دقيقتان، تفضل.

السيد شفيق عزالدين الزعفوري

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا، مرحبا بالجميع،

في ثلاث نقاط بسيطة تأمين تعهد ثم وضوح: الانتقال الطاقي انتقال استراتيجي وسيادي بطبيعته، ولكنه يخضع للمرحلية التي

تقتضي بعض البراغماتية والتدرج الذي لا يلغي التطلع الأقصى ولذا الأساس هو التوازن بين الأهداف البراغماتية الحينية والمباشرة والأهداف الكبرى والبعيدة وبشرط التحسين المتصاعد لشروط وظروف وقواعد الاستثمار حتى الإمساك بها إمساكا كليا تكون فيها اليد العليا للدولة بلا أي تنازلات.

في ثلاث نقاط، إعداد إطار تشريعي جديد يضمن تأميم الدولة لهذا القطاع الاستراتيجي الطاقات المتجددة مع الإبقاء على نافذة الاستثمار الخاص والاستثمار الدولي وكنا قد اقترحنا فكرة سنة 2023 لإحداث مجلة الطاقات المتجددة وقد قمنا بإيداع مجلة الطاقات المتجددة بتاريخ سنة 2025.

النقطة الثانية إلى السيد رئيس الجمهورية، عليه التعهد بالتسريع في هذه النقطة.

النقطة الثالثة، تكريس رؤية وطنية استراتيجية تربط الاقتصاد بالطاقات المتجددة وتجعل منها ورقة قوة تونسية اقتصادية وطنية وتفاوضية.

أخيرا، بين العنجهية والحكمة دوامة تاه فيها الشعب التونسي فارحموا هذا الشعب من دوامة التأويلات فقد طالت السرقات حتى أفكار الشعب التونسي ولكم مني كل الاحترام والتقدير. شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم هشام حسني غير منتمي إلى الكتل، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد هشام حسني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

ربما هذه أول مرة في عملي النيابي لدورتين التي أتبنى فيها مشروع قانون قادم من الحكومة لماذا؟ مثل هذه المشاريع ستدعم موارد "STEG" سواء كان على مستوى النفقات أو على مستوى تغطية الشبكة وتعاني هذه الشركة من عجز طاقي وعجز مالي وسنحافظ أيضا على العملة الصعبة إذ كنا نشتري بـ 300 مليم للكيلوواط وسنشتريها بقرابة 100 مليم وهذه عملة صعبة ستدخرها الدولة يعني هناك فوائد لهذا المشروع.

اليوم الناس الذين يحدثوننا عن السيادة الوطنية نحن نبحث عن الاستثمار الخارجي طبعا المستثمر هو شركة وليس شركة خيرية هي قادمة بغاية ربحية عندها شروط أيضا حتى تحفظ حقوقها إذا أردنا يمكن أن نبدل نظامنا السياسي ويصبح اشتراكيا ونأمم جميع المؤسسات وتصبح الدولة هي التي تعمل بها لكننا في نظام رأس مالي وأنا مع النظام الاشتراكي معروف لكن الواقع يفرض علينا الآن أن نخرج للسوق الذي سيأتي للربح ولا يجب أن أنظر الى ما سيربحه، بل الى ما سأربحه أنا بمنطق ربحي وماذا سأربح؟ وهل أن هذه الاتفاقية ستنفعني أم لا؟ والناس الذين يزايدون علينا اليوم بالسيادة الوطنية أولا السيادة يجب عليك خلاص فاتورة الكهرباء ويكفي من سرقة الكهرباء هنا سنحقق السيادة.

ثانيا، سيادتنا وقد فرطنا في حقول النفط وحقول الغاز وهذه هي الثروات التي تنضب ونحن لا نبيع الريح وكنا نسمع عنها فأصبحنا نفعلها حقا ونبيع الريح وليست الشمس هي ثرواتنا الطبيعية وما يقال الآن فيه ترذيل للبرلمان ورأينا صفحات مشبوهة ضد التوطين وحين لم يعط هذا أكله سنتحدث عن السيادة وإنهم يبيعون البلاد والآن يتحدثون عن منحة عيد للنواب أي هناك توجه كامل لترذيل العمل البرلماني وللأسف الشديد يسقط الزملاء في هذا، فالسيادة تبدأ في العقول حدد سيادتك على عقلك أولا فلا تتركه لعبة لدى آخرين هذه هي السيادة الصحيحة في الحقيقة اليوم لا أتصور أن الزملاء سينحدرون تحت الضغط الفيسبوكي يجب إعمال العقل ونقرأ هذه الاتفاقية بطريقة صحيحة أن فيها شروطا مجحفة لكن هذا هو السوق اليوم إما أن تقبل أو لا تقبل هذه الشركات تريد أن تربح ونحن أيضا سنربح بواسطتها.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، إذن نأذن برفع الجلسة لمدة ساعة على أن نستأنفها إثر ذلك لمواصلة الاستماع إلى مداخلات السادة الزملاء تفضلوا. شكرا.

(كانت الساعة الواحدة وأربعين دقيقة بعد الزوال)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشاريع القوانين

(كانت الساعة الثالثة وعشر دقائق مساء)

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة،

أجدد الترحيب بالسيد الوزير، مرحبا بالسيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط والسيد وائل شوشان، كاتب الدولة المكلف بالانتقال الطاقي وكامل الوفد المرافق لهما في رحاب مجلس نواب الشعب، مرحبا بكم مجددا.

إذا، نواصل النقاش العام في مشاريع القوانين وقبل أن أعطي الكلمة للسيدات والسادة النواب، أرجو الالتزام بالوقت المحدد للمداخلات ولن تكون هناك أي إضافة في التوقيت لأن عدد المداخلات كبير جدا ونود بعد ذلك فسح المجال للسيد الوزير والسيد كاتب الدولة للإجابة.

أرجو من الجميع مرة أخرى الالتزام بالوقت المحدد والكلمة الآن للنائب المحترم السيد حمادي العشاري غيلاني وله خمس دقائق، تفضل.

السيد حمادي العشاري غيلاني

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، مرحبا بكم،

كل التقدير والاحترام،

السيد كاتب الدولة مرحبا بكم،

مرحبا بسامي إطارات وزارة الاقتصاد،

دعوني أبدأ المداخلة بكلام بسيط جدا يفهمه الجميع، إن الشعارات المرفوعة من قبيل السيادة الوطنية والتعويل على الذات، في رأيي هي ليست مسألة شعارات وليست انفعالات أو قصائد شعرية، على أهميتها في الاستنهاض وشحذ الهمم.

دعوني أبدأ بمسألة واقعية ونحن اليوم على أبواب فصل الصيف ونعلم جميعا حجم الضغط على استهلاك الكهرباء وسنجد أنفسنا أمام وضعيات تتكرر يوميا، انقطاع التيار الكهربائي على مخازن التبريد للفلاح وتلف المحصول أو تعطل "sondage" أو مواطن عادي بسيط انقطع عنه الكهرباء فأتلف ما بالثلاجة أو تعطلت حركة المرور بسبب

ضعف التيار الكهربائي وما إلى ذلك ونبدأ هنا بال "les réclamations" داخل هذا المجلس في إطار الفصل 108 ونطالب بحل مشكلات هذه الجهة أو تلك وما إلى ذلك.

يجب أن يفهم الجميع أن مسألة تأمين الكهرباء هي مسألة أمن قومي، لأن السيادة الوطنية والتعويل على الذات، كما قلت ليست مجرد شعارات، بل هما فعل وبناء وتراكم للإنجازات وتطوير لها في إطار الانفتاح على العالم وفي إطار الأخذ بعين الاعتبار لإمكانياتنا سواء المادية أو البشرية وفي إطار المصلحة الوطنية العليا.

أما بخصوص هذه اللزمات المعروضة، فإن مضمونها قابل للنقاش وكان بالإمكان أن يكون أحسن، لأنه في إطار المصلحة الوطنية، كان يمكن أن يكون الأمر أفضل من ذلك، ولكن اليوم مسألة الانتقال الطاقي ليست مسألة خيار وليست أمرا اختياريا وإنما هي ضرورة حيوية وضرورة استراتيجية وإذا لم نكن جادين في التفاعل معها، فسيفوتنا كل شيء.

نعلم جميعا أن الانتقال الطاقي كمصطلح منذ مدة طويلة ونحن نتحدث عنه، لكن على مستوى الإنجاز لا تزال هناك أمور غائبة وكان بالإمكان أن نتعامل مع هذه الطاقة بأسلوب جديد، يختلف عن الطريقة التي تعاملنا بها مع الطاقات البديلة.

ويجب أن نكون مستعدين على المستوى التشريعات لأن وجود إطار تشريعي واضح يحدد القواعد والضوابط يجعل حتى المستثمر الأجنبي، عندما يتفاوض معنا، يعرف حدود ما هو ممكن، ويعلم ما الذي تحدده المصلحة الوطنية هذا من جانب ومن جانب ثاني، فإن مسألة الانتقال الطاقي ليست مرتبطة باللزمات، بل يجب أن تكون لدينا الجرأة ورؤية استراتيجية لربط كل قطاعات الاقتصاد بالانتقال الطاقي، فإذا كنت أعمل على الانتقال الطاقي وفق هذه اللزمات، بينما كل قطاعات الاقتصاد لا تسير بالتوازي مع هذه المسألة، فإننا لن نحقق شيئا.

وفي جانب أخر وأود أن أكون صريحا وواضحا كذلك على مستوى المسؤول أي العنصر البشري، فإذا كان هذا الأخير لم يستبطن هذا المشروع، لأننا نحن في إطار بناء مشروع وطني جامع ومشترك، الجميع لديهم دور فيه سواء كانت مؤسسات الدولة أو المجتمع السياسي أو المجتمع المدني، كل شخص له دور في بناء هذا المشروع الذي مثلما قلت هو مشروع وطني جامع ومشترك، فإذا لم يوجد هذا المسؤول الذي سيستبطن هذا المشروع سيصبح هو عنصر جاذب إلى الوراء وعنصر تعطيل، بقطع النظر عن الخلفية سواء كان ذلك بصفة واعية أو غير واعية.

ولو توفرت كل هذه المسائل اليوم، لما كنا اليوم نناقش مسألة إنجاز اللزمة من عدمه ولما وقع كل هذا الاختلاف وهذا الجدل.

وفي ختام مداخلتي أؤكد أن الضمانة الأساسية هو رأس السلطة التنفيذية في...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

عذرا السيد حمادي، اتفقنا على الالتزام بالتوقيت دون إضافة.

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد علي، له سبع دقائق بعد تنازل السيد علي والسيدة ضحى، تفضل.

السيد محمد علي

بسم الله الرحمان الرحيم،

تحية الى السيد الوزير ومرافقيه،

السيد الوزير، يعلم الجميع أن نظام اللزمات بدأ منذ سنة 2015 وأن هذه اللزمات قد أرسلت من قبل السلطة التنفيذية ورئيس الجمهورية وأن مناقشتها تتم منذ مدة داخل البرلمان، غير أن هذا النقاش تحول بسرعة إلى نقاش عام في موضوع السيادة الوطنية وتحت عنوان "السيادة الطاقية ومحاربة الاستعمار الطاقي الجديد" وبدأت معه حملات الاتهام والتحريض والتجريم في حق السلطتين، التنفيذية باعتبارها جهة المبادرة، والتشريعية أين يتم مناقشة هذه المبادرة.

هذا المناخ العنتري والتخويني وهذا التجريم للبرلمان والنواب يقودني إلى جملة من الملاحظات الهامة، فكثير من السياسيين والمتدخلين في هذا الحوار، تحت عنوان السيادة الوطنية، كانوا ضمن صناع القرار السياسي والنيابي والسلطوي في الفترات السابقة التي بدأ خلالها العمل بنظام اللزمات فأين كانت شعارات الوطنية حينها؟ فنحن لم نسمع منهم أي موقف من هذه اللزمات منذ سنة 2015 وتنفيذ المشاريع خلال سنة 2019 و2020 بمراسيم رئاسية ولم نسمع منهم دفاعا عن السيادة الطاقية، يذكروننا الآن بحملات "المرزوقي": "أين البترول؟" و"أين الملح؟" ولم يمتلكوا النباهة لطبيعة تلك اللزمات وقانون 2015.

هذه المبادرة ليست صادرة من جهة البرلمان، بل من جهة السلطة التنفيذية، فليس من الشجاعة السياسية والأخلاقية، أو من الوطنية، أن يقع تجييش الرأي العام ضد البرلمان والنواب ونخونه، وندعو إلى وقفات احتجاجية أمام البرلمان، لخلق حالة من الاحتقان تحت عنوان السيادة الطاقية، تحولت فيه اللزمات إلى منصة للانقضاض السياسي والشعبوي وإلى رفع منسوب الوطنية لخلق حالة من التجريم والتشويه للمجلس والعودة إلى قيادة الرأي العام، بعد أن لفظهم التاريخ.

للأسف، فإن هؤلاء المتدخلين الآن في هذا المناخ المشوه كانوا جزءا من مشهد الحكم والمجلس النيابي ولم نر منهم موقفا من هذه اللزمات، لقد فشلوا سابقا، وهم يتصدرون المشهد السياسي والسلطوي والبرلماني ويجلسون وراء المصالح ويعتلون منابر الإعلام، فشلوا فشلا ذريعا في تحقيق تطلعات الشعب وأهدروا عقودا من حياة الشعب التونسي في احترابهم وفشلوا في الدفاع عنه وعن ثرواته ولا يمكنهم اليوم أن يدافعوا عنه وعن مستقبله ولا عن سيادته الطاقية أو غيرها لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

السيد الوزير، هذا المناخ السائد وهذه المزايدات والترهيب والتخوين وهذا الاستعمال الشعبوي لشعارات السيادة، للأسف لا يخدم الشعب التونسي ولا يمكن أن يساعد الدولة التونسية في الخروج من هذا الوضع المتأزم ولا يحقق الطمأنينة للتونسيات والتونسيين ولا أمنهم الاقتصادي في هذه المرحلة الصعبة، داخليا وخارجيا.

كنت أتمنى أن يكون نقاش اللزمات مناسبة مهمة للإجابة عن الأسئلة الحقيقية أمام الرأي العام التونسي، بدل التلاعب به وزرع الاحتراب بين أبناءه حتى لا نبتعد عن الحقيقة، فالاتزان والأخلاق والرصانة في هذا النقاش لنجيب عن الأسئلة مسألة ضرورية لنتفق حول متطلبات الانتقال الطاقي.

ما مدى حاجة تونس في الانتقال الطاقي في ظل هذه الحرب الطاقية المركبة، خارجيا وداخليا وارتداداتها داخليا في ظل حرب المعابر وارتفاع أسعار الطاقة التقليدية؟ هل نستطيع أن تحقق أمننا الطاقي بمفردنا، دون الحاجة إلى الشركات الأجنبية، وفي ظل عجز طاقي

يمثل نحو 58% من العجز التجاري الإجمالي، وهو مرشح لأن يكون أكثر في ظل الصراع الدولي الحاد، وفي ظل استقلال طاقي لا يتجاوز 35% وإنتاج كهرباء يعتمد على الغاز بنسبة 95 %؟ هل تمتلك الشركات التونسية الخاصة والعمومية القدرة التكنولوجية والتقنية والمالية لإنجاز مشاريع كبرى تمكن من حماية الأمن الطاقي من مخاطر الصراعات الطاقية وحروب الغاز وتداعياتها على كلفة التوريد وارتفاع الأسعار وتضمن استقرار التزود وديمومته والتحكم في كلفته؟ هل يمكننا أن نحقق أهدافنا في الانتقال الطاقي دون الحاجة إلى الشركات الأجنبية؟ وعمليا، كيف نمول هذه المشاريع لتحقيق الأمن الطاقي دون إثقال المالية التونسية بأعباء إضافية التي تعاني أصلا من تراكم قياسي للديون الداخلية؟

فالبرلمان صادق بين 2024 و2026 على أكثر من 70 اتفاقية تمويل وقرض من مؤسسات مالية أجنبية ووطنية بطلب من الدولة لمعالجة أعطاب مالية متعاقبة، حتى أن هذا البرلمان سمي في لحظة معينة ببرلمان القروض والملاحظ أننا لم نشاهد هذه الشجاعة الشعبوية في تحميل المسؤولية للسلطة التنفيذية في سياسة الاقتراض المكثف، مثل هذا الاستعراض الذي عرفناه اليوم في تحميل المسؤولية للبرلمان، مع حقيقة أن مسار التداين مسار مألوف مع حقبات حكم سابقة عاش فيها الشعب التونسي الكثير من الإجرام المالي والعبث في تسيير المالية التونسية، بوجود سياسيين ونواب في تلك الحقبات يحتجون اليوم أمام البرلمان. هل يمكن للمالية التونسية في وضعها الحالي أن تتحمل أعباء الصرف على هذه المشاريع دون اللجوء إلى الاقتراض؟ وهل يمكن للشركات التونسية، تقنيا وماليا، أن تتحمل كلفة إنجازها وكلفة تحقيق استراتيجية الانتقال الطاقي التي تعلنها؟

السيد الوزير، بعيدا عن الشعبوية وخطاب التخوين والقرصنة السياسية، والمزايدة الطفولية، والشقشقة اللفظية، نحتاج نقاشا رصينا، مسؤولا ومحترما، بين مواطنين محترمين، نوابا وحكومة ورئاسة وسياسيين ومختصين، حول موضوع الانتقال الطاقي، لنصل إلى حوكمة التعامل مع الاستثمار الأجنبي، حتى لا نفقد سيادتنا الطاقية ولا نفقد جاذبية الاستثمار في مجال إنجاز المشاريع ونتخلص من التبعية الاقتصادية لأي جهة ونحقق أمننا الطاقي.

فرض امتلاك الدولة للقرار في توزيع الطاقة المنتجة بعقود تحمي المستهلك من تقلبات أسعار الصرف،

اعتماد مبدأ التصدير المشروط، وربط إسناد رخص الإنتاج الكبير بتزويد السوق المحلية بأثمان تفاضلية قبل التصدير الضروري لتوريد العملة الصعبة،

ضمان تقليص نسبة العجز الطاقي والوصول إلى أمن طاقي.

توفير طاقة نظيفة ومستدامة بكلفة أقل في الاستثمار، خاصة في مناطق التنمية الجهوية،

الانفتاح الذكي على الاستثمار الأجنبي، مدعوما برقابة برلمانية وإطار قانوني محكم وهو المسار الوحيد لتحويل تونس من مستورد إلى مصدر للأمن الطاقي في تونس والحوض المتوسط.

وفي الأخير، هذا التجييش والتخوين وهذا النقاش السيئ في الفضاء العام وفي البرلمان، لا يمكن أن يثني النواب عن تحمل مسؤولياتهم التشريعية في ممارسة قناعاتهم ودورهم بحرية، بعيدا عن الابتزاز الطفولي بكل أشكاله، تحت أي شعار شعبوي، حتى وإن كان شعار السيادة الطاقية ومحاربة الاستعمار الطاقي.

لا مزايدة على الوطنية ولا للأيادي المرتعشة.

"فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ". صدق الله العظيم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

صدق الله العظيم، شكرا، الكلمة للنائب المحترم صابر الجلاصي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد صابر الجلاصي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التخطيط والاقتصاد،

مرحبا بالسيد كاتب الدولة وكل الطاقم المرافق لكم،

دعونا اليوم نوضح عديد المسائل، سأتناول ثلاث نقاط للحديث عنهم سيدي الرئيس.

النقطة الأولى هي موضوع السيادة الوطنية، يبدو أننا أصبحنا اليوم جميعا متهمين بالخيانة وأصبحنا نشيطن بعضنا بعضا ونجيش المواطنين أمام مجلس نواب الشعب، لماذا؟ لإنقاذ تونس من هذه الاتفاقيات.

هذه الاتفاقيات، العديد من النواب لم يحضروا في نقاشاتها، اليوم ربما نحن الذين صادقنا كأعضاء مجلس النواب صلب اللجان نعتبر خونة أو ربما الذين ناقشوا هذه الاتفاقيات وأمضوا ساعات طويلة في التفاوض بشأنها، لا يعرفون ما معنى الوطنية؟

بالعكس الإشكال اليوم لا يبدو في من يتحدث أكثر وفي من يرفع صوته أكثر، فجميعنا قادرون على الحديث ويمكننا جميعا أن نثير ضجة إعلامية "Buzz"، ولكن لا يجوز أن يكون ذلك على حساب الدولة ولا على حساب المسار ولا على حساب مؤسسة سيادية مثل مجلس نواب الشعب.

سيدي الرئيس، خطابي اليوم موجه إلى الرأي العام، دعونا نتحدث عن الاستثمارات والسيد الوزير، نحن بصدد مناقشة مجلة الاستثمار في لجنة التخطيط الاستراتيجي، هذا المشروع أو هذه الاتفاقية تمثل استثمارا جمليا يقدر بـ 1.640 مليون دينار وستوفر 200 موطن شغل مباشر، إضافة إلى 2700 موطن شغل خلال فترة الأشغال الممتدة بين 12 و15 شهرا.

كما أن سعر الكيلو واط المنتج في إطار هذه المشاريع يبلغ 108 مليم، في حين أنه اليوم في تبعية من الغاز الجزائري بـ 300 مليم، انظروا مقدار ربح الشركة التونسية للكهرباء والغاز التي طرحنا عليها هذه الأسئلة عندما حضرت إلى لجنة التخطيط الاستراتيجي التي عقدت جلسة مشتركة مع لجنة الصناعة وسألناها: لماذا لا تتولى بنفسها إنجاز هذه الاستثمارات والمشاريع موضوع هذه الاتفاقيات وكان جوابها، أنها غير قادرة على ذلك، لأنها تعاني من العجز.

300 مليون دينار في استغلال الغاز سنويا واليوم 320 ألف طن مكافئ نفط، وهو ما يمثل حوالي 11 % من الواردات الوطنية، العديد من الناس اغتنموا هذه الفرصة لتجييش الشارع التونسي والحديث عن هذه الاتفاقيات تحت عنوان السيادة الوطنية وأود أن أسأل السيد الوزير والسيد كاتب الدولة: أليست هذه الاتفاقيات قد أحيلت إلينا من قبل الحكومة ومن قبل السيد رئيس الجمهورية، الحامي الأول حسب الدستور للسيادة الوطنية؟ لذلك لا تناقشونا اليوم في السيادة الوطنية، لأننا سئمنا من هذه الشعارات، لقد أصبحنا اليوم متهمين بالخيانة والماثلين أمامنا اتهموا بالخيانة، ولكن في الحقيقة أن هذه الاتفاقيات لا يمكن أن تعود إلا بالنفع على تونس.

دعونا نتحدث أيضا عن "taxe de carbone"، لقد صادقت تونس على اتفاق باريس للمناخ سنة 2016 الذي وفر الإطار القانوني والدولي للاستجابة الجماعية للتغيرات المناخية، الأهداف المرسومة في استراتيجية تونس للتغيرات المناخية في أفق سنة 2050 في مجال الطاقة، أبرمت تونس هذه الاتفاقية مع اليابان سنة 2022 وتهدف إلى آلية الائتمان المشترك "JCM" والى الآن لم تتم، 36 مليون دينار.

اليوم "STEG" هي تقريبا مستفيدة، وكيف يمكن لـ "STEG" أن تستفيد إذا لم تنجز مشاريع بهذا الحجم وبهذه النوعية ومن هذا المنطلق، أدعو جميع زملائي نواب الشعب إلى المصادقة على هذه الاتفاقيات، لأن العديد يسوق اليوم لوجود خيانة للسيادة الوطنية، وهناك بعض التوصيات التي قامت بها لجنة التخطيط الاستراتيجي وأنا سأخاطبكم بصفتي رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

السيد صابر عذرا، اتفقنا على الالتزام بالتوقيت، إذا أضفت لك التوقيت سأضيف للجميع، من فضلك السيد صابر، ستضعني في موقف محرج صراحة، تفضل.

السيد صابر الجلاصي

شكرا سيدي الرئيس،

من المهم جدا لأن هناك مغالطة متداولة، أن إقالة السيدة وزيرة الطاقة في ساعات مبكرة لهذا اليوم لا علاقة لها بموضوع هذه الاتفاقيات.

والمغالطة الثانية تتعلق بالتوصيات التي أعدتها لجنة الطاقة ولجنة التخطيط الاستراتيجي والتي تتحدث عن المخطط وعن السيادة الوطنية وعن تشريك مجلس نواب الشعب، ليست في هذه الاتفاقية وإنما في إطار نظرة استراتيجية وتفكير سياسي...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للدكتور عمار عيدودي عن كتلة لينتصر الشعب، دقيقتين، تفضل.

السيد عمار عيدودي

بسم الله الرحمن الرحيم،

باسم الشعب،

من كتلة لينتصر الشعب إلى جهة المبادرة،

وطني العزيز أجل من أطماعهم، تبت يد تمتد نحوك يا حرم.

إن ما ورد علينا اليوم من اللزمات هو بصورة مشوهة، مسودة لمعاهدة استعمارية، لذلك نقول: لا لهذه اللزمات، نعم للشركة التونسية للكهرباء والغاز للاستثمار، نعم للاستثمار الوطني الفاعل.

إن ما ورد علينا يتنافى مع هذا الدستور الذي أقسمنا عليه جميعا في الباب الأول من الأحكام العامة ويتنافى مع الفصل الأول ويتنافى مع الفصل الثالث ويتنافى مع الفصل الثامن ويتنافى مع الفصل التاسع ويتنافى مع الفصل الرابع عشر ويتنافى مع الفصل السادس عشر ويتنافى مع الفصل السابع عشر لذلك لا نغالط أنفسنا، الوطن غال والوطن لا يباع.

إن كتلة لينتصر الشعب، في توجهها الوطني تقف أمام هذه اللزمات التي تجبرنا، كما أحلت على الفصل السادس عشر، بأن النواب مطالبون بالموافقة، نحن نوافق على ما هو وطني أما ما يضرب السيادة الوطنية فنحن نقول له: لا ولذلك، مرة أخرى، أدعو جميع النواب إلى التصويت بـ "لا" فلا عاش في تونس من خانها ولا عاش من يقول ألف لا وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عبد الجليل الهاني، له ست دقائق، تفضل.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيد الوزير وكل الطاقم المرافق،

الحقيقة أن هذا الموضوع أخذ صدى كبيرا جدا في النقاش منذ يومين أو أكثر وهذه ظاهرة صحية، لابد أن نتناقش ونعبر عن آرائنا في المواضيع الاستراتيجية والهامة التي تهم أمننا القومي، وخاصة عندما يكون الموضوع المطروح هو السيادة الطاقية والانتقال الطاقي.

نعلم جميعا أن ميزانية الدولة تعاني عجزا كبيرا، وإذا نظرنا إلى هذا العجز، نجد أن الجزء الأكبر منه يعود إلى العجز في الميزان الطاقي أي تراجع في الإنتاج الوطني وهو ما تعود أسبابه إلى عوامل متعددة منذ الثورة إلى اليوم ومن بين هذه الأسباب أيضا عزوف العديد من الشركات عن العودة إلى التراب التونسي والقيام بحفريات جديدة في مجال الطاقات الأحفورية.

اليوم عندما نتجه نحو الانتقال الطاقي، نجد أنفسنا أمام الخطاب نفسه الذي يتكرر من سنة إلى أخرى ومن مجلس إلى آخر، ومن مجتمع إلى اليوم، عدنا وكما قال زميلي الى شعارات: أين البترول؟ أين الملح؟ أين الشمس؟ أين الهواء؟ وأين الرياح؟ ونحن نعلم منذ السبعينيات أن الذين بنوا تونس لم يبيعوها وإنما تصرفوا وفق المعطيات الموجودة آنذاك، ومنحوا لزمات للإنتاج الطاقي الأحفوري.

اليوم تعيش الدولة الوضع نفسه ولا أحد ينكر أن الأزمة والعجز مازال متواصلا وللخروج من هذا الوضع خاصة في المجال الحيوي وفي مجال الدولي بصفة عامة هناك حروبا في جهة الغرب وحروبا في جهة الشرق وكذلك بعض الثورات والتحركات في إفريقيا، فالعالم اليوم يشهد تحركات بدرجة كبيرة وكل ذلك يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار.

لو ندخل في صلب الموضوع ودون التعلل بمبدأ السيادة ونضعه العنوان الكبير كوسيلة لضرب عمل ومجهود امتد لسنوات، قامت به الحكومات المتعاقبة أو حتى الحكومة الحالية، ثم أحيل اليوم إلى البرلمان ومع ذلك وقع تجاهل كل ذلك، بل وصل الأمر إلى اتهام البرلمان بالخيانة حتى قبل أن يصادق على هذه الاتفاقيات وهنا ندرك أن هناك أيادي خفية تحرك هذا الملف وهذا ضرب للبرلمان وتشويه له ونحن واعون كل الوعي بأهمية هذا الملف، وواعون أيضا كل الوعي بالمواقف التي سنتخذها وكل نائب مسؤول عند الضغط على الزر حين يحين وقت التصويت على هذا القانون.

وأود أن أوضح الأمر قليلا وأبسطه، لو ذهبت بمفردك إلى السوق، ووجدت الكيلوغرام من الفلفل يباع بـ 2000 مليم وآخر بالجودة نفسها يباع بـ 3000 مليم، فأيهما ستختار؟ ستقول ليس هناك مشكلا، فموعد صرف الرواتب قد اقترب، اليوم إذا كان الكيلوواط سيكلفنا 100 مليم هل نتركه بتعلة أن الأرض ليس فلاحية وقد شاهدنا ثلاثة أو أربعة مشاريع غير منتجة واليوم نأخذ الكيلو واط بـ 100 مليم عوضا عن 300 مليم وإذا كان ربح الشركة التونسية للكهرباء والغاز سيكون 400 مليون دينار في غضون سنة فستوفر لنا الـ 500 المتبقين.

لدينا قرابة 1700 ميغاواط سنقوم بإنجازها، قمنا بـ 600 في حين لا يزال 1100 ميغاواط، والسوق مفتوحة أمام المستثمرين التونسيين والأجانب على حد سواء، فنحن نشجع على الانفتاح ونشجع على الشراكة مع الدول ونشجع على الأخذ والعطاء لكن مع احترام السيادة الوطنية لكن، في المقابل، يجب أن نتحلى بالعقلانية وأن نجعل مصلحة البلاد فوق كل المزايدات.

اليوم وقبل أن نصوت حتى على هذه الاتفاقيات، أصبحنا نستمع الى دعوات لحل البرلمان وهذا أمر غير معقول، ان تناول الموضوع بهذه الطريقة وبهذه العنجهية، أمر غير مقبول ومن المقرف أن يطرح حل البرلمان أو غيره من المؤسسات الدستورية لأجل التصويت على قانون أو لزمة.

لقد تجاوزنا كل الحدود وأصبحت الكثير من النقاشات في الفضاءات ووسائل التواصل الاجتماعي تصدر عن أشخاص لا يدركون حقيقة هذا الملف، أما نحن، فإننا نريد مصلحة البلاد، ونريد أن نوفر حوالي 500 مليون دينار كل سنة لكي نتمكن من مساعدة الفئات محدودة الدخل والزيادة في منحة العائلات المعوزة والزيادة في منحة الأطفال والزيادة في منحة المرأة غير العاملة ونؤمن مستقبلنا.

السيادة وطنية عندما تضغط على الزر تجد الكهرباء وعندما ينقطع التيار الكهربائي في شهر جويلية، عندها حدثني عن السيادة الوطنية، يجب ألا نكتفي اليوم بالمشاهدة وأدعو زملائي النواب إلى عدم الخوف، وأتحمل مسؤوليتي اليوم، وغدا وبعد غد.

إن هذه اللزمات مهمة للوطن ومهمة لتونس وليست مهمة لوزير الاقتصاد ولا لوزيرة الصناعة التي غادرت واليوم أعتبر أن المصادقة على هذه الاتفاقيات واجب وطني وإذا كنت سأتهم بالخيانة لأنني كنت وطني وحسب تقديري الخاص بعد أن اطلعت على هذه اللزمات وربما كانت هناك بعض الجوانب التي كان بالإمكان تحسينها أكثر والحصول فيها على امتيازات إضافية، ولكن ما زالت أمامنا مشاريع أخرى ولزمات أخرى يمكن أن نحسنها أكثر وتكون أفضل من ذلك لكن لا يمكن أن نوقف هذه المشاريع اليوم بدعوى السيادة الوطنية لأن السيادة الوطنية لا تختزل في هذا الجانب فقط.

فالسيادة الوطنية هي أن يجد المواطن الكهرباء دون انقطاع وأن تتوفر له الخدمات الأساسية وأن يجد الدواء في المستشفى وكل هذه الموارد مالية ستتوفر لأن الشمس هبة من الله سبحانه وتعالى وهي طاقة متجددة باستمرار وليست طاقة ناضبة كالطاقات الأحفورية.

فإذا احتجنا نحو 500 أو 600 هكتار فيما يتعلق بالأراضي الفلاحية، فلكل 100 ميغاواط نحو 100 هكتا، أي إن 600 ميغاواط تحتاج إلى حوالي 600 هكتار ولدينا، على سبيل المثال سبخة في النفيضة التي تمتد على ما يقارب 10 آلاف هكتار ويا حبذا لو نقوم عليها بلزمات وتعطينا الكهرباء وهذا كله بتصرف من الدولة التونسية التي تمتلك حق البيع، الأرض على ملكية الدولة والشراء على ملكية الدولة والتوزيع على ملكية الدولة، أما هذه الشركات فلا تتولى تصدير الكهرباء وإن حصل أي تصدير فإن "STEG" ستشتري من هذه الشركات وهي التي ستصدر الكهرباء...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عبد الجليل، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ظافر الصغيري وله أربع دقائق، تفضل.

السيد ظافر الصغيري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والسيد كاتب الدولة وكافة إطارات الوزارة،

مرحبا بزميلاتي وزملائي جميعا،

في الحقيقة تابعنا خلال الأيام الأخيرة الجدل الواسع حول هذا الموضوع، رغم حضوري الجلسات ومتابعتي لكل تفاصيلها فقد عدت إلى قراءة الملف من جديد وقلت ربما فاتتني نقطة ما. أردت فقط أن أفهم أمرا، إذا كنا نعاني عجزا طاقيا هيكليا وكبيرا، وأنا أتذكر جيدا جلسة الصيف الماضي المتعلقة بالقرض المخصص للشركة التونسية للكهرباء والغاز بقيمة 200 مليون دينار الذي صادقنا عليه وأتذكر أيضا أنه عندما طلبنا في لجنة المالية التريث قليلا، أكد لنا الرئيس المدير العام للشركة أن الوضع لا يحتمل التأخير وأن الأموال يجب أن تحول في الإبان إلى الجزائر لأنهم يريدوننا أن نسدد المستحقات 200 مليون دينار وإذا لم تمضوا عليها فإن الشركة ستواجه صعوبات كبيرة.

فإذا كانت كلفة إنتاج الكيلوواط اليوم تقارب 300 مليم، ثم نجد مشروعا يمكن أن ينتجه بحوالي 100 أو 110 مليمات، فلماذا أقول: لا؟ بصراحة، لم أفهم هذا الجدل، هل ستغيب الشمس عن بلادنا؟ لقد عدت إلى الملف من جديد وحاولت أن أفهم أين يكمن الإشكال.

هذه الاستثمارات تبلغ قيمتها 1.6 مليار دينار. هل تملك "STEG" هذا المبلغ؟ كل سنة تخرج "STEG" "déficitaire" بـ 1000 مليون دينار فمن أين ستوفر 1.6 مليار دينار؟ ومن هو التونسي الذي تقدم للاستثمار في هذه المشاريع والدولة رفضت ذلك أو مجلس النواب قال له لا؟ ومن أين سنأتي بهذه الأموال؟ والذي سيأتي هنا ليستثمر بالعملة الصعبة وهل لديك كدولة العملة الصعبة الكافية لذلك أقول بكل صراحة: لست أفهم أين يكمن خرق السيادة الوطنية.

لقد قرأت مختلف الآراء التي تناولت هذا الموضوع وما زلت أبحث عن جواب واضح. إذا كانت هذه اللزمات ستمكن الدولة من توفير حوالي 290 مليون دينار سنويا، فأين يكمن الإشكال؟ فإذا أنا وفرت للدولة 290 مليون دينار فهل هذا يعد أمرا سلبيا؟ ما الذي سيأخذون معهم؟ نحن نتحدث عن مشاريع تعتمد على الطاقة الشمسية وتقام فوق السبخة والأراضي غير الفلاحية. فما المطلوب منا اليوم؟

ثم هناك نقطة أخرى، عندما نناقش القوانين داخل هذا المجلس، عندما نتحدث عن مجلة الصرف يقولون هذا صلب الفساد، ولو تحدثنا عن العفو الصرفي يقولون هذا يمثل فسادا ومجلة الاستثمار كذلك، لقد وقع شيطنة القطاع الخاص كله.

القطاع العمومي يعاني مشاكل حوكمة كبيرة، وعديد المؤسسات تعاني صعوبات مالية، ولا تملك التمويلات اللازمة والدولة نفسها تمر بضائقة مالية، وفوق ذلك، الحرب في الشرق الأوسط والجميع يعلم أن استمرارها أو اتساعها ستكون له كلفة باهظة على ميزانية الدولة وإذا استمرت هذه الحرب أو اتسعت رقعتها، فقد ترتفع فاتورة الطاقة بـ 3000 مليون دينار.

لذلك من يملك حلا، فليقدمه وكفانا من الشعارات، أعطني حلا بالأرقام، حلا واضحا للبلاد ومن لا يملك حلا بالأرقام، أرجو ألا يزايد علينا، لا في الوطنية ولا في غيرها، من لديه حل، فليتفضل به، غدا عندما لا نجد كهرباء أو عندما نرتهن للكومسيون الدولي عندها ستعلمون قيمة هذه المسائل...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد سامي الحاج عمر، تفضل.

السيد سامي الحاج عمر

شكرا سيدي الرئيس،

سأتوجه مباشرة إلى السيد كاتب الدولة للطاقة وإلى السيد الرئيس المدير العام، تقريبا لا يمكنني أن أضيف الكثير عما ذكره زميلي السيد النائب فمعدل استهلاكنا حاليا وقد تحدثنا بالأرقام ولا نريد أن نبقى في دائرة الكلام فقط، فالكلام لا يفضي إلى شيء، ويمكننا جميعا أن نمارس الخطاب من هنا وهناك كما يفعل الوزراء وغيرهم ونبقى ننتقد بعضنا بعضا، ثم ننهي الأمر في النهاية بالشكر لسيادة الرئيس وما أحوجنا إلى أن يكون لنا مثل السيد الرئيس ألف، فكلنا في سلة واحدة أنا والسيد والوزير والسيد الرئيس في نهاية الأمر وفي نهاية المطاف، من يشتم الرئيس ويشتم النائب والوزير كلنا في نفس الوضعية، فكلنا نتغطى بنفس الغطاء لذلك الشكر الجزيل للسيد الرئيس ومن يحب تونس يمكنه ذلك ومن يكره تونس يمكنه ذلك أيضا.

سأتحدث الآن بالأرقام، ففي الشتاء في الموسم العادي للاستهلاك معدل استهلاكنا 3000 ميغاواط أما في فصل الصيف وخلال فترات الذروة فنحن سيادة كاتب الدولة، نحتاج إلى 6000 ميغاواط وما لاحظته أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز، ماذا تفعل والسيد الرئيس المدير العام موجود هنا ويستمع إلي ففي كل مرة يتم اختيار حيّ ويتم قطع التيار الكهربائي على هذا الحي بتعلة حدوث عطب بينما الحقيقة أنه لا يوجد عطب أو أي شيء، بل لأن الطاقة المتوفرة لدينا لا تكفي لتزويد جميع المتساكنين وهذه حقيقة يعرفها الجميع، ولكن بعد غروب الشمس وانخفاض درجات الحرارة بعض الشيء يتم إعادة تزويد الحي بالكهرباء ويقولون بأنهم قد أصلحوا العطب بينما لا يوجد تصليح عطب أو أي شيء، هذه إستراتيجية دولة ليتم قطع الكهرباء عن الأحياء بالتداول على مدى كامل الصائفة.

في موفى سنة 2030 نريد تحقيق 5500 ميغاواط، طيب وهنا أطرح المعادلة: إذا كنا لا نريد هذا المشروع فتخيلوا أن الدولة التونسية ستلجأ إلى قرض لإنجاز هذا المشروع وهذا القرض يجب سداده بالفوائض وعند احتساب هذا الفائض سنجده فائضا مرتفعا جدا، أي عندما نحتسب معدل شراءاتنا على مدى عشرين سنة أو على مدى 25 سنة وعند احتساب قيمة القرض وننتدب الصينين لاسترجاع ما صرفناه على مدى عشرين سنة سترون قيمة المبلغ الذي تم صرفه لذلك سنجد الفارق كبير جدا وهنا نتحدث من الناحية المالية ونتحدث بالأرقام.

ما يقلقنا حقا هو بخصوص إنتاجنا للطاقة على مستوى الشركة التونسية للكهرباء والغاز فعندما ننتج إن كان لدينا فائض، فهل نحن ملزمون فعلا بشرائه أم لا؟ هذا هو السؤال الذي يجب أن يطرح علينا، أي أنه عندما يصبح لدي في المستقبل فائض هل سنشتري منه هذا الفائض أو سأقوم بتخزينه، كيف يمكنني استعمال هذا الفائض؟ هذا ما يزعجني.

أما فيما يتعلق برصيد الكربون، فأنتم تعلمون أن العالم اليوم يقاس بمدى امتلاك الدول للاقتصاد الأخضر وبمن لا يملك "CO2" ونسبة امتلاك البلاد "CO2" التي هي غير كافية وهذا عامل يعتمد عليه في التجارة وفي التصدير.

سأنطلق من نقطة الكربون، سأتوجه الآن باللوم لكم أنتم الآن كحكومة وكوزارة الطاقة بالذات، ستسألني لماذا تلومني؟ المصانع التونسية عندما تريد تركيب فوطوفولتاييك فمثلا معدل استهلاكي 30 كيلوواط، لا تسمحون لي بتركيب سوى 3 كيلوواط لذلك لا تمدني بكامل القيمة، بينما بخصوص الاستهلاك المنزلي تطلب مني أن أجلب لك فاتورة استهلاكي للكهرباء لتحدد معدل استهلاكي للكهرباء وبذلك يمكنك أن تركب لي عدد "les panneaux" حسب معدل الاستهلاك وفي المصانع -لا تقول لي لا لأنني أعي ما أقوله- ترفض تركيب "les panneaux" حسب معدل استهلاكي، بما أنني صاحب مصنع لماذا عندما أقوم بتركيب بقدر استهلاكي سأربح أموال لأنه عندما سأصدر بضاعتي سيكون لدي الحق في رصيد الكربون أي هذا سيمكن من تخفيف "charge" التصدير ولكنكم ترفضون بالإضافة إلى ذلك، أنا كصاحب مصنع عندما أنتج هذه الطاقة الفوطوفولتاييك تتولون شراءها بـ 80 مليم فقط لا يتم اشتراؤها مني كالمنازل -وهنا نتحدث عن تقديرها- أو كهذه اللزمات وهذا ليس قانونا، بل لابد من تنقيح شروطكم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة نورة الشبراك عن الكتلة الوطنية المستقلة، أربع دقائق، تفضلي.

السيدة نورة الشبراك

شكرا للسيد الرئيس،

تحية للسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والسيد كاتب الدولة وللسادة الإطارات المرافقة،

الإطار القانوني اليوم للاتفاقيات المعروضة على الجلسة العامة كما نعلم هو القانون عدد 12 لسنة 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، لابد أن نشير اليوم أن هذه ليست أولى المشاريع التي تدخل حيز النفاذ، بل سبقتها اتفاقيات محطات القيروان وتوزر التي أبرمت في إطار القانون عدد 23 لسنة 2008 المؤرخ في 1 أفريل 2008 المتعلق بنظام اللزمات. لا خلاف على أن التوجه نحو خيارات الطاقات المتجددة هو ضرورة حتمية وخيار استراتيجي، ويتسم أيضا بملائمته لظروفنا المناخية وخصوصياتنا الطبيعية ولا بد من التفكير أيضا بأن تونس قد صادقت على عديد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمناخ كاتفاقية باريس واليابان وسويسرا وغيرها.

وفي نفس هذا السياق أيضا نود التذكير إلى أن إنتاج الكهرباء في تونس انطلق منذ 1996 بمقتضى الأمر 1125 المنظم لشروط ولإجراءات منح لزمات إنتاج الكهرباء إلى الخواص ولم تعد الشركة التونسية للكهرباء والغاز هي المنتج الوحيد للكهرباء ولا يمكن لأحد أن ينكر الدور الريادي الذي قامت به منذ أن تم تأسيسها منذ سنة 1962 وما اضطلعت به من دور في إنتاج الكهرباء وفي توزيعه وفي الربط بشبكات الكهرباء وغيرها، ولكن اليوم نحن على علم بأن الشركة التونسية للكهرباء والغاز تعاني من إكراهات هيكلية وتمويلية ونقول هذا وقد ورد هذا حتى في تقرير اللجان أنها غير قادرة على الاستثمار في مثل هذه المشاريع الكبرى لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة.

وهنا سأسوق بعض الملاحظات: السادة الإخوة النواب سواء في اللجان أو في مداخلاتهم أشاروا إلى أن جل هذه المشاريع بيد مستثمرين أجانب، هنا لابد من التفكير في تعزيز القدرة التنافسية للمستثمر التونسي، فالمستثمر التونسي لا تنقصه الكفاءة العلمية، ولكن كما

نعلم فإن المستثمر التونسي يعيش إكراهات نظرا لارتفاع نسب الفائدة لدى المؤسسات المالية المقرضة بينما لا يواجه هذا المستثمر الأجنبي علينا التفكير إسناد حوافز للمنتج التونسي.

كما يتعرض المستثمر التونسي للعديد من الإشكاليات قد تطرقنا إليها كثيرا وأشرنا إليها عديد المرات والمتمثلة في تعدد المتدخلين، تعدد النصوص، طول الإجراءات، بطء في الإجراءات لذلك فإن المتدخلين في مشاريع كهذه المشاريع هي وزارة الداخلية ووزارة البيئة وأملاك الدولة والصناعة والمناجم، كل هذا تم ذكره في التقارير وهذه الإشكاليات هي إشكاليات ترتيبية والحلول بيد الجهاز التنفيذي وعلينا التفكير من الآن إن كنا نتحدث عن الانتقال الطاقي، لابد أيضا من تشجيع كفاءاتنا لتعزيز القدرة التنافسية وكما نعلم فإن البطء الذي شهدته تونس بخصوص التحول الرقمي قد حال دون التوجه نحو شباك موحد أو التوجه لجهة واحدة والتسريع فيها.

بخصوص السياق التشريعي، كما نعلم فإن الإطار التشريعي شهد تطورا في تونس فلا تنقصنا النصوص التشريعية في هذا المجال، فقط نحن نعاني من الإشكاليات التي ذكرتها، كل هذه الإشكاليات تقريبا تنضوي تحت كل ما يتعلق بالتراتيب وبالتعقيدات الإدارية.

شكرا على حسن الإصغاء ونتمنى أن المشاريع التي ستقدم لنا في المستقبل تتضمن التنافسية العالية للمستثمر التونسي لنتمكن من تجاوز العقبات التي تم طرحها ولا أريد أن أكررها لأن الزملاء قد كفوا ووفوا وتقريبا قد أتى التقرير على كل الإشكاليات وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا واضح أمدك الله بالصحة، الأستاذ عصام البحري جابري، ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عصام البحري جابري

شكرا السيد الرئيس مرحبا بالسادة الحضور،

أولا، أسجل احترازي كعضو لجنة الطاقة والصناعة على عدم إدراج ملاحظات أساتذة التعليم العالي والبحث العلمي بمغالطات بخصوص الأرقام التي قدمتها وزارة الطاقة في شرح الأسباب والكثير من النواب قد بنوا آرائهم على مثل هذه الأرقام المغلوطة وهذا بشهادة أساتذة التعليم العالي ونتيجة التسريع غير المبرر في أعمال لجنة الطاقة والمناجم لهاته الجلسة.

إن معركة الانتقال الطاقي ليست مجرد نقاش تقني هي معركة سيادة وطنية بامتياز وتعويل على الذات، إما بناء استقلال حقيقي للسيادة الطاقية أم فتح هيمنة للشركات الأجنبية على حساب الشركة الوطنية للكهرباء والغاز التي تم إغلاق كل المنافذ للاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، نحن ندافع على الشركة الوطنية وليس فتح الأراضي والشمس والرياح والإعفاءات الديوانية والإعفاءات الجبائية، أي كل التسهيلات، وأغلقنا الباب أمام الشركة الوطنية، لذلك فإن العجز الذي تعاني منه ألف مليار نتيجة دعم المواطن، دعم المستشفيات والمدارس أي أننا الآن بصدد فتح باب الارتهان والهيمنة للشركات ونترك شركتنا الوطنية، هل هذه هي السيادة الطاقية؟ هل هذا هو التعويل على الذات؟

السيد كاتب الدولة، كم أنتجنا من ميقا في ظرف سنة؟ 200 ميقا بالرغم من العراقيل الإدارية تمكنا من إنتاج 200 ميقا بكفاءات تونسية علينا التعويل على الذات لا يجب بعث شركات أجنبية والارتهان للخارج ومن الضامن لعقد هذه اللزمات؟ كما حصل بخصوص محطة تطاوين عندما أجبرت هذه الشركة، الشركة التونسية للكهرباء والغاز على دفع 50 مليار ولم تسدد هذا المبلغ إلى غاية اليوم.

ما هو الضامن؟ لا يوجد أي ضمان لهذه الشركات لتقوم باللزمات، لكن الضامن الوحيد هي الشركة الوطنية للكهرباء والغاز بضمان الدولة، وهذا موثق في محضر جلسة برئاسة الحكومة، فالشركة التونسية للكهرباء والغاز قادر على إنجاز مشاريع في إفريقيا ولا تقدر على بعث مشاريع في تونس؟ فاليوم حتى صغار المستثمرين تمكنوا من تحقيق 200 ميقا على 600 لرهن الأجيال القادمة على مدى 25 سنة بالإضافة إلى الارتهان لمدة عشر سنوات أخرى...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد بن حسين، أربع دقائق، تفضل.

السيد محمد بن حسين

شكرا السيد الرئيس،

التحية والاحترام لكافة الحضور الكرام،

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

السيد كاتب الدولة للطاقة،

ليس من حق تونس أن تكون فقيرة فتونس لم تكن يوما فقيرة وإنما هي دولة مُفقرة، تونس هي قرطاج وهي تحتل المرتبة الأولى أو الثانية في إنتاج الفسفاط، تونس الفسفاط المعطّل وتونس الملح المسروق وتونس الغاز المنهوب وتونس البترول المسروق والمنهوب بتواطؤ-أقولها للأسف الشديد- بأياد تونسية حكمت هذه البلاد منذ عصور ولكي لا يكون أو لا يولد استعمار جديد، كما قال الزميل شكري البحري ذات يوم فلا بد من وقفة حازمة في علاقة بهذه اللزمات.

السيد كاتب الدولة، أنت أدرى الناس وأنت الذي أشرفت على كل مراحل التفاوض مع هذه الشركات، أسألك بالله وهي أكثر كلمة تكررت تحت قبة البرلمان، من طرف أعضاء الحكومة ومن طرف السادة النواب، كلمة السيادة الوطنية والتعويل على الذات أي سيادة وطنية نطرحها اليوم؟ الشعب الذي لا يأكل مما ينتج، لا يحق له أن يتحدث عن السيادة الوطنية، والشعب الذي لا يملك سيادة على طاقاته لا يمكنه أن يرفع شعار السيادة الوطنية والشعب الذي يجلب شركات أجنبية وكفاءات أجنبية لتنتج له الطاقة وذات يوم، إن لم يناسبها هذا الأمر، يمكنها أن تقطع عنا الكهرباء ونصبح تونس كلها في ظلام دامس، لا يمكننا أن نتحدث عن سيادة طاقية.

سيدي الرئيس، هذه الشركات وبعد أن تحصلت على اللزمات وبعد أن تمت المصادقة عليها فرضت رأيها للأسف الشديد على الدولة التونسية وتعسفت كما أرادت فبعد حصولها على العقود تمت مراجعتها وزدناها عشر سنوات من أموال الشعب التونسي، مددنا لهم عشر سنوات ستكلف سيدي الرئيس والسادة الزملاء على المجموعة الوطنية ما لا يقل عن 800 مليار، في وقت الذي أصبحت فيه كفاءاتنا التونسية اليوم تنجز مشاريع في مختلف دول العالم واليوم من المستحيل أن تكون الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع الكهرباء والغاز عاجزة، فهي تمتلك من الكفاءات والطاقات ما يجعلها قادرة على إنجاز مثل هذه المشاريع في مختلف دول العالم واليوم الفرصة التاريخية أمامنا، أن نكون فعلا كفاءات جديدة يمكنها إنجاز مثل هذه المشاريع وغدا ستكون إفريقيا وراءنا.

ما لا يريدون ذكره وما هم بصدد التهرب منه هو أن مستقبل الغاز والبترول قد انتهى وأوروبا في سنة 2030 سيتم التوقف عن استعمال السيارات التي تعمل بالمحروقات وستنتقل إلى السيارات الكهربائية وذلك في ظل التحولات السياسية والجيوسياسية التي يشهدها العالم فإن أوروبا في أحوج ما يكون إلى الكهرباء والغاز وأوروبا هي نفسها التي سرقت البترول وسرقت الملح وسرقت الغاز، اليوم الشمس شمسنا والأرض أرضنا وحتى التغطية على ملكنا" تغطية الشركة التونسية للكهرباء والغاز" لكننا نجلب شركات أجنبية تتحكم في مصيرنا وترسم مستقبل فلذات أكبادنا، فيا خيبة المسعى.

كلمة أخيرة زملائي، لا يجب أن تنطلي عليكم المغالطات فهناك أشخاص يتحدثون اليوم باسم رئيس الجمهورية وتقول إن هذا القانون جاء من السيد الرئيس والحال أن كل القوانين المحالة من الحكومة باعتبارها مكلفة من السيد رئيس الجمهورية، تأتي باسمه ولا يوجد أي ناطق رسمي باسم السيد رئيس الجمهورية في بلادنا...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، تفضل سيد محمد.

السيد محمد بن حسين

وإذا كان هناك اليوم من التقط صورة أو صورتين مع السيد رئيس الجمهورية ليؤدي دور الناطق الرسمي أو ليمرر رسائل مسمومة، فليس من حقه ذلك، فليقف عند حده.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد رمزي الشتوي، ثلاث دقائق، تفضل.

السيد رمزي الشتوي

شكرا، مرحبا بكافة الحضور،

نحن من حيث المبدأ مع الاستثمار في الطاقة الجديدة ومع دعم الانتقال الطاقي وتثمين الثروات الوطنية التي تزخر بها بلادنا مع الحفاظ على السيادة الوطنية ومن واجبنا اليوم أن نطرح جملة من التساؤلات المشروعة:

أولا، لماذا يتم ويتواصل التعويل على المستثمر الأجنبي في مثل هذه المشاريع الإستراتيجية في حين يرهق المستثمر التونسي بالتعقيدات الإدارية؟

ثانيا، نتحدث عن هذا المشروع على إسناد أراضي دولية شاسعة لإنجاز مشاريع قد لا تشغل إلا عددا محدودا جدا من العملة عامل للنظافة وعامل للحراسة وفي المقابل لو تم تقسيم هذه الأراضي على إلى مقاسم صغيرة لفائدة مستثمرين تونسيين لأمكن خلق نسيج اقتصادي يوفر مئات مواطن الشغل المباشر وغير المباشر، فأيهما أنفع للدولة؟

ثالثا، ما مدى التزام هؤلاء المستثمرين بمبدأ المسؤولية المجتمعية؟ وهل هناك التزام واضح؟ وهل سيساهمون في دعم البنية التحتية والصحية والتعليم والتشغيل أم أن الجهة ستقدم الأرض وترحل الأرباح إلى الخارج؟

رابعا، أتحدث بلسان جهة تنتج الطاقة على أرضها، لكنها لا تنتفع بها ولا تنتفع بالغاز الطبيعي العائلات تعاني من ارتفاع فواتير الكهرباء بسبب الاستعمال المكثف للتبريد صيفا والفلاحون يعانون من كلفة ضخ المياه الري، فهل من المنطق أن تنتج جهة الكهرباء فوق أرضها ثم لا تتمتع بتعريفة تفاضلية؟

خامسا، نحن مع الاستثمار، لكن مع استثمار يخلق القيمة ويخلق التشغيل، بلادنا اليوم في حاجة إلى نسيج اقتصادي وطني يشغل العاطلين عن العمل وخاصة حاملي الشهادات العليا، ولسنا بحاجة إلى مشاريع محدودة البعد التنموي.

سادسا، الأراضي الدولية ليست فقط مجالا لمثل هذه المشاريع، بل يمكن أيضا توظيف جزء منها في مشاريع فلاحية وسكنية بما يخفف الضغط الاجتماعي والاقتصادي.

السادة النواب، إن التصويت اليوم ليس تصويتا فقط على النصوص، بل على اختيار سياسي وسيادي، إما دعم قدرات شركتنا الوطنية أو القبول بخيارات قد تضعفها والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد سامي رايس عن الكتلة الوطنية المستقلة، خمس دقائق، تفضل.

السيد سامي رايس

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التخطيط والاقتصاد والسيد كاتب الدولة للطاقة وجميع الإطار المرافق،

تعرض علينا اليوم خمس مشاريع قوانين واتفاقيات متعلقة بإنتاج الطاقة البديلة في إطار اللزمات. في الحقيقة عند الاستماع لتقرير لجنة الطاقة ولجنة التخطيط ولمداخلات السادة الزملاء، وجدنا أنفسنا في مفارقة صعبة، الخمس مشاريع -سأذكر بهم السادة المتابعين- في كل من ولايات سيدي بوزيد وقفصة وقابس بكلفة جملية في حدود تقريبا 1640 مليار بينما بقينا نجمع نصف هذا المبلغ على مدى ثلاث سنوات تقريبا نقوم بتجميع هذه القروض لنشارك في مشروع الماد، إنتاج الطاقة بـ 600 ميغاواط في حين أننا نحتاج إلى 1700 ميغاواط أي إننا ما زلنا نعاني من نقص بـ 1200 ميغاواط أخرى وسيتم القيام بلزمات أخرى حتى نحقق الاكتفاء الطاقي وهو توجه الدولة. كما ستجنبنا توريد 313 ألف طن مكافئ نفط سنويًا، أي ما يعادل نحو 13.3% من واردات الغاز باحتساب سنة 2024، أي أن تحقيق اقتصاد في مصاريف الإنتاج بالعملة الأجنبية بالعملة الصعبة يقدر بحوالي 294 مليون دينار أي 294 مليار بالعملة الأجنبية.

كل هذا يعد إيجابيات لهذا المشروع التي ستمكننا من الضغط على كلفة الطاقة التي تمثل قوام الإنتاج التونسي حاليا في التصنيع أو حتى بخصوص المساكن أي مصنع أو منتج تجده اليوم يشتكي من ارتفاع في كلفة الطاقة وهذه المشاريع سيكون دورها الأساسي التخفيض من كلفة الطاقة بالاعتماد على الطاقات البديلة، لذلك فإن هذه المزايدات بتأميم ثرواتنا، صحيح أن الفسفاط والملح وكل ما يهم الثروات الوطنية هي ثروات تونسية، لكن يجب وضع الموضوع في إطاره فقد اتجهت الدولة بخصوص ثرواتها الطبيعية والبترولية والفسفاط في سياق معين، أما اليوم فنحن في سياق آخر والدولة في حاجة إلى التمويلات الأجنبية لا إلى القروض ونحن نسعى إلى الشراكة، أي هل نسعى حاليا لجلب شراكة أم لا؟

في الحقيقة إن هذه المفارقة أنه سيأتي مستثمر أجنبي لدينا اليوم مستثمر أجنبي في الطاقة البديلة وسيكون لدينا مستثمر أجنبي أيضا ليشغل في أي صناعة أخرى هل سنرفض ذلك وسنقول بأننا سنعول على أنفسنا؟ لدي حكومة تمثل السيد رئيس الجمهورية ويوجد أمامي السيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز، فإذا

كانت لديكم أرقام أو إجابات أخرى غير الموجودة في التقرير فقولوا لنا ذلك ليكون لدينا رأي واضح فنحن سنصادق على اتفاقيات بالاعتماد على التقارير التي وردت من لجنة الطاقة ومن خلال جلسات الاستماع التي حضرتها تقريبا: وزارة التخطيط والاقتصاد، ووزارة المالية، ووزارة الطاقة، ومنظمة الأعراف "UTICA" ومنظمة "CONECT" وغيرهم وقد أبدوا جميعا رأيهم على أن هذه المشاريع سيكون لها أثر إيجابي كبير، وأننا سنسعى أيضا في لزمات أخرى لتوفير 1200 ميغاواط المتبقية هل سنبقى في كل مرة نتحدث في نفس الموضوع ؟

المواطنون يلاحظون وكأن مجلس نواب الشعب لا يصادق إلا على القروض، بينما نحن اليوم نصادق على اتفاقيات المنتجة للطاقة، يهديكم الله فأنا لم أعد أفهم شيئا هل نحن نريد ذلك؟ فنحن نحضر في "des forums internationaux" لجلب المستثمرين من الخارج، وعندما سننتج الطاقة فهل أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز قادرة لوحدها للاستثمار في هذا المجال باعتبار ارتفاع كلفته الباهظة جدا ومن هنا إلى غاية سنة 2027 ستتخلى الدولة عن دعمها للطاقة ونحن نعيش وضعا إقليميا وعالميا يعيش العالم حروب كبيرة جدا وهذه الحروب لها تأثيرات على الطاقة وفي الأخير أجد في الحقيقة تصورات، وإن منحنا كل الثقة في الأستاذ قيس سعيّد فقد منحنا كل الثقة لكل الحكومة أيضا والحكومة موجودة وهي تمثله وإن كان لديكم حديث آخر بالإضافة للكلام الذي استمعنا إليه عليكم بذكره لأن كل هذا يجب تسجيله في محضر جلسة اليوم، فإن اتخذنا قرار بالتصويت بنعم فإن هذا على القرار نتيجة للتقرير الذي جاء وعلى إثر الإجابات ستكون طرف الحكومة ونحن دائما نسعى إلى جلب مستثمرين أجانب.

تونس للجميع ولا يزايد عليها أحد ومن لديه ما يقول بخصوص هذا، بإمكانه أن يحاور...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للأستاذ عادل البوسالمي، دقيقتان، تفضل.

السيد عادل البوسالمي

شكرا السيد الرئيس،

تحية طيبة للسيد وزير الاقتصاد وإلى كاتب الدولة لوزارة الطاقة والمناجم وإلى الأعضاء وإلى المديرين العامين بوزارة الطاقة،

أريد أن أتساءل فقط كنا نشاهد اللخبطة الحاصلة تحت قبة هذا البرلمان، فهذه اللخبطة تعطي أمر إيجابيا فقد أصبحت تحوم لدينا جميعا الشكوك وكل شخص يشك في الشخص الآخر فقد بلغ الأمر بنا أن نشكك في بعضنا البعض وأن نشكك في وطنيتنا وأنا شخصيا لا أسمح لنفسي أبدا أن أشكك في وطنية أي زميل يمكن أن أقول أن ما ذكره على حسن نية، يمكن أن أفسر ذلك بأنها أخطاء، بإمكاني أن أقول كل شيء إلا أن أشكك في نائب شعب يكون متواجد معي في هذا المجلس تحت قبة البرلمان.

الأسئلة التي أود طرحها السيد الوزير والسيد كاتب الدولة حول التنازلات بخصوص رصيد الكربون الخاص بالشركة التونسية للكهرباء والغاز، ففي سنة 2023 تم إقرار إعفاء ديواني شامل لفائدة هؤلاء المستثمرين، كما تم في السنة نفسها إقرار إعفاء من الأداء على القيمة المضافة لفائدة هذا المستثمر، كذلك ولكل المتدخلين المباشرين، زد على ذلك السيد كاتب الدولة، بالأمس على الساعة السادسة صباحا سمعنا بخبر إقالة وزيرة الطاقة والمناجم، كل هذه المؤشرات تجعل أي نائب شعب يتردد وعليه أن يتثبت وأن يحسن التثبت لأن هذه مسؤولية للأجيال القادمة، فكما نقول نحن الآن بأن الملح والبترول والفسفاط قد باعه من سبقونا، فإن من سيأتون بعدنا أيضا سيقولون نفس هذا الكلام..

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم على بوزوزية عن كتلة الخط الوطني السيادي، لديك تنازل بدقيقين إذن لديك سبع دقائق، تفضل.

السيد علي بوزوزية

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطار المرافق له،

لدي بعض الملاحظات:

الملاحظة الأولى: هذا القانون جاءت به الحكومة التي عينها السيد رئيس الجمهورية، أنا كعضو مجلس النواب يتم اتهامنا بالخيانة لماذا؟ لقائل أن يقول أن مشروع هذا القانون جاءت به الحكومة بينما الشعب يوجه الشتم والسب للمجلس أي أن هذه أصبحت مسرحية، مسرحية "الزعيم" لذلك أتساءل لماذا يفكر الشعب بهذه الطريقة؟ إن يأتي المواطن للمجلس ليحتج حتى لا يصادق النواب على الاتفاقية هذا معقول، ولكن عندما يكون المشروع ليس مشروع النواب ويتم تخوين النواب فإنني لم أفهم هذا، هذه الملاحظة الأولى.

الملاحظة الثانية، وقد استمعت لها من أحد الزملاء الذي ذكر أنه خلال السبعينات كان المواطنون يدافعون عن الدولة وعن ثرواتها، ولكن هذا غير صحيح فتاريخيا ومنذ الاستقلال كانت تعقد دائما اتفاقيات أقل ما يقال عنها أنها مذلة وأنها اتفاقيات استعمارية ومذلة للشعب التونسي ولجميع التونسيين وهذا لا يمكن لأحد أن ينكره إذ يتم كراء الهكتار من الأرض لمدة سنة من الملح بـ 14مليم لذلك فإن المواطن التونسي لا يكذب عندما يقول أن ثرواتنا منهوبة وهذا لا يمكن أن يختلف فيه اثنان.

الملاحظة الثالثة، هذه اللزمات وهذه الشركات الأجنبية التي ستستثمر في الطاقة المتجددة والتي ستتولى بعث محطات فوطوضوئية هل تعون أنها ستبقى إلى سنة 2056؟ السيد الوزير نحن سنموت وستبقى هذه الشركات موجودة، فهم سيبقون على قلوبنا وعلى قلوب الأجيال القادمة لذلك لا تعد جريمة ولا يوجد أي مشكل من أن ننتظر ربع ساعة.

الأمر الآخر وهذا يعتبر أيضا مغالطة، يقول أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز لا تتوفر لديها الإمكانيات، أنا معك في ذلك مع العلم أنها ستقترض قرضا وستسدده فأي بنك موجود في العالم سيمنحها هذا القرض لأن المشروع رابح بنسبة مائة بالمائة، سأذهب معك في هذا أنه لا توجد لدينا الإمكانيات لكن لدينا الكفاءات، هذا أولا وثانيا المشكل ليس في أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز لا تتوفر لديها الإمكانيات، ليس هذا الموضوع داخل قبة البرلمان، الموضوع هو بنود الاتفاق، اسمحوا لي وهذا رأيي المشكل الذي يعترضنا هو بنود الاتفاق فثمن الكلغ في اللزمة الخامسة 120 أعتبر أن ثمنه مرتفع جدا فبعض الدول سعر الكلغ يبلغ 20 أو 80 مليم لذلك أين يكمن المشكل عندما نقوم بمراجعة للقانون قبل أن يتم عرضه على مجلس نواب الشعب.

ثانيا، من يرضى بمثل هذه الشروط لا نتهمه بالخيانة، ولكن أنا أعتبره "رخيص أنداده" هذه نقطة.

كذلك عندما سيتم دفع مستحقات هذه الشركات بالطبع سيتقاضون مستحقاتهم بالكلغ فحسب تقديري وحسب تفكيري

المتواضع من الأكيد أن هذه الشركات ستقوم بتحويل أموالها بالعملة الصعبة للخارج لحسابها الخاص وهنا سنخسر أيضا العملة الصعبة.

كما أن لدينا موظفين يعملون بالشركة التونسية للكهرباء والغاز من مهندسين وتقنيين ومن أعوان عندما يحالون على التقاعد فإن هذا الشخص يذهب للعمل بالخارج ويرحب بهم لأنهم كفاءات وأظن أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز نجحت في توزر 1 وفي توزر 2 ولديها مشاريع للطاقة الشمسية المتجددة وشهدت نجاحا وما أعرفه أيضا أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز تحصلت على "des marchés" في إفريقيا وفي الخليج وأنا أعتبرها مؤسسة وطنية لا يجب علينا إفلاسها بل بالعكس علينا أن نحافظ عليها وعلينا تشجيعها على الاستثمار ونشجعها حتى على الحصول على قروض لتستثمر في الطاقة المتجددة وهناك من يقول أن الشمس دائما بازغة أين الإشكال؟ هذا غير صحيح فهذه كلمة حق أريد بها باطلا، فالشمس التي تتحدثون عنها أو الريح التي تنتج الكهرباء فإن هذه الشركات بإمكانها حرماننا منها أو أن ينهبوا منها، بعد سنوات حتى الأوكسيجين سيصبح يباع.

لذلك حسب تقديري وهذه دعوة لجميع الزملاء، إن مراجعة الاتفاقية هو مطلب لجميع التونسيين لأننا قد عانينا منذ سنوات من اتفاقيات كما ذكرت مذلة ومن اتفاقيات لا يوجد بها أي شيء لحفظ كرامة التونسي في عدة ميادين وأنتم على علم بكل هذا لذلك لا أدري لماذا كل هذه العجلة لتمرير مشروع القانون هذا على أساس أنه "قطوس في شكارة"

بالنسبة لنا فإن هذه الشركات أقول وأكرر فإن هذه الشركات ستبقى موجودة إلى غاية سنة 2056 وهناك نقاط غير واضحة فأنا لم أفهم لماذا تم إسناد اللزمة الرابعة ثلاثين سنة واللزمات الأخرى تم إسنادها 25 و20 سنة، لماذا هذه اللزمة ثمن الكلغ بـ 98 مليم واللزمة الأخرى بـ 120 مليم، لذلك توجد أيادي عابثة في هذه المسائل وأدعو إلى عدم التصويت على هذا القانون، لا يوجد سبب يجعلنا في عجالة من أمرنا في الأخير، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم إبراهيم حسين، تفضل.

السيد إبراهيم حسين

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

إن جلسة اليوم تتعلق بمشاريع قوانين متعلقة باتفاقيات لزمات إنتاج الكهرباء لذا أصبحنا نتحدث عن مفهوم شامل للسيادة الوطنية يتضمن السيادة في الطاقة يحتم علينا أن تكون دولتنا مشرفة على هذا القطاع الحيوي الحساس في ظل الأزمات العالمية التي يعرفها العالم اليوم ضمن أولوياتنا العاجلة، حوكمة قطاع الطاقة ومزيد تطويره من خلال عمل مشترك بين شركاتنا الوطنية والقطاع الخاص الوطني بما يمكن من استغلال ثروتنا الطبيعية والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي بمال تونسي وأيادي تونسية وهذا ما لم نجده في هذه الاتفاقيات.

هذا ويتطلب تقييما شاملا لهذا القطاع مع العمل الجاد على استغلال الطاقة البديلة وبالخصوص الطاقة الشمسية ببناء محطات لإنتاج الكهرباء وتقليص التبعية للغاز المستورد وهو ما يدفعنا للتساؤل عن حظ الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمستثمرين التونسيين من المشاريع التي تنوي دولتنا القيام بها في هذا المجال، لماذا تم إقصاء الشركة الوطنية للكهرباء والغاز؟ لماذا تم التخلي عن القضاء التونسي والاتجاه إلى التحكيم الدولي بجنيف؟ كذلك عدم مراجعة التشريع بخصوص هذه الاتفاقيات كما كان بالإمكان أن يكون الرأس مال الوطني قائدا لهذه المشاريع.

وهذا ما يدفعنا للحديث عن ثرواتنا الطبيعية المهدورة وخاصة قطاع الفسفاط سمعنا وبأسف منذ مدة عما يعانيه هذا القطاع الحيوي الإستراتيجي من صعوبات في الإنتاج والاستقرار المالي للشركات كنا نظن أنها في مأمن من المديونية وشبح الإفلاس مثل الشركات التونسية، الشركة التونسية الهندية والمجمع الكيميائي التونسي وشركة فسفاط قفصة.

فالمرجو تقديم توضيحات في هذا الموضوع مع مطالبتنا بفتح تحقيق حول أزمة القطاع الذي يمثل أساسا يعتمد عليه اقتصادنا الوطني لما يقدمه من أسمدة لفلاحتنا ومساهمة ملموسة في تنمية صادراتنا في هذا السياق الدولي الذي يتزايد فيه الطلب على الأسمدة اللازمة للفلاحة العالمية.

ثم ما هي الخطة الموضوعية لإنقاذ هذ هذا القطاع دون التفكير في الحلول السريعة والجاهزة المنادية بخوصصة القطاع، قطاع تصنيع الفسفاط والعمل على التفويت فيه للقطاع الخاص والجهات الأجنبية بما يعني إعلان عن عجز في تجديد تجهيزات الإنتاج وعدم قدرته على تطوير طاقة الإنتاج وتلبية احتياجات السوق الوطنية والعالمية.

أخيرا، سؤالي يخص معالجة التلوث الصناعي المدمر للحياة عامة في الجهات المنتجة للفسفاط وما جاورها حماية لأرواح أبناء هذه المناطق المنكوبة فعلا والسلام.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء من السيدات والسادة الزملاء الآتي ذكرهم الالتحاق بقاعة الجلسات العامة: محمد ماجدي، فوزي الدعاس، شكري بن البحري، مهى عامر، ريم الصغير، منال بديدة، حسن جربوعي، ياسين مامي، بلال ابن المشري، محمد علي فنيرة .

أحيل الكلمة للنائب المحترم محمد شعباني، له دقيقتان، تفضل.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمن الرحيم،

تونس اليوم لا تحتاج فقط إلى كهرباء، بل إلى قرار وطني حر في إنتاجه وتوزيعه إلى شراكات متوازنة لا تمس بالتحكم الوطني في الإنتاج والتسعير إلى تطوير الاستثمار العمومي في الطاقات المتجددة إلى نقل فعلي للتكنولوجيا وبناء كفاءات تونسية إلى شفافية كاملة في العقود وخضوعها للرقابة الشعبية والمؤسساتية.

نحن لسنا ضد الاستثمار في الطاقات المتجددة، بل نعتبره ضرورة وطنية واستحقاقا تاريخيا، لكننا نرفض أن تتحول هذه الضرورة إلى بوابة جديدة للتفويت المقنع في القرار السيادي تحت ضغط العجز والتمويل الخارجي.

السيادة يا سادة ليست شعارا، بل هي ممارسة ملزمة لكل من يحمل جنسية هذا الوطن العزيز.

السيد رئيس الجمهورية، أليس من حق شعبنا تأمين ثرواته وتأمين أمنه الطاقي؟

اليوم، بكل وضوح لا مكان للاتفاقيات الاستعمارية المذلة. لا بد أن يكون شعبنا مطلعا على كل الاتفاقيات ولا مكان للاتفاقيات التي كانت تتم في السابق بالخفاء ودون وضوح. اليوم لا بد من الوضوح وكل مسؤول يتحمل مسؤوليته تجاه الشعب وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد محمد ماجدي، له خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد ماجدي

شكرا، اليوم نناقش اتفاقيات لزمات إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية في إطار الانتقال الطاقي والحد من العجز الطاقي والتوجه نحو الطاقات النظيفة والمتجددة هي عناوين جميلة وجميلة جدا، ولكن قبل أن نواصل أود أن أقول في جلسة اليوم وإلى حدود هذه اللحظة، ذكر رئيس الجمهورية عديد المرات فما علاقة هذا بالموضوع؟ رئيس الجمهورية قال: "ليقم كل مسؤول بواجبه" وأنت كنائب شعب قم بواجبك.

أذكركم السادة الزملاء أن اتفاقيات استغلال حقول النفط جاءت من نفس جهة المبادرة وفي نفس الإطار قمنا بواجبنا حيث كشفنا الإخلالات والتجاوزات ورفضناها منذ البداية فتم سحبها واليوم يتكرر الشيء نفسه ولن نصوت على لزمات تشوبها عديد الإخلالات ولم يتم توضيحها من الوزارة سواء للنواب أو للرأي العام.

إنها لزمات خارج مخطط الانتقال الطاقي وتفاوض انهزامي منذ البداية شهد تقديم العديد من التنازلات حتى رصيد الكربون الذي هو ملك للشعب التونسي فرطوا فيه فضلا عن الزيادة في مدة اللزمة دون موجب قانوني ومنح إعفاءات وامتيازات بتعلة غلاء الأسعار وهنا تكمن المغالطة فلكي تنتج الكيلوواط الساعة في سنة 2018 وقع تركيز الألواح الشمسية بقيمة 1400 دولار، أما في سنة 2023 فقد أصبحت بقيمة 750 دولارا فقط ومع ذلك تم تحميل الشركة التونسية للكهرباء والغاز تكلفة الربط ولا ننسى موضوع لزمة "تطاوين" حيث تحملت الشركة تكاليف ربط بطول 130 كم بكلفة بلغت 15مليون دولار وفي النهاية انسحب المستثمر قلتم حينها سنسترجع الأموال ولكنكم لم تسترجعوها.

هناك مستثمر يشترط بيع الكهرباء من دون تخزين، وهنا مشكلة كبيرة لأن التخزين مرة أخرى إما أن تتحمله الشركة التونسية للكهرباء والغاز أو سيتحمله المواطن، إن الأسعار المقدمة في تونس أغلى من الأسعار المقدمة في دول أقوى منا اقتصاديا ويفرض السعر في علاقة بقيمة صرف الدينار والتضخم كلما انخفض الدينار يطالبون بالزيادة.

أما نسبة الإدماج في الاقتصاد الوطني فلا تتجاوز 10% فكل شيء يجلب من الخارج والأموال بطبيعتها ستدور في الخارج إن كل الاستثمارات في العالم تملك هامش ربح معقولا مقارنة بكلفة المشاريع، فهل يعقل أن يكون ربح هؤلاء 400%؟ وكم يمثل الكهرباء من نسبة العجز الطاقي أليس 30% مقارنة بباقي الطاقات؟ هذه الإخلالات أطرحها بعجالة نظرا لضيق الوقت.

لقد سمعت ذكر "الجنوب والصحراء" مرات كثيرة في علاقة بالشمس يبدو أننا نواصل في المنهج ذاته فمثلما جلبنا الشركات الناهبة للنفط والغاز باسم الاستثمار في تطاوين وقبلي وصفاقس وقابس ومدنين نواصل التمشي نفسه في الطاقات المتجددة، الاستثمار في هذه الجهات لا يوجه ولا يدعم إلا للنهب، فلا يوجد استثمار في المناطق الصناعية ولا في البنية التحتية ولا في الصحة، بل ولا حتى في أبسط الحقوق الماء الصالح للشراب ولماذا قلت الماء الصالح للشراب؟ لأن هذه اللزمات تتطلب آبار للتنظيف في حين أن هناك مناطق مبرمجة لإقامة هذه اللزمات يعاني أهلها العطش منذ أكثر من عشر سنوات لا يملكون بئرا ولا ماء صالحا للشراب.

مشكلة هذه الجهات أعمق بكثير من مجرد "لزمة" فهذه الجهات تريد تنمية على أسس صحيحة فأصلحوا أموركم واعدلوا بين الجهات عندما تفكرون في تقسيم كعكة الاستثمار وكفاكم مغالطات للتونسيين، فبنظام الاستهلاك الذاتي وبنظام التراخيص والمعامل تم إنتاج ما يقارب 800 ميغاوات في غضون ست سنوات وكان الإنتاج يتضاعف سنويا مقارنة بالعام الذي سبقه، بينما تتحدثون أنتم عن لزمات لإنتاج 600 ميغاوات يمتد تعثرها منذ سنة 2018.

صيغوا اتفاقية تحترمون فيها القانون وتضمنون فيها حق تونس وحق الشعب التونسي وعندها مرحبا بأي استثمار ولكم جزيل الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم فوزي الدعاس، له أربع دقائق، تفضل.

السيد فوزي الدعاس

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب، نناقش اليوم اتفاقيات تعرض في صيغة تقنية لتنظيم إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، لكنها في جوهرها خيار سياسي يطال طبيعة الدولة ودورها السؤال المطروح ليس إجرائيا، بل سيادي كيف نعرف السيادة الطاقية في الممارسة لا عبر العناوين والخطابات؟ من الناحية القانونية الصورة تبدو مطمئنة لا تفويت في الملكية، الدولة تحتفظ بالشبكة، الإنتاج يباع للشركة التونسية للكهرباء والغاز والمنشآت تعود في نهاية اللزمات، هذا يثبت أن الإطار الشكلي للسيادة محفوظ، لكن السيادة لا تختزل في الشكل، بل تقاس بمدى حرية القرار عبر الزمن.

حين تلتزم الدولة بعقود تمتد لعقود وتضمن شراء الإنتاج بشروط ثابتة وتقيد قدرتها على تعديل التشريعات دون كلفة فإننا لا نفقد السيادة قانونيا، لكننا نعيد تعريفها عمليا داخل حدود تعاقدية صارمة هنا يتحول القرار من اختيار سيادي مرن إلى إدارة التزامات طويلة الأمد.

السيدات والسادة النواب،

الإشكال ليس في مبدأ الاستثمار، بل في توازن العلاقة اجتماع مدة تعاقدية طويلة والتزام شراء شامل واستقرار تشريعي مشروط مع امتيازات جبائية وإمكانية التحكيم الدولي ينتج وضعا تتراجع فيه قدرة الدولة على التوجيه الاستراتيجي لا يعود الفارق فقط في الأدوات، بل في موقع الدولة نفسه من فعل منتج ومخطط إلى طرف يضمن ويشتري ويؤمن استمرارية المنظومة، وهنا يبرز السؤال الحقيقي هل نبني سيادة طاقية أم نعيد توزيعها داخل منظومة سوق دولية بشروط غير متكافئة؟

السيد رئيس الجمهورية،

السيادة الوطنية التي تؤكد عليها في الخطاب لا تقاس بعلو الشعار، بل بقدرة الدولة على الفعل والتعديل دون كلفة مفرطة أو قيود مسبقة القبول ببنود تربط التعديل بكلفة وتفتح المجال لتحكيم خارجي في نزاعات استراتيجية يطرح تناقضا بين مبدأ السيادة ومجال ممارستها.

السيدات والسادة النواب، هذا النقاش يلامس أيضا جوهر الاختيارات الاقتصادية في مرحلة تطلق عليها رئاسة الجمهورية معركة تحرر وطني، هذا النقاش يلامس أيضا جوهر الاختيارات الاقتصادية في مرحلة تطلق عليها رئاسة الجمهورية معركة التحرر الوطني، أين موقع الانتاج العمومي من هذا التصور وأين الاستثمار العمومي كرافعة للانتقال الطاقي؟ الرهان على اللزمات لا يحل معضلة الموارد، بل قد يعمقها عبر التزامات مستقبلية ثابتة الدولة التي تواصل الانسحاب تدريجيا من الإنتاج في القطاع الاستراتيجي، لا تعيد فقط توزيع الأدوار الاقتصادية، بل تعيد رسم حدود سيادتها.

السيادة الطاقية ليست مجرد تنويع مصادر الإنتاج، بل امتلاك القدرة على توجيهه زمنا وكلفة ووجهة وعندما تؤطر هذه القدرة بشروط مسبقة طويلة الأمد فإن هامش القرار يضيق حتى وإن بقيت الملكية شكلا بيد الدولة.

في هذا السياق تمثل الامتيازات الجبائية والتعهدات بالشراء كلفة غير مباشرة يجب تقييمها ضمن رؤية شاملة للعائد لا كحوافز معزولة، كما أن الانتقال نحو الطاقات المتجددة رغم ضرورته يجب أن يبنى على توازن بيئي واقتصادي واضح يجنب الدولة أعباء مؤجلة على الموارد والأراضي.

السيدات والسادة، معركة السيادة اليوم لم تعد شعارا سياسيا، بل أصبحت معادلة إنتاج وقدرة على التحكم في مفاصل القطاعات الحيوية الخطر لا يكمن في التفريط...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة للسيد شكري بن البحري، له أربع دقائق، تفضل.

السيد شكري بن البحري

شكرا، هل تعلمون أننا نناقش مشاريع مخالفة للقانون؟ وبالقانون لزماتكم مخالفة للقانون، مخالفة صريحة للقانون عدد 12 لسنة 2015 وخاصة الفصل الثالث والفصل 40 اللذان ينصان على إلزامية إعداد مخطط وطني للطاقة المنتجة من الطاقات المتجددة يتم المصادقة عليه بأمر في أجل لا يتجاوز خمس سنوات ونحن في سنة 2026 ولم تقوموا به.

هل تعلمون أن لزماتكم فيها تجاوزات ومخاطر واضحة وإخلالات شكلية وجوهرية؟

هل تعلمون أن العقود ملغمة فيها تنازل واضح وفاضح عن السيادة الطاقية والتشريعية والقضائية وتفريط مهين برصيد الكربون الذي هو ملك للشعب التونسي؟

هل تعلمون أن توجهاتكم خاطئة وحساباتكم فيها مغالطة وليس لها أي نتائج إيجابية والأيام بيننا.

هل تعلمون أن استراتيجيتكم ليست متكاملة ورؤيتكم ليست واضحة لا تخطيط لا شفافية.

السؤال الحقيقي اليوم زملائي: من يقرر في ملف الطاقات المتجددة تونسيون أم أجانب؟ أم أصحاب المصالح المرتبطين بالأجانب؟ دعونا نحلل الأشخاص المتدخلة في القرار.

أولا، الشركات الأجنبية أصحاب اللزمات التي وجدت وزارة تعطيها كل الامتيازات غير القانونية وكل الإعفاءات غير المبررة.

ثانيا، الأشخاص الذين يعدون دراسات على المقاس ومكاتب دراسات مدفوعة الأجر باليورو من الأجانب الذين مقراتهم في قلب الوزارة.

ثالثا، كذلك البنوك الأجنبية التي تملك الأموال وتريد استثمارها والربح وترمي بالمخاطر كلها على تونس وعلى مؤسستنا الوطنية للكهرباء والغاز.

رابعا، وزارة الصناعة والمناجم والطاقة التي فشلت في الصناعة وفي المناجم وفي الطاقة وفي وسطها الإدارة المكلفة بالانتقال الطاقي الوطنية والمشرف عليها مع كل احتراماتنا له موظف سابق بأحد البنوك الأجنبية المورد لأغلب اللزمات للشركات الأجنبية عوض أن نشجع مؤسساتنا الوطنية.

استراتيجيتكم هذه القائمة على اللزمات ليست مكتوبة وفق توجهات وطنية تقوي الاقتصاد تبني المؤسسات تخلق التنمية والقيمة المضافة تراجع الأسباب الحقيقية للعجز الطاقي وتحمي المواطن من انقطاع الكهرباء.

لزماتكم هي مجازفة مجرد صفقات جعلت لفتح سوق مربحة للبنوك والشركات ومكاتب الدراسات الأجنبية بدليل غياب الرؤية "Plan B" لأنه كما تأجلت وتم إلغاء أغلب اللزمات وطلبات العروض الخاصة بسنة 2018 بسبب الحرب على أوكرانيا والكورونا، اليوم نجد أنفسنا...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

السيد شكري بن البحري، دقيقة واحدة، تفضل.

السيد شكري بن البحري

اليوم نجد أنفسنا أمام حرب على إيران لها انعكاسات وتأثيرات اقتصادية أكبر وأقوى المسألة لا تتطلب الكثير من الذكاء لكي تعرفوا أن هذه اللزمات أو أغلبها لن تتحقق أو أنها ستتأخر لسنوات وسنوات.

الفاتورة لن يدفعها الأجانب ومن يمثلهم في تونس، بل سيدفعها المواطن أولا والشركة التونسية للكهرباء والغاز ثانيا ونحن كنواب وكل النظام السياسي الذي يتعرض للمساءلة والهرسلة كلما انقطع التيار الكهربائي لو كان التونسيون هم من وضعوا هذه الاستراتيجية لكانوا قد أنجزوا "Plan A et B" أما الأجانب فهمهم الوحيد هو الأرباح واستغلال ثرواتنا بالكامل ووضعنا أمام الأمر الواقع.

زملائي، من سيصوت ضد هذه اللزمات فليكن مطمئنا بأن هناك بدائل حقيقية تونسية وهناك حلول استراتيجية وقدرات وطنية وكفاءات ولا بد من خلق شركات ندية ومن سيصوت بنعم فليتحمل مسؤوليته أو على الأقل لا يأتي مستقبلا هو ومن يليه ليبكي ويستنكر انقطاع الكهرباء.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائبة المحترمة مهى عامر عن كتلة الأحرار، لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة مهى عامر

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد وزير التخطيط والاقتصاد وبالسيد كاتب الدولة للطاقة وبكافة الإطارات المرافقين لهم،

نرحب بالسادة الزملاء النواب.

بداية بصفتي عضوا في لجنة الصناعة وكمواطنة في الدولة التونسية ونائبة في البرلمان، أود أن أهنئ الدولة التونسية بالمحطات التي دخلت حيز التشغيل وهي محطات الطاقة الموجودة في سيدي بوزيد وتوزر والقيروان.

في الحقيقة لقد قمنا كلجنة بزيارة ميدانية لهذه المحطات وكانت الزيارة مفتوحة لجميع الزملاء الراغبين في المشاركة حيث وصلت إرسالية من المجلس للجميع وخلال زيارتنا للقيروان يوم السبت الماضي شهدنا إنجازا ممتازا يمثل إضافة كبيرة لبلادنا وأمرا يبعث على الفخر حيث عاينا مشروعا استثماريا بقدرة 100 ميغاوات في منطقة داخلية، هذا المشروع ووفقا للدراسات ومراحل العمل التي استغرقت ما بين سنة وسنة ونصف ساهم في تشغيل ما يقارب 900 مواطن من أبناء الجهة وبعد انتهاء فترة الأشغال واكتمال المشروع سيوفر فرص عمل دائمة بين 30 و40 مواطنا. إن رؤية مثل هذه المشاريع تجعلنا نشعر بالفخر ونوقن أن بلادنا تخطو خطوات حقيقية وثابتة في مجال الاستثمار.

اليوم، أنا أستنكر وأرفض بشدة كل خطابات التخوين والاتهامات الموجهة للنواب الذين يصوتون بالموافقة على هذه اللزمة ووصفهم بأنهم غير وطنيين أو أنهم يتاجرون بالشعب ويبيعون البلاد للأجانب ويفرطون في السيادة الوطنية، إن هذا الملف علمي وتقني بحت ويخضع للمنطق اللامعقول لتلك الاتهامات فالملف تقني وعلمي بالأساس.

نحن اليوم نعاني من مديونية وعجز طاقي بلغ 65% في الميزانية بعد أن كان في حدود 60% في شهر ديسمبر الماضي وفق ما صرحت به السيدة رئيسة الحكومة واليوم وصلنا إلى 65% وكل يوم نتأخر فيه يزداد الضغط على المالية العمومية نحن في اللجنة لم نتخذ قراراتنا بصفة منفردة، بل استمعنا إلى وزارة الصناعة ووزارة البيئة ووزارة التعليم العالي وعمادة المهندسين ومنظمة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بالإضافة إلى خبراء مستقلين لا ينتمون لأي إدارة أو وزارة وقد أكد الجميع أن هذا المشروع يخدم مصلحة الدولة العليا فهل يعقل أن يكون كل هؤلاء متآمرين؟

إن مشاريع القوانين هذه لم تأت من فراغ، بل عرضت على مجلس وزاري ومرت عبر السيدة رئيسة الحكومة وأحيلت إلينا من قبل السيد رئيس الجمهورية ولقد استمعنا للسيد كاتب الدولة في الجلسة التي عقدناها مع وزارة الصناعة بخصوص هذه اللزمات وبين في عرضه أن كل خطوة تمت بالمصادقة القانونية من قبل اللجنة العليا للإنتاج المستقل للكهرباء وهذه اللجنة تشرف عليها مباشرة السيدة رئيسة الحكومة.

وهنا أتساءل، هل أصبحنا جميعا خونة؟ وهل أصبحنا كلنا نبيع البلاد؟ إن هذه الاتهامات باطلة فمسألة السيادة الوطنية لا تتحقق بالتبعية الطاقية، نحن اليوم لا ننتج الطاقة، بل نستوردها بالعملة الصعبة فكيف أرفض مشروعا يقام على أرضي وأذهب للشراء من الدول المجاورة بسعر يتراوح بين 300 و400 مليم في حين يمكنني إنتاجه على أرضي بكلفة تتراوح بين 80 و120 مليم فقط؟ في الحقيقة هذا أمر يبعث على الحزن والألم إن ما يشاع هو مغالطات وتأجيج للرأي العام وضرب للمصلحة الوطنية للدولة إن السيادة الوطنية هي أول ما يتحدث عنه السيد رئيس الجمهورية، ولا وجود لسيادة وطنية بدون سيادة طاقية لذا كفانا تبعية.

إن البرلمان يرحب دائما بالمشاريع الاستثمارية وإلا فعلى ماذا سنصادق إن لم تصدر مثل هذه المشاريع؟ وكنا نوجه السؤال للسيد وزير التخطيط، أين هي استراتيجيتك؟ هذه هي استراتيجية أفق 2050 والآن عندما بدأت المشاريع تتجسد أصبحنا نقول إنها مغلوطة وأن من صاغوها باعة للوطن وأن الجميع متآمر هنا نقطة استفهام كبيرة، حقيقة، لصالح من يتم هذا التعطيل لمؤسسات الدولة؟ ولصالح من تطلق هذه الاتهامات؟

لقد سألنا في اللجنة منظمتي الـ "UTICA" و "CONECT" وطلبنا معرفة ما إذا كان المستثمرون التونسيون الذين تمثلهم هاتان المنظمتان قادرة على مجابهة كلفة هذه المشاريع فتبين أنهم لا يستطيعون تحمل كلفة إنتاج 100 ميغاوات التي تبلغ 300 مليار فما بالك بإنتاج 600 ميغاوات إذن، كيف أمنع مشاريع ستقام على أرض الوطن وتوفر فرص عمل لأبنائنا في المناطق الداخلية التي يعاني مؤشر التنمية فيها من الضعف وأبقى أسيرة شعارات فضفاضة وتأجيج للرأي العام؟ هذا أمر غير مقبول بتاتا.

نحن اليوم نتحمل مسؤوليتنا في خدمة هذه الدولة وقد أقسمنا على القرآن الكريم على ذلك أنا ممن تعلموا في تونس، تونس هي التي درستني حتى بلغت مرحلة الدكتوراه، واليوم أنا هنا لأخدم بلادي وحين أقسمت على القرآن كان ذلك بهدف خدمة الوطن وإن كانت هنالك ثغرات في عقود اللزمات فنحن نعمل وسنعمل على إصلاحها وتداركها ما زال ينتظرنا ما لا يقل عن 30 لزمة ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، بإمكانك مواصلة فكرتك السيدة مهى عامر، تفضلي.

السيدة مهى عامر

ما زالت هنالك 30 لزمة ستعرض مستقبلا على المجلس صغنا توصيات في اللجنة مفادها أن النقاط التي لاحظناها ليست خيانة، بل هي مجرد ثغرات تنظيمية في هذه العقود ونريد من خلال توصياتنا تداركها وإصلاحها في اللزمات القادمة فليس في الأمر أي تجاوز لا توجد مشاريع تبنى بشكل مثالي ومكتمل منذ المرة الأولى، بل نحن نبني ونصلح بالتوازي ودون أن نعطل عجلة البلاد.

إن كل 100 ميغاوات تدخل حيز الاستغلال تقدم إسهاما بنسبة 1.3 % في المخطط الاستراتيجي الطاقي لقد كانت نسبة إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في حدود 6% فقط واليوم بفضل تشغيل المشاريع الثلاثة في القيروان وسيدي بوزيد وتوزر ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 9.%

لدينا أهداف استراتيجية واضحة فبحلول عام 2030 يجب أن نصل إلى نسبة 35% وفي سنة 2035 يتعين علينا بلوغ نسبة 50%، وصولا إلى سنة 2050 حيث نستهدف تحقيق نسبة 80%...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة للنائبة المحترمة ريم الصغير، لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة ريم الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

سلاما على قلوب ضيوفنا الكرام، سلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد،

خمس لزمات مقدمة واضحة من حامي حماة السيادة الوطنية وحسب تقديرنا أنها تدخل في خانة الوقوف لإنعاش مؤسسات الدولة ومنها الشركة الوطنية للكهرباء والغاز.

عندما أرى لزمات تقول أن ملكية المنشآت مآلها الدولة التونسية فهذا شيء جيد، وعندما أرى معدات الربط كذلك تؤول التصرف فيها إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز، هذا شيء جيد أيضا، عندما نرى الانتقال الطاقي بالأرقام مقابل تخفيض في توريد الغاز الشيء الذي سيكون مخزونا من العملة الصعبة لا يمكنني إلا أن أوافق على هذه اللزمات وإنما اللغط الحاصل وإقالة السيدة وزيرة أه الصناعة والطاقة إنما هو فشل في تحقيق خطة اتصالية وإعلامية لم تصل للمواطن ولم تعط القدر الكافي لإبراز حدود وإيجابيات هذه اللزمات.

ومن خلالها أقول أن رؤية وزارة الاقتصاد والتخطيط في رؤية التنمية البشرية كذلك محدودة لأن اليوم وزاراتنا يمكنها أن تسير سيدي رئيس الجمهورية بكتاب دولة شباب وما اكتمال القمر سيدي رئيس الجمهورية في الانتقال الطاقي إلا بتثمين النفايات، تجربة تثمين النفايات وهنا أدعو إلى إنتاج الطاقة والوقوف كذلك مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز من خلال إعادة رسكلة وتثمين النفايات في المصب المراقب بالرحمة.

وعندما يلتقي كذلك الإبهام بالسبابة يأتي الوعد والوعيد من المجلس المحلي منزل بوزلفة -الميدة مع المؤسسة التشريعية الذين سعوا جاهدين إلى إيجاد مستثمر جدي وتونسي لطرح مصب المراقب للرحمة للانتقال الطاقي الجدي وما على وزارة الاقتصاد والتخطيط والبيئة إلا تذليل الصعوبات أمامهم ولا نستمر فقط في دراسة مخطط تنموي فقط. شكرا ودام عزكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة منال بديدة، ست دقائق.

أطلب من السادة النواب التأهب: حسن جربوعي، محمد علي فنيرة، ياسين ثم بلال. الكلمة للسيدة منال بديدة.

السيدة منال بديدة

بسم الله الرحمن الرحيم،

اليوم في مجلس نواب الشعب نناقش مشاريع قوانين للموافقة على لزمات إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، محطتين في سيدي بوزيد، محطتين في قفصة ومحطة في قابس واليوم أريد أن أوجه كلمتي للشعب التونسي الذي بلغ درجة من الوعي ولا أحد يمكنه استغفال أو يوجه له أفكاره.

مشاريع اللزمات التي وردت علينا اليوم للمصادقة عليها ثم ستحال لمجلس الجهات والأقاليم من أرسلها لنا أيها الشعب التونسي الكريم؟ أرسلها السيد رئيس الجمهورية وأريد أن أسألكم هل لديكم ثقة في رئيس الجمهورية أم لا؟ أنا عن نفسي لدي ثقة مطلقة في خيارات رئيس الجمهورية وتوجهاته يعني مستحيل رئيس الجمهورية اليوم يتخذ قرارا فيه نسبة ولو 1 بالمائة ضرر للشعب التونسي وبالنسبة لمن يهتفون أمام المجلس "يا مواطن إيجا شوف الخيانة بالمكشوف". أطمئنكم أن المواطن التونسي لا تنطلي عليه هذه المغالطات والشعبوية التي تحاولون بها إحباط من يؤدون عملهم ليلا نهارا من أجل مصلحة البلاد والعباد وأطمئنكم أن الخائن لم يعد يستطيع التستر بأي غطاء والشعب التونسي واعي يفهم كل المباريات وسيكون لكم بالمرصاد، وكل خائن نهايته المحاسبة وسيلفظه التاريخ.

بالنسبة إلى إنتاج الكهرباء في تونس فإن بلادنا تنتج 94% من الكهرباء من الغاز الطبيعي، وتعرفون كم كلفة الغاز على بلادنا وما هي الإشكاليات المطروحة خاصة في علاقة بالغاز الذي نستورده من الجزائر بنسبة 95% وأيضا نستورد ما بين 11 و14% من الكهرباء من الجزائر والكهرباء كذلك يمكن أن ننتجه من الطاقات المتجددة من الشمس ومن الرياح أو أيضا من النفايات وتكون كلفته على المواطن أقل بكثير من إنتاجها من الغاز، لكن هل بلادنا اليوم قادرة على إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة؟ هل بلادنا قادرة اليوم على الإشراف على المشاريع العملاقة في ظل نقص الأموال؟ هل لدينا طاقات بشرية وخبراء مختصون في هذا المجال؟

الشركة التونسية للكهرباء والغاز بديونها التي فاقت 4000 مليار و65% منها لمتأتية من ديون المصانع والمنازل و45% منها للمؤسسات العمومية، هل هي قادرة على أن تستثمر في إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة؟ وإذا كنا نريد اسناد هذه المشاريع إلى شركات تونسية فهل لدينا اليوم في القطاع الخاص مستثمرون تونسيون قادرون على تمويل هذه المشاريع؟ نحن نتحدث عن 500 مليار للمحطة الواحدة، وإذا كانت لديهم الأموال فهل لديهم الخبرة في هذا المجال؟

اليوم لا أريد أن أقول أن بلادنا عاجزة، لكن بلادنا غير قادرة على توفير حاجياتنا كاملة من الكهرباء وبأسعار معقولة فأنتم تشاهدون أن انقطاعات الماء سببها الكهرباء، في فصل الصيف الانقطاعات المتكررة للكهرباء وتشكيات المواطنين من أن أجهزتهم الكهربائية التي أتلفت نتيجة الانقطاعات المتكررة.

اليوم لدينا مرضى بالسرطان وغيرهم تتعكر حالتهم لأن المكيفات تنقطع عليهم في فصل الصيف وأجهزة التنفس أيضا، اليوم في جهاتنا لا نستطيع تشغيل الأجهزة الكهربائية كلها في الوقت نفسه، تشغل مجفف الشعر والفرن في نفس الوقت يتوقف عداد الكهرباء عن العمل وأكثر كلمة نسمعها في ديارنا أعد تشغيل عداد الكهرباء.

ومنذ سنة 2021 توجهت بلادنا إلى إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة وليست هذه أول مرة تمرر فيها هذه القوانين، ففي سنة 2021 مرر رئيس الجمهورية بمراسيم موافقة على إحداث أربع محطات مشابهة واليوم هذه المحطات وقع تدشينها في المزونة وبرج بورقيبة وغيره واليوم في نفس التوجه سنصادق على إحداث خمس محطات أخرى. أتمنى حقيقة أن لا تنساق الناس وراء دعوات الشيطنة واتركوا الناس تعمل وتضيف للبلاد.

المشكل اليوم إذا أسندت المشاريع العملاقة إلى المستثمرين التونسيين قيل فساد ومحسوبية وإذا أسندت إلى الأجانب قيل استعمار وإذا أسندت إلى " STEG" قيل بيروقراطية مقيتة، يعني نغلق الباب أمام الجميع ولا نعمل، فرجاء تجاوزوا عقدة الأجنبي والاستعمار، فما من أحد جاء ليستعمرنا، بلادنا ذات سيادة وأعلى هرم في السلطة متمسك بسيادتنا ونحن كخبرات أو كموارد مالية غير قادرين على بناء بلادنا بمفردنا وأي بلد في العالم الثالث لم يتقدم إلا عندما فتح باب الاستثمار الأجنبي على مصراعيه.

علينا أن نبذل عملا أكبر حتى لا نعود في حاجة إلى الأجنبي ليبني لنا بلادنا وإذا نظرنا إلى بلدان تشبهنا في النمو، فالقاهرة مثلا ليلا كأنها نهارا، مدينة مضيئة كامل الليل و45% من إنتاج الكهرباء فيها من الشمس والرياح وتشرف عليها شركات دولية أجنبية. الجزائر، بالرغم من أنها بلاد الغاز تنتج تقريبا 15% من الكهرباء من الشمس. المغرب تنتج 45% من الطاقات المتجددة وتطمح إلى 52% في أفق سنة 2035.

وليس في الطاقة فقط ففي أي مجال الأجنبي عندما يأتي ليستثمر في بلادنا فهو سيربح ونحن أيضا سنربح خبرة ونربح طاقة تشغيلية ونربح تحسين نمط الحياة وتحقيق الرفاه ونربح جودة الحياة وتصبح

بلادنا وجهة للسياح والمستثمرين حينها لن يغادرنا أبناؤنا بحثا عن الفرص لأنها ستكون موجودة في بلادنا.

يعني كفاكم خطابات شعبوية، لم يقم أحد برهن البلاد ولستم أحرص منا على مصلحة الشعب وأتمنى أن نجد مثل هذه المشاريع في كل المجالات الصناعة والفلاحة والنقل وغيره وإذا كنتم حقا تخافون على مصلحة البلاد فاذهبوا وسددوا ديونكم تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز 4 آلاف مليار انظروا كم من مشروع يمكن للشركة التونسية للكهرباء والغاز أن تنجزه إذا استخلصت ديونها.

في الأخير، أنا أكن كل الثقة للشعب التونسي الذي لن ينساق وراء أشخاص لا تفهم وتشيطن لغاية في نفس يعقوب، أنا تقريبا حضرت كل الجلسات ولم أتغيب عن أي جلسة، وقلبي مطمئن لهذا التمشي، فهذا أحسن تمشي فيه بلادنا وإن شاء الله القادم أفضل والله ولي التوفيق.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

إن شاء الله يا رب، الكلمة للنائب المحترم حسن جربوعي عن كتلة الأحرار، خمس دقائق، تفضل.

السيد حسن جربوعي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة الوفد المرافق ونتمنى من الله أن يقويك على هذه المهمة،

في البداية، قبل أن أبدأ في مشروع القانون هناك سؤال يطرح، مجلس نواب الشعب اليوم سيبقى "para choque" لهذه الحكومة أم ماذا؟ إذا كان مشروع قانون بهذا الحجم لا تنتظره فقط تونس، بل العالم بأسره يتابع مشروع قانون الانتقال الطاقي، ثم يقع على الساعة الرابعة والنصف صباحا إعفاء وزيرة الصناعة.

سيدي الوزير، والله سؤال أريدك أن تجيبني عنه لأن أي إنسان عادي وحتى نحن كنواب اليوم ما المقصود بإعفاء وزيرة فجر مشروع قانون يهم البلاد التونسية؟ هل الوزيرة تم إعفاؤها على حسب هذا المشروع والإخلالات التي فيه؟ نسبة كبيرة تتبع هذه القراءة، هناك قراءة أخرى مفادها أن هناك أمورا لا نعرفها لأننا كنا نستطيع أن نعرفها قبل ثلاثة أيام وبعد مشروع القانون أما ليلة هذا المشروع فالأمر يثير عديد نقاط الاستفهام واليوم مجلس النواب هو الذي يدفع ضريبة هذا الفشل الحكومي وأعيد القول الفشل في اتخاذ بعض القرارات.

فيما يخص المشروع المطروح علينا اليوم، من الناحية القانونية، القانون عدد 12 لسنة 2015 المؤرخ في سنة 2015 يتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة، عندما نمر إلى الفصل 40 والفصل الرابع فيما يخص المخطط الطاقي من 2015 إلى 2026 أي 11 سنة إلى اليوم هذا المخطط لم ينجز، ليست ضريبة سيدفعها مجلس النواب، الوزارة منذ 11 سنة وفي الفصل الرابع الذي ينص على أنه في ظرف خمس سنوات يجب أن يكون هذا المخطط الطاقي موجودا لكنه إلى اليوم غير موجود فمن المسؤول؟ هل سنتحمل نحن أيضا هذه المسؤولية؟

بعض المسؤولين اليوم، وأنا سأنتقل إلى الحروب الموجودة، وللأسف اليوم عندما نرى بعض المسؤولين في البلاد التونسية يقول لك أن الحروب الموجودة اليوم لن تؤثر على البلاد التونسية وأنا أتحدث عن الطاقة الأحفورية وقد تحدثنا في هذه المقاعد مع السيدة الوزيرة التي تم إعفاؤها عن الأخطاء الموجودة وشبهات الفساد فيما يسمى الشعال، تحدثنا وقدمنا الأرقام، لكن للأسف الحكومة لم تمضِ في بعض القرارات وقدمنا حتى "flash disque" وأوراقا وإثباتات بالإخلالات الموجودة.

الإخلال ليس في الوزير اليوم الإخلال فيما خلف الوزير، لأن الوزير لا يحمل كل الإشكاليات وحده، اليوم المديرين العامين الموجودين في الوزارة مع احترامي للبعض، لكن بعض الأشخاص تحوم حولهم شبهات وهم السبب فيما نعيشه اليوم في هذا الموضوع وفي قطاع الطاقة الموجودة في البلاد التونسية، اليوم كيف يكون العالم كله يمر بأزمة إلا تونس اليوم في حالة صمت ويخرج آخر مدير عام ليتحدث بأن تونس غير متأثرة بالتغيرات وبالحروب في الشرق الأوسط، في حين أن أغلب دول العالم إيطاليا وإسبانيا وهي من أكبر دول العالم تمر بأزمة إلا نحن في تونس لا نمر بمشكلة ولا نتحدث في هذا الموضوع، ولا يتم التطرق إليه.

إذا رفعنا شعار التعويل على الذات، فما هو التعويل على الذات؟ وبعض المسؤولين اليوم والله العظيم لا يرتقون إلى درجة المسؤولية، نحن مع الجزائر دولة شقيقة وصديقة الهم الوحيد لديهم حذف التبعية للجزائر، هناك أمور تمس حتى بالدبلوماسية والعلاقة بيننا وبين الدول الشقيقة.

اليوم رجائي سيدي الوزير وأنا أتحدث في شخصي اليوم، في هذا المجلس أقسمنا على القرآن بالولاء للوطن وكل ما ينفع البلاد سنمضي فيه بعيدا عن الغوغاء وبعيدا عن بعض الأبواق الناهقة وبعيدا عن كل شيء، أنا استمعت إلى زملائي وأكن لهم كل الثقة، اطلعت على تقارير اللجنة وحضرت اليوم الدراسي وعندي ثقة في أعضاء اللجنة وأتوجه لهم بالشكر لأنهم عملوا ليلا نهارا على المشروع وعلى هذه التقارير.

سيدي الوزير، الحمل موجود على عاتقكم وأنا في شخصي تصويتي مرتبط بالاستماع إلى إجابات وزير الاقتصاد والتخطيط في هذا المشروع لأن عدة أسئلة من قبل عديد الزملاء وأنزه كل الزملاء وكل زميل تحدث كان في سياق معين مع وضد.

إجابة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط بالنسبة لي شخصيا ستكون هي الفيصل في أخذ القرار بشأن مشروع مفصلي للبلاد التونسية وللاقتصاد التونسي وللاستثمار وجلب المستثمرين واليوم بالفعل للتعويل على الذات وبناء سيادة وطنية. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الآن الكلمة للنائب المحترم ياسين مامي، ست دقائق، تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والسيد كاتب الدولة وكل الوفد المرافق،

نحن نناقش اليوم خمس مشاريع قوانين تتعلق بالموافقة على اتفاقيات لزمات إنتاج الكهرباء في إطار البرنامج الوطني لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، لا بد أن نعرج في البداية إلى الجدل الذي رافق مناقشة مثل هذه القوانين على غرار العديد من القوانين الأخرى والذي في اعتقادي أن الوضع الراهن والصعوبات التي نعيشها اليوم تتطلب منا بل تفرض علينا أن نغير "logiciel" التعاطي مع الملفات

الحساسة التي تهم اقتصادنا وواقعنا المعيشي لأنه لم يعد ممكنا في كل مرة أن نحيد عن جوهر الموضوع ونركز كل طاقتنا على الخونة واللوبيات ومن يدعي بالوطنية أكثر من غيره. وبما أن العبرة بالنتيجة فإن النتيجة والواقع اليوم يقول أننا لا نجد حلولا كبيرة لمشاكلنا وحلولا يلمسها المواطن، بل بالعكس المشاكل تكبر في ظل عالم متغير ووضع إقليمي ودولي متقلب.

وبالرجوع إلى هذه الاتفاقيات المعروضة علينا، لا يخفى عن أحد اليوم أن ارتهان تونس للغاز المستورد لتوريد الكهرباء لاستهلاكنا المنزلي وتشغيل المعامل وغيره مثل استنزاف كبير للاحتياطي من العملة الصعبة، إنتاج كيلووات ساعة ضوء من الغاز كلفته 300 مليم، عجزنا الطاقي بلغ 65% وهو ما أرهق ميزانية الدولة، دعم الدولة للطاقة ارتفع إلى 7112 مليون دينار سنة 2025.

تونس تعاني من عجز طاقي يبلغ 6.3 مليون طن مكافئ نفط بسبب ارتفاع الاستهلاك الوطني وعليه على تونس الخروج من مأزق التبعية الطاقية، فنحن اليوم بموقعنا الجغرافي لدينا كنز كبير من الطاقة الشمسية والريح وعلينا حسن استغلاله. والطاقة اليوم التي لا نستطيع استغلالها كأنها غير موجودة، تأخرنا كثيرا في الانتقال الطاقي وعلينا أن لا نتأخر أكثر.

استمعنا وتابعنا في الأشهر الأخيرة دولة شقيقة قررت حكومتها إطفاء الكهرباء في كامل البلاد من الساعة الحادية عشرة ليلا، ضحوا بالسياحة والتجارة من أجل إكراهات الأزمة العالمية وارتفاع الأسعار، اليوم تونس أمام إكراهات كبيرة، انقطاعات الكهرباء في فصل الصيف، لا نريد رؤية تونس في الظلام في الليل، لا نريد للمواطن أن يدفع تبعات الأزمة العالمية.

الدولة في استراتيجيتها للانتقال الطاقي وإنتاج الكهرباء عبر اللزمات خاصة إنتاج 1700 ميغاوات، اللزمات المعروضة علينا اليوم هي لـ 598 ميغاوات، يعني ما زال معروض 1200 ميغاوات مفتوحة للجميع لـ "STEG" وللمستثمرين التونسيين وللأجانب، المطروح اليوم أمامنا هي لزمات أطلقتها الدولة لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة لفائدة "STEG" وتتحمل الشركة المنتجة كراء الأرض التي ستقام عليها الألواح الشمسية.

تلتزم هذه الشركات ببيع الكهرباء حصريا لـ "STEG"، تتحمل الشركة المنتجة كلفة الربط مع "STEG"، سعر البيع من 98 مليم إلى حدود 124 مليم من الكيلووات في الساعة عن طريق هذه اللزمات يعني سنجني 200 مليم على كل كيلووات ساعة تنتجه لنا هذه الشركات.

كل ميغاوات ننتجه محليا من الشمس هو عملة صعبة تبقى في خزينة الدولة لتوجه لدعم الغذاء والصحة والتعليم والتكنولوجيا، لكن اليوم نحن أمام إكراهات حقيقية لأن بالتمعن في عديد البنود في هذه الاتفاقيات نقول كان بالإمكان إيجاد صيغ قانونية أخرى، هناك العديد من الهواجس والثغرات والتساؤلات التي أشار لها الزملاء النواب، ولكن مع الأسف هذه الاتفاقيات المعروضة المصادقة عليها تكون بالموافقة أو الرفض وغير قابلة للتعديل.

اليوم المواضيع التي تهم الطاقة هي مواضيع تهم كل الشعب التونسي وكان من الأولى والأحرى أن نتمعن فيها أكثر والنقاش لأن هذه المواضيع تهم الجميع خاصة عندما نقول أن هذه الشركات تستغل هذه العقود اليوم لمدة 25 أو 30 سنة ثم سترجع محليا، نعلم أن اللوحات سيتم استعمالها في مدة معينة، نعلم أنه بعد عودتها إلينا محليا لن تستغلها "STEG" مباشرة، فقد تحتاج ربما إلى صيانة أو تحتاج إلى تغيير.

في الحقيقة هناك العديد من التساؤلات والهواجس والمخاوف والثغرات التي تمت الإشارة إليها أن تكون لدينا فيها التزامات وأجوبة واضحة ترفع هذا اللبس وشكرا.

السيد نائب رئيس مجس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم بلال ابن المشري، خمس دقائق.

السيد بلال ابن المشري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالوفد الحكومي،

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

السيد كاتب الدولة وكل إطارات وزارة الطاقة،

في البداية أنا متأسف أننا نناقش قوانين لزمات في 2026 أو قوانين أنا كنت واضحا في توصيفها ووصفها بالاستعمار الطاقي عندما كنا نحلم بالسيادة الطاقية، عندما ألقينا اللوم على من جددوا عقود الثروات الوطنية بدون مراعاة مصلحة الجانب التونسي وجددوا لهم العقود في 2014 وغيره ومنذ ذلك التجديد عندما اطمئنوا على بقية الثروات بمقاطعها وكل الثروات الكلاسيكية حينها بدأت هذه الجهات المالية الدولية بالعمل على الطاقات المتجددة في تونس، بقيت فقط الشمس، نعم، الشمس تباع، نعم الشمس في هذه الدول وفي هذه التجارب هي قاطرتنا للسيادة الطاقية وخطوتها الأولى، نعم الشمس والرياح.

أريد أن أقول أن الوقت لا يكفي لذلك سأحاول أن أعدد بعض الخروقات والبنود المذلة في هذه الاتفاقية من التسعيرة إلى سلب السلطة التونسية والتقاضي في التحكيم الدولي إلى شكل الاتفاقية أصلا ليس باللغة العربية والتحكيم بلغة أجنبية ولا نملك نسخة باللغة العربية ولم تمدونا بها.

يتحدث عن الشعبوية باختصار شديد، لقد قرأت هذه الاتفاقية حرفا حرفا 1859 صفحة قرأتها ولا يمكن لأحد أن يزايد علي من قرأ فقط صفحات شرح أسباب فيها مائة مغالطة، بالتالي، لسنا هنا للمزايدة بل نتحدث عن المصلحة الوطنية وليس لدي أي صالح وأعرف مدى "pouvoir" نفوذ هذه المؤسسات الدولية ولست أنا من يقول ذلك، بل المجلس الوزاري عندما نقول اخلالات المتعلقة بالقانون عدد 12 لسنة 2015 وهو قانون جزء كبير منه يسلب السيادة الوطنية لكن فنتحدث عنه على الأقل في بنوده التي تستحق الذكر مثل المخطط الطاقي الذي يفرض عليك القانون مخطط طاقي.

تمديد اللزمات عشر سنوات لماذا؟ مستحيلة عشر سنوات؟ كيف جاءت عشر سنوات؟ دعوا كلامي جانبا، المجلس الوزاري نفسه والسادة الوزراء ذكروه والسيدة وزيرة المالية والسيد وزير التجارة وقالت من غير المعقول عشر سنوات ولا بد من إجراء حسبة مالية وحساب مالي لمدى الإضرار بالشركة التونسية للكهرباء والغاز ولم تجر هذه الحسبة فعليا ولم تنشر وقد طالبناكم به، هؤلاء وزراء وأنتم تعرفون أن السيدة وزيرة المالية السابقة أو السيدة وزيرة التجارة لم يسبق لي أن شكرتها وهي وزيرة، ولكنني أشكرها على هذا.

السيد رئيس الشراكة بين القطاع العام والخاص يرجع بالنظر إليكم السيد وزير الاقتصاد والتخطيط، اعتمد وقال لا بد من اعتماد

الفصل 18 من القانون عدد 23 لسنة 2008، القانون ينص على أنه لا يمكن التمديد لأكثر من ثلاث سنوات ولا يتجاوز ثلاث سنوات، لمصلحة من عشر سنوات؟ ثم نقول كلفة مزينة وبأرقام خاطئة وهذا مخالف لكل القوانين.

اليوم أؤكد أن الجميع يتحمل المسؤولية لا أحد يتهرب من المسؤولية، لغة التهرب من المسؤولية ليست لغة مسؤولي دولة، على الجميع تحمل مسؤولياتهم واليوم التصويت بنعم يعني الارتهان لشركات أجنبية لكي تبيعنا شمسنا بالعملة الصعبة، ليس صحيح إدخال العملة الصعبة، بل ستصدر العملة صعبة "sans impôts" 0 بالمائة ضرائب و0 بالمائة ديوانة، 0 بالمائة "TVA" والشركة التونسية للكهرباء والغاز لا تتمتع به.

لا يمكن أن تقنعونا بأن " STEG International" مثال يحتذى به في الاستثمارات في إفريقيا أصبحت غير قادرة ولا يمكن أن تقنعونا بأننا أنتجنا في سنة 2025 بين "STEG" والخواص 200 ميغاوات ثم نصبح اليوم غير قادرين.

السيد الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز استمعت إليك جيدا في اللجنة: لسنا قادرين على الإنجاز، ولسنا قادرين على التمويل، ولسنا قادرين على أي شيء، السيد المدير العام أنا أتساءل: لماذا أنت هناك إذن؟ "STEG" التي أسستها الدولة التونسية برجالاتها، بعد بضع سنوات من الاستقلال أنجزت تلك الإنجازات العظيمة كلها فهل أصبحنا اليوم بعد سبعين سنة من الاستقلال عاجزين أم أن العجز في المسؤولين؟ أم أن العجز في مصالح البنك الأوروبي.

السيد كاتب الدولة، كنت مكلفا مع البنك الأوروبي للتفاوض مع تونس واليوم أنت تتفاوض باسم تونس مع البنك الذي يمول هذه المشاريع، أليس هذا تضارب مصالح؟ أكثر من هكذا تضارب مصالح؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الأخيرة للسيد محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة، له سبع دقائق، تفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومرحبا بالسيد كاتب الدولة للطاقة وبجميع الطاقم المرافق لهم،

الوطنية اليوم السيد الرئيس ليست حكرا على نائب دون آخر، لسنا نواب وطنيين ونواب غير وطنيين ولا إدارة وطنية وإدارة غير وطنية اليوم، هذا أكبر خطأ يناقش تحت قبة هذا المجلس، كلنا نحب بلادنا وكلنا نخدم بلادنا.

كل من يعارض هذا المشروع بعلة السيادة الوطنية هي كلمة حق أريد بها باطل تحت هذه القبة، الدفاع الحقيقي عن الأمن القومي وعن الأمن الطاقي للدولة التونسية يمر عبر المصادقة على هذه المشاريع ودعمها.

أما عن الجدل الحاصل حول هذه المشاريع، خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي أقول لهم تعالوا واقرؤوا الاتفاقية حكموا عقولكم وكفانا من جريدة قالوا.

بحكم أني مقرر لجنة الطاقة وتكويني تقني بامتياز وأعتبر نفسي بكل تواضع على علم بهذه المشاريع وبالموضوع بصفة عامة، الموضوع تقني بامتياز لا يستحق إيديولوجيا ولا يستحق سياسة. إنتاج الكهرباء من الغاز الطبيعي اليوم بـ 300 مليم وشرائه من الخارج بـ 300 مليم وشرائه من اللزمة بمعدل 110 أي بمقدار الثلث فبدل أن نشتري بـ 300 سنشتري بـ 110.

النقطة الثانية، العجز الطاقي للدولة التونسية يبلغ 65% أي سيادتنا الطاقية في بلادنا 35% فقط بمقدار أربعة أشهر فقط كهرباء والبقية نكملها باعتماد الشموع، عندما نستورد لن نتحدث عن سيادة طاقية ولا عن أمن طاقي، بل نتحدث عن تهديد الأمن الطاقي عندما نستورد.

اليوم، تعبئة الموارد من الخارج أخطر من هوية صاحب اللزمة، هذا هو الخطر على الدولة التونسية.

إنتاج هذه اللزمات سيكون 600 ميغاواط وسيوفر استهلاك 250 ألف مسكن. ستساهم هذه اللزمات في تخفيض واردات الغاز بقيمة 11.2% مما استوردناه في السنة الفارطة أي أننا سنستورد غازا أقل بـ 11.2% وهذه اللزمات ستوفر تحقيق اقتصادي للشركة التونسية للكهرباء والغاز بما قدره 300 مليون دينار وستجنبنا هذه اللزمات انبعاثات كربونية بما قدره 720 ألف طن سنويا وتمكننا أيضا من توفير طاقة متجددة بقدر6.6 بالمائة من استهلاك تونس ونحن اليوم 9 بالمائة وعندما نضيف 6.6 سنصل إلى 15.6% وهو معدل الإنتاج العالمي. هذا يمكننا من منافسة الدول الأخرى وأن نكون في مراتب متقدمة.

سابعا، يتكفل صاحب اللزمة بربط المشروع وهذا يدخل في الشبكة ويقويها.

ثامنا، ثمن اللزمة 110 وسيبقى لمدة 25 سنة، هل 110 مليم بعد 25 سنة كم ستكون قيمتها؟ 30 مليم صحيح بالعملة الصعبة، ولكن بعد 25 سنة لن تساوي شيئا، التجهيزات اليوم التي ستكون موجودة والتي ستنتج ستبقى لتونس بالدينار الرمزي ستتمتع بها "STEG" وفي صورة عدم الحاجة إليها يمكن إرجاع الموقع إلى ما هو عليه، لكن كنا مع السيد رئيس اللجنة وتحدثنا على مستوى اللجنة وقمنا ببحث أن هذه التجهيزات قادرة على تجاوز 40 سنة ولا ينخفض إنتاجها عن 20% فقط.

عاشرا، هذه الشراءات تشتريها الدولة والشبكة ملك للدولة والتوزيع خاص بالدولة، هذه هي السيادة الوطنية وليس ما نتحدث عنه.

بهذه اللزمات نستطيع على المدى البعيد والمتوسط أن نجني تقريبا 2000 مليار في ميزانية "STEG"، "STEG" اليوم ندعمها من ميزانية الدولة بـ 4000 مليار يعني ميزانية الدولة ستسترجع اليوم 2000 مليار على المدى المتوسط والبعيد، هذه هي إنجازاتنا.

تحدثوا عن الإعفاء الديواني، نجيبهم "c'est une unité fonctionnelle" كل من يأتي بأي مصنع أو "usine" أو أي " unité fonctionnelle" في تونس يتمتع بالإعفاء الديواني.

تحدثوا عن الإعفاء الضريبي، نذكرهم بأن كل اللزمات موجودة في مناطق ذات مؤشر تنمية منخفض، توجد في سيدي بوزيد وفي قفصة، موجودة في قابس.

الانتقال الطاقي اليوم ليس له تأثير فقط في الطاقة، بل هو أيضا تطوير من الاقتصاد التونسي، جلب للمستثمرين الأجانب اليوم لتوفير مواطن الشغل.

أساندكم في وجود بعض الهنات لهذه اللزمات نتداركها مع بعضنا لكن لا نسقطها، نقول كلاما مع الدولة التونسية، عند خروج أول اللزمات شارك معنا 36 مشاركا وفي المرة الثانية شارك معنا 20 وفي المرة الثالثة تقريبا ثلاثة فقط، هل تريدون أن لا يأتي أحد للبلاد؟ هؤلاء المستثمرين الذين يتم تخويفهم، لن يستثمر أحد في هذه البلاد.

اليوم النواب وطنيون والنواب يخافون على بلادهم والنواب يراعون مصلحة الوطن والنواب أقسموا على القرآن بالإخلاص في العمل لهذه الجمهورية ولهذه الدولة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، شكرا لك شكرا لك ولكافة الزميلات والزملاء على مداخلاتهم الثرية والقيمة.

السيد الوزير نرفع الجلسة ونعود إن شاء الله على الساعة السادسة مساء.

(كانت الساعة الخامسة وعشرين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشاريع القوانين

(كانت الساعة السادسة والربع مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

استئناف الجلسة والآن الكلمة إلى السادة ممثلي الحكومة للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب، فليتفضلا.

السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا جزيلا السيد رئيس مجلس نواب الشعب ولمكتبكم الموقر على برمجتكم لهذه الجلسة الخاصة بقطاع هام للاقتصاد الوطني ولهدف أهم وهو تحقيق السيادة الطاقية والأمن الطاقي.

شخصيا لم أكن أتصور الثلاثاء الفارط حين طرحت الموضوع بصفة عفوية خلال جلسة المصادقة على اتفاقية التمويل الخاصة بالسكة الحديدية لنقل الفسفاط، لم أكن أتصور بأن الأمور ستكون بمثل هذه السرعة، وقتها طلبت من سيادتك أن نسرع النظر في هذه القوانين لأهميتها للاقتصاد الوطني وحقيقة فوجئت مفاجأة سارة حين قلت سيادتك في الغد لدينا اليوم الدراسي وبعدها سمعنا أنه تمت برمجة هذه الجلسة العامة في آخر الأسبوع، شكرا جزيلا السيد الرئيس وشكرا لمكتبكم.

شكر كبير للسادة رؤساء وأعضاء لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة فيما يخص التقرير الخاص بالمشاريع ولجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية فيما يخص الملحق بالتقرير على قيمة العمل المنجز، ربما تعودت أن أقرأ التقارير حول مشاريع القروض وحول مشاريع قوانين المالية وهي أول مرة أتعرض فيها لقراءة تقرير حول مشروع اتفاقيات لزمات تهم استثمار وتشرفت كثيرا بقراءة محتوى التقريرين الذي يجيب تقريبا على كل الأسئلة التي طرحت خلال الجلسة.

مهم الإشارة إلى أنه خلال المرحلة الإعدادية للتقرير تم الاستماع إلى الوزارة المكلفة بالطاقة عن طريق السيدة الوزيرة السابقة وعن طريق السيد كاتب الدولة وإلى ممثلي القطاع الخاص "UTICA/CONECT" وإلى ممثلين عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وإلى وزارة البيئة عن طريق السيد وزير البيئة وإلى عمادة المهندسين التونسيين، الطرف الإداري أيضا طرف فني علمي وقد أجمع كلهم وأعطوا عديد المؤيدات العلمية والخاصة بالاقتصاد التونسي حول عدد كبير من الجوانب الفنية والقانونية المتعلقة بالاتفاقيات ودار بينهم وبين السيدات والسادة النواب نقاش ثري أدى إلى الفهم الموضوعي وسطر على الموضوعي لعديد المعطيات. كما أكدوا على أهمية هذه الاتفاقيات في التسريع في الانتقال الطاقي الذي يمثل عماد السيادة الوطنية في هذا المجال فدون انتقال طاقي لا توجد سيادة طاقية.

ومن هذا المنبر وحتى تعم الفائدة أدعو كل التونسيين والتونسيات المهتمين بموضوع جلسة اليوم إلى الاطلاع على محتوى التقريرين، أيضا شكر كبير إلى كل السيدات والسادة النواب المحترمين على التدخلات مهما كانت الاختلافات بينها وخاصة تلك التي ابتعدت عن منطق التخوين والتي ابتعدت عن منطق تحديد معايير لتوزيع درجة الوطنية وكذلك تلك التي ركزت على المصلحة العليا للوطن دون الدخول في اعتبارات إيديولوجية دفن التاريخ العديد منها.

وقبل أن أحيل الكلمة إلى السيد كاتب الدولة الذي نشكره حقيقة كزميل وككفاءة وطنية على كل المجهودات التي قام بها أثناء النقاش حول هذه الاتفاقيات للإفادة حول عدد من الأسئلة، اسمحوا لي السيد رئيس المجلس والسيدات والسادة النواب المحترمين بالتطرق إلى العناصر التالية:

أولا، موضوع السيادة الوطنية أعيد وأقول لا توجد سيادة وطنية بدون سيادة طاقية واليوم الانتقال الطاقي عنصر أساسي لتحقيق السيادة الطاقية والأمن الطاقي، اذن لتحقيق السيادة الوطنية.

عديد الآليات موجودة لتحقيق الأمن الطاقي من بينها آلية اللزمات وهي آلية مفتوحة للمستثمرين أجانب كانوا أم تونسيين، الاقتصاد التونسي مفتوح في إطار الحفاظ على السيادة الوطنية على التعامل مع الخارج في التجارة وفي الاستثمار والسياحة والبحث العلمي وفي غيرها من المواضيع.

إذن الانفتاح على الاستثمار الخارجي فيما يهم قطاع الطاقات المتجددة هو خيار لا يتعارض مع السيادة الوطنية وكل التحوطات صارت في إطار الإعداد للاتفاقيات الخاصة باللزمات، ارجعوا واقرأوا بكل موضوعية فصول الاتفاقيات ولن تلاحظوا أن هناك اعتداء على السيادة الوطنية، تقول لي 20 أو 25 أو 30 سنة، أقول لك هذا في أي لزمة وحتى إن تأخذ لزمة من البلدية فستتفق مع البلدية لمدة ثلاث سنين أو عامين أو أربع أو خمس سنوات لأنك تبحث عن أن يكون الاستثمار مربحا أو أنك لن تستثمر.

وفي مثل هذه الاستثمارات الضخمة التي فيها مبالغ كبيرة لا يكون المستثمر مهتما بالاستثمار إذا لم تترك له فترة زمنية يمكن أن يرجع له "un retour sur investissement"، قالها منذ حين أحد السادة النواب وأشاطره في هذا مائة بالمائة، قال المستثمر ليس جمعية خيرية سواء كان تونسيا أو أجنبيا، فالمستثمر يريد أن يربح ويجري حسابه يقول المختصون " il va calculer le taux de rendement interne" ويحسب فيه عمر الاستثمار وفيه السعر الذي سيبيع به وفيه سعر الفائدة التي يقترض بها الأموال حتى يمول استثماره وغيرها، إذا وجد " rendement net positive sur la durée de l'investissement" فيقول أجل سأستثمر وهناك من يقارن هذه النسب في مختلف جهات الجمهورية أو في مختلف مناطق في العالم ويختار ربما المكان الذي يناسبه أكثر أخذا في الاعتبار لعديد العوامل.

إذن هذا لا يتعارض في شيء مع السيادة الوطنية وأعتقد ربما أنه لا أحد قادر على إعطاء دروس في السيادة الوطنية والحفاظ عليها والتي جعل منها سيادة رئيس الجمهورية محورا أساسيا في العمل الحكومي وفي كل مرة نتقابل معه إلا ويؤكد على ضرورة احترام السيادة الوطنية واحترام المصلحة العليا للوطن في النقاش مع كل الشركاء تونسيين أو أجانب مستثمرين كانوا أو ممولين.

طرح موضوع آخر، قراءات خاصة بإعفاء السيدة وزيرة الصناعة في علاقة بالموضوع وقالتها السيدة النائبة منذ حين أنا تم تعييني لحضور لهذه الجلسة، أعتقد السيد الرئيس منذ يوم أمس أو ربما قبل يوم أمس أتى تعيين السيد وزير الاقتصاد كعضو في الحكومة ولأنه أيضا موضوع اقتصاد بامتياز سيكون برفقة السيد كاتب الدولة لطرح موضوع هذه الاتفاقيات أمام مجلس النواب والسيد كاتب الدولة لدى وزيرة الاقتصاد الصناعة والطاقة والمناجم المكلف بالطاقة هو المكلف بالملف وجاء معه السيد وزير الاقتصاد كعضو في الحكومة لأنه شأن اقتصادي.

إذن هناك قراءات في كل الاتجاهات ولا علاقة لها بالواقع وأعتقد أن هذا توضيح هام جدا لأنه ورد على لسان بعض النواب وخاصة أحسست النواب المترددين ونشكرهم حقيقة لأن هناك تدخلات ممتازة جدا اليوم على المستوى الموضوعي وعلى المستوى الفني وعلى المستوى التقني، فقط ربما للذكر المداخلة الأولى والمداخلة الأخيرة وكانت بينهما عديد التدخلات التي فيها "argumentaire objectif" يتحدث عن هذه الاتفاقيات كانت ممتازة، ابتعدوا عن كل ما هو إيديولوجي وذهبوا بصفة مباشرة إلى ما يهم الاقتصاد الوطني اليوم.

إذن قلت بأن هناك مساندين للاتفاقيات والمترددين وإن شاء الله بهذا التدخل وبتدخل السيد كاتب الدولة فيما بعد يتحول التردد إلى سند لهذه الاتفاقيات وبالطبع هم أحرار في مواقفهم وربما المهم هذا اليوم أنه يجب من خلال تواجدنا تحت قبة البرلمان أن نبين للشعب التونسي وهناك نقاش مبني على معطيات موضوعية وجوانب إيديولوجية وكل فرد حر في ذلك، لكنه يحترم الآخر. كلنا هنا أعتقد لمصلحة تونس ولمصلحة هذا الوطن، كل شخص لديه "l'ongle d'analyse" وكل هذا لا يؤثر، المهم أن نخرج بصورة طيبة جدا لدى المواطن التونسي تريه عديد الصور القديمة التي سئم منها.

إذن الموضوع الآخر هو الاستثمار الأجنبي كما قلت تونس بلد منفتح للاستثمار الأجنبي وقد كرر عديد من السيدات والسادة النواب وقالوا وزير الاقتصاد والتخطيط أين قانون الاستثمار؟ وأين الاستثمار؟ في الاستثمار الأجنبي عندنا اليوم تقريبا أكثر من 4000 مؤسسة أجنبية تشتغل في تونس وفي كل القطاعات ونفخر بهذا لأنها تحت التشريع التونسي، يطبق عليها التشريع التونسي في التشغيل والصرف والجباية، تشغل التونسيين وكوادر عليا من الكفاءات التونسية، تساهم بكثرة في التصدير وهذا ما نبحث عنه ونود أن نكثر منه وقطاع الطاقة وتوابعه هو من القطاعات التي يهتم بها المستثمرون الأجانب اليوم وسأوضح لكم فيما بعد مع بعض المعطيات أين هي تونس اليوم؟

صحيح مهم أن نقوم بـ "analyse temporaire" أين كنا؟ ومن أين بدأنا وسنبدأ، لكن أيضا "l'analyse spatiale" اليوم مقارنة بالدول الأخرى في موضوع الطاقات المتجددة وهو موضوع ليس فقط بالربط بالكهرباء لكن موضوع الطاقات المتجددة اليوم مهم ولهذا قلت بأن هذا سبب آخر لوجود وزير الاقتصاد في هذه الجلسة لأن هذا أيضا مهم لكل القطاعات الاقتصادية الأخرى لأننا بقدر ما نعتمد على طاقات متجددة في أسرع وقت بقدر ما سيساهم غدا في أن يكون الاقتصاد التونسي قادرا على صنع منتوجات ببصمة كربونية ضعيفة، هذه تعطي أكثر درجة تنافسية للبضاعة التونسية في الأسواق الأجنبية وخاصة في الأسواق الأوروبية كما تعطي "un facteur supplémentaire d'attractivité" للاستثمار الأجنبي المباشر.

إذن قلت بعض المعطيات "spatiale" لأننا في "analyse temporaire" نعرف أننا اليوم في 9% طاقات متجددة ومنذ أربع سنوات كنا في 3 و4% إذن هناك تقدم طيب خلال السنتين الأخيرتين، ولكننا ما زلنا بعيدين عن الهدف الذي رسمناه وسيتحدث عنه أيضا السيد كاتب الدولة فيما بعد حتى على مستوى هذه المشاريع وهي كلها 600 ميغاوات، ماذا تمثل مقارنة بما يجب أن ننتجه من طاقات متجددة من الآن الى سنة 2030؟ أعتقد أنه مازال على الأقل 3900 ميغاوات حتى نصل 35% ومازال المجال مفتوحا للمستثمر التونسي ونود أن يكون عندنا مستثمرين تونسيين قادرين اليوم وعندهم القوة المادية التي تمكنهم من أن يستثمروا في مثل هذه المشاريع وهي مشاريع تتطلب استثمارات ضخمة يعني عندها " intensité capitalistique" كبيرة في البداية وحتى الإخوة الذين جاؤوا من منظمة الأعراف "UTICA" أو من منظمة "CONECT" والذين قالوا بأنهم يسعون أن يكون هناك مستثمرين تونسيين أكثر وأكثر في مجال الطاقات المتجددة.

دائما في الاستثمار الأجنبي وخاصة في هذه اللزمات وفي علاقة بتحويل الأموال إلى الخارج، فهو مستثمر أجنبي وإذا لم يكن عنده الحق أن يحول أرباحه مهما كان القطاع الذي يعمل فيه، عنده أرباح سيحولها إلى "maison mère" إلى دولة المقر وهذا موجود في تونس منذ فتحت تونس على الاستثمار الأجنبي وكذلك في ما يخص المستثمرين التونسيين الذين يستثمرون في الخارج، إذا يقول له الخارج لا يحق لك أن ترجع أرباحك إلى تونس فلن يستثمر في الخارج وهذا يطبق على المستثمرين في قطاع الطاقة كما يطبق على أكثر من 4000 شركة أجنبية منتصبة اليوم في تونس.

كذلك على مستوى التشريع، قانون الشغل يطبق عليهم كما يطبق على المستثمر التونسي في كل القطاعات. أظن أن هذه توضيحات مهمة للتفاعل مع عدد من التحوطات أو التدخلات التي تم الإدلاء بها خلال الجلسة.

إذن إذا كنا سنقارن بما هو موجود في العالم ونأخذ فقط الدول العربية، أكبر عشر دول عربية في سعة الطاقة المتجددة 2025 المصدر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة المرتبة الأولى السعودية في 2025 عندها قدرة إنتاج 12.33 جيغاواط و2025 مقارنة بـ 2024 عندهم + 87%. مصر 9.26 جيغاواط + 20% مقارنة بـ 2024، الإمارات 7.91 جيغاواط، المغرب 4.85، سوريا 3.81 مع تقدم بـ + 22%، الأردن 2.84، السودان 1.87، لبنان 1.8، عمان 1.72، قطر 1.7، العراق 1.6، حين قلت قطر 1.7 بارتفاع + 107% مقارنة بـ 2024. تونس 1.21، هذه سعة الطاقات المتجددة سنة 2025 بالنسبة إلى تونس بتقدم + 11% بعدنا اليمن 0.456 بتقدم + 13% والبحرين بتقدم + 67%.

يمكن أن تتثبتوا في هذه الأرقام موجودة على الإنترنت ادخلوا لصفحة الوكالة الدولية للطاقة المتجددة واطلب مدك ترتيب أو انتاج الطاقات المتجددة في الدول العربية. مازلنا بعيدين جدا والوقت يداهمنا وإذا سنضيع أكثر الوقت فإننا سنضيع "les avantages

comparatives" التي لدينا ومن لا يأتيك اليوم لن يأتيك غدا ومن لن يأتيك بعد غد لن يأتيك بعد يومين.

الوقت يلعب ضدنا اليوم ومع ما هو موجود في العالم فالوضعية لا تستحق التأخير فلنبدأ ونعطي رسالة طمأنة للمستثمرين تونسيين أو أجانب في كل القطاعات بأن المحافظة على مصلحة تونس خط أحمر، هي نصب أعيننا جميعا وهي بوصلتنا.

كما قلت أن المحافظة على السيادة الوطنية دون أي نقاش وهذا بحرص سامي من سيادة رئيس الجمهورية وإذا كانت عندنا "les basiques" فلماذا مازلنا نضيع الوقت أكثر؟ فاليوم المستثمر في تونس أجنبي أو تونسي في حاجة الى طمأنة وأن يرى منجزا على مستوى الاستثمارات وبأن يرى تفاعلا إيجابيا من السلطة التنفيذية مع السلطة التشريعية في إطار التشجيع على الاستثمار.

بعض الأرقام الأخرى وهنا أشاطر أحد السادة النواب حين قال لنتحدث بالأرقام ونبعد عن الإيديولوجية التي تقرب أحيانا للدمغجة، ماذا عندنا اليوم في تونس؟ اليوم في دعم المحروقات السيد النائب 2025 المحروقات 7112 مليون دينار وهي مصاريف الدعم للمحروقات، هذه تمثل 124% من الاستثمار المباشر الذي تقوم به الدولة وتمثل 88.4% من مهمة وزارة التربية و310% من مهمة البحث العلمي والتعليم العالي و312% من الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري و352% من مهمة التجهيز والإسكان و178% من مهمة الصحة و205% من مهمة الشؤون الاجتماعية.

ويمكن أن تقولوا لي هذه أرقام تهم المحروقات بصفة عامة لا تتعلق بالكهرباء الدعم الموجه إلى الكهرباء وسط هذا 3890 مليون دينار عام 2025 وهو ما يمثل تقريبا 55% من جملة الدعم الموجه إلى قطاع المحروقات، هذا يمثل 78% من نفقات الاستثمار ويمثل 48.4% من مهمة التربية و170% من مهمات التعليم العالي والبحث العلمي و170% من مهمة الفلاحة و192% من التجهيز والإسكان و361.5% من النقل و97.3% من الصحة و112.2% من مهمة الشؤون الاجتماعية.

السيدات والسادة النواب، هذه الأرقام أمامكم ونعرف حرصكم على أن نكرس الدور الاجتماعي للدولة الذي لا يمكن أن نكرسه إلا حين نرشد أكثر في مصاريف الدعم وأن تتحمل " STEG" اليوم أقل كلفة في إنتاج الكهرباء لأنها حين تشتري الكهرباء بأقل كلفة من المستثمر سواء كان أجنبيا أو تونسيا وقلتم السيدات والسادة النواب بأنه يمثل الثلث، اليوم تدفع " STEG"في هذه الاتفاقيات ثلث ما كان مطلوبا منها أن تدفعه بالكيلواط على 300 تسدد فقط 100 وتربح الدولة 200 على دعم الطاقة ونربحها لدعم قطاعات أخرى ربما أهم اليوم للمواطن التونسي وهي قطاعات الصحة والنقل وكل ما يهم العائلات المعوزة والشؤون الاجتماعية بصفة عامة.

هذا هو اليوم العنصر المهم الذي يجب أن نركز عليه لأن الوضعية لا يجب أن تتواصل هكذا وقد حبانا الله بموقع جغرافي والشمس تشع على كل البلدان، ولكن الموقع الجغرافي لتونس منحنا طاقة شمسية كبيرة جدا لم يحبنا الله بخيرات كبيرة في الطاقة الأحفورية وكل ما يهم البترول وغيره واليوم عندنا طاقة متجددة والمشتري الوحيد فيها هو الشركة التونسية للكهرباء والغاز وهي أيضا الموزع الوحيد فيها.

من فضلكم أنا أعتبرها اليوم لحظة تاريخية في الانتقال الطاقي لتونس وفي الاقتصاد التونسي والاستقلالية الطاقية وتتجلى قيمة هذه الاستقلالية كلما حدثت أزمة عالمية إذ تجلت قيمتها وكما رأينا قيمتها في بداية الحرب الروسية الأوكرانية واليوم نتبين قيمتها وتأثيراتها المحتملة التي إذا كانت ستمتد على مدة طويلة وستتعمق تأثيراتها الممكنة على الاقتصاد التونسي.

اليوم أعتقد أنه حان الوقت أن نركز على الطاقات المتجددة هذه فقط مرحلة ستتبعها مراحل أخرى وإذا كانت هناك هنات ربما حسب قراءة بعض السيدات والسادة النواب سنصلحها ونبحث كيف نستفيد من التجربة ونبحث اليوم عن كيفية أن تكون تونس أكثر جاذبية لمثل هذه الاستثمارات لأنه ستكون عندنا أيضا أكبر وأكبر قدرة على النقاش حول كل هذه الاتفاقيات.

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيدات والسادة النواب.

أحيل الكلمة للسيد وائل شوشان، كاتب الدولة لإعطاء مزيد التوضيحات حول عدد من العناصر التي تم التطرق إليها. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، قبل إحالة الكلمة الى السيد كاتب الدولة أولا بالنسبة إلى حضور السيد وزير الاقتصاد والتخطيط هذا مكتوب بتاريخ 24 أفريل 2026:

من رئيسة الحكومة

إلى السيد رئيس مجلس النواب

الموضوع: جلسة عامة ليوم الثلاثاء 28 افريل 2026.

المرجع: مكتوبكم عدد بتاريخ 24 افريل 2026.

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع بخصوص برمجة جلسة عامة يوم الثلاثاء 28 افريل 2026 على الساعة العاشرة (10.00) صباحا للنظر في مشاريع قوانين تتعلق بلزمات إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية. يشرفني إعلامكم أنه قد تم تعيين عضوي الحكومة التاليين لحضور هذه الجلسة، السيد وزير الاقتصاد والتخطيط والسيد كاتب الدولة لدى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة المكلف بالانتقال الطاقي.

وتقبلوا، السيد رئيس مجلس النواب الشعب، فائق عبارات الاحترام والسلام.

رئيسة الحكومة سارة الزعفراني الزنزري

اعطوها للزملاء كي يطلعوا عليها في كنف الشفافية المطلقة وأطالب أن تعطى للزملاء حتى يروها بالوضوح التام لا أكثر ولا أقل.

تفضل السيد كاتب الدولة.

السيد وائل شوشان، كاتب الدولة المكلف بالانتقال الطاقي

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدة والسيد نائبي رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة النواب المحترمون، تحية طيبة،

أود في مستهل هذه المداخلة أن أتقدم بجزيل الشكر إلى السيدات والسادة النواب على كل المداخلات والاستفسارات والتطلعات

والتحفظات، وبعض الملاحظات التي للأسف في بعض الأحيان ارتقت إلى مستوى المغالطات ومن دورنا أن نقدم إليكم اليوم وإلى الشعب التونسي، كل التوضيحات اللازمة.

من المهم جدا لأن الإشكال يكمن في مصدر هذه المعلومات وسنقدم كل البيانات الفنية المتعلقة بهذه الملاحظات والتحفظات.

الإشكال السيدات والسادة النواب، يكمن في مصدر هذه المعلومات ومن دورنا اليوم أن نقدم التوضيحات اللازمة لكم السيدات والسادة النواب وأيضا للشعب التونسي الذي يتابع هذا الملف بكل اهتمام.

أود أيضا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى رئيسي اللجنتين وأعضاء اللجنتين، اللجنة المكلفة بالطاقة ولجنة التخطيط الاستراتيجي على التقرير الدقيق والواضح الذي قدم الحقيقة كل الإجابات حول هذه التطلعات والاستفسارات.

وسيكون في إجابتي، وأعتذر نوعا ما على التكرار، لكن من المهم جدا أيضا أن نوضح هذه الأرقام وهذه البيانات وكل ما تم اعتماده من مسار وإجراءات لبلوغ هذه المرحلة.

ما فتئ سيادة رئيس الجمهورية يؤكد على أننا نمر إلى مرحلة البناء والتشييد وهذه المرحلة دخلنا فيها فعلا اليوم عندما نرى مشاريع أنجزت في مدد قياسية وهي اليوم دخلت حيز الاستغلال وتساهم في الضغط والتخفيف من كلفة إنتاج الكهرباء للشركة التونسية للكهرباء والغاز ونحن نتابع يوميا إنتاج هذه المحطات التي فاق إنتاجها كل التوقعات والتي ستمكننا فعلا من تحقيق نقلة نوعية.

ونحن اليوم نعرض عليكم جملة من مشاريع القوانين للموافقة على اتفاقيات تتعلق بخمسة مشاريع: مشروع الخبنة من ولاية سيدي بوزيد بقدرة 198 ميغاواط، مشروع المزونة بولاية سيدي بوزيد بقدرة 100 ميغاواط، مشروع القصر بولاية قفصة بقدرة 100 ميغاواط، مشروع سقدود من ولاية قفصة بقدرة 100 ميغاواط، مشروع منزل الحبيب من ولاية قابس بقدرة 100 ميغاواط.

خمسة مشاريع بقدرة جملية، تحديدا بـ598. ميغاواط، ستساهم وأعيد هذا الرقم لأنه مهم جدا في التخفيض من كلفة إنتاج الكهرباء بـ 300. مليون دينار سنويا وهو تأثير مباشر، طبعا على كلفة الإنتاج، لكن أيضا على ميزانية الدولة لأنه تخفيض مباشر في الميزانية الموجهة للدعم.

هذه المشاريع ستساهم بنسبة تفوق 7% في المزيج الكهربائي لتونس وتمكننا في غضون سنة أو سنة ونصف من المرور من نسبة 9% اليوم إلى نسبة 16% في أواخر سنة 2027، إن شاء الله.

هذه المشاريع جاهزة للانطلاق ويمكنكم متابعتها وسترون أن كل هذه المشاريع الخمسة المعروضة ستنطلق في الإنجاز قريبا كلها سنة 2026 وكلها ستدخل حيز الاستغلال، بحول الله، قبل انتهاء سنة 2027.

نحن اليوم كما قال السيد وزير الاقتصاد والتخطيط الذي أود أيضا أن أشكره على مداخلته التي كانت بكل الوضوح وقدمت البعد الاستراتيجي والسيادي والاقتصادي لهذه المشاريع، السيد الوزير قال: إننا اليوم أمام لحظة تاريخية. نعم، نحن اليوم أمام لحظة تاريخية إما أن نقلع بهذا المسار، مسار الانتقال الطاقي للدولة التونسية، بلادنا العزيزة التي لديها من الإمكانات من طاقة الشمس وطاقة الرياح بما يمكنها من تغيير مشهدها الطاقي من دولة موردة صافية للطاقة إلى دولة مصدرة صافية للطاقة، إن شاء الله.

اليوم من يقف ضد هذه المشاريع ليس فقط وقوف ضد الاستثمار، بل هو تكريس لمزيد من التبعية الطاقية وبالتالي إما أن ننتج كهرباءنا أو أن نواصل دفع فاتورة الاستيراد.

الانتقال الطاقي اليوم لم يعد فقط خيارا سياسيا، بل هو ضرورة وطنية، العجز الطاقي بلغ مستوى لم يعد يحتمل التردد وبالتالي نعرض عليكم اليوم هذه الاتفاقيات التي هي في غاية من الأهمية وقلت إنها لحظة تاريخية، لأن اليوم ما هو الخطر الذي يهدد مسار الانتقال الطاقي؟ هو منسوب الثقة.

السيادة الوطنية لا تعني أن أكون في عزلة والاستثمار وطنيا كان أو دوليا، مرتبط مباشرة بهذا المنسوب، منسوب الثقة ويجب أن نحافظ عليه. لقد تم المس من هذا المنسوب، لكنني متأكد ومتفائل بأننا سنحافظ ونكرس ونعزز منسوب الثقة الذي عملت عليه نساء ورجال من إطارات الدولة لسنوات عديدة.

أمر الآن إلى تقديم بعض الإجابات والإيضاحات وأبدأ بما يتعلق بالمخطط الطاقي الذي نص عليه القانون عدد 12 لسنة 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، هو أولا من الشأن الترتيبي، ولكن أيضا مهم جدا أن تكون للدولة التونسية رؤية وبرنامج وتصور ومخطط طاقي.

من الناحية العملية والتطبيقية فإن القانون عدد 12والفصل 3 منه خلق إشكالا تطبيقيا الذي ينص على إلزامية توفير كل المخزون العقاري الموجه إلى مشاريع نظام اللزمات التي يخصها هذا المخطط الطاقي، ولكن من الناحية الأخرى هذا القانون أعطى الإمكانية أن تنجز هذه المشاريع على أراضي الدولة، ولكن على أراضي الخواص. المشاريع المعروضة عليكم اليوم للموافقة فيها مشروعان سينجزان على أراضي الدولة وثلاثة مشاريع ستنجز على أراضي الخواص، فكيف يمكننا أن نتحدث عن مخزون عقاري لأراضي الخواص؟ هذا الإشكال التطبيقي اليوم.

وبالتالي نحن أمام خيارين: إما أن نواصل في هذا المسار علما أنه لا يمكن إنجاز أي لزمة إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة إلا بالموافقة عليها عن طريق قانون يتداول فيه مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم وهذا ما نص عليه الفصل 16 من دستورنا وهذا ما نص عليه أيضا الفصل 13 من القانون عدد 12 لسنة 2015 أن كل لزمة لإنتاج الكهرباء تخضع وجوبا إلى المصادقة بقانون وبعلوية القانون وبالتالي نحن أمام خيار التوقف عن إنجاز هذه المشاريع والتوقف بهذا المسار والمواصلة في هذا العجز والتبعية الطاقية أو المضي قدما وهذا لا يقلل من الدور الرقابي للوظيفة التشريعية بما أنه كما قلت تعرض كل هذه اللزمات عليكم للمصادقة.

اليوم المخطط بمعنى التخطيط الاستراتيجي موجود لأن وزارة الصناعة والمناجم والطاقة كانت قد نشرت الاستراتيجية الوطنية لقطاع الطاقة في أفق سنة 2035، صادق عليها مجلس وزاري في أفريل سنة 2022، واضحة المعالم وواضحة الأهداف وهدفها الرئيسي هو توفير منتوجات وخدمات طاقية حديثة وموثوقة وبأقل كلفة لكل مواطن تونسي ولكل مؤسسة اقتصادية تونسية، هذا الهدف الرئيسي للاستراتيجية.

ثم يوجد العديد من المحاور ومن أهم المحاور لهذه الاستراتيجية هو تعزيز السيادة الطاقية والأمن الطاقي، كيف طرحت هذه الاستراتيجية، تعزيز السيادة الطاقية والأمن الطاقي من حيث تسريع وتيرة إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة في كل أنظمتها وسنعود إلى

مختلف الأنظمة. العمل على التسريع وتعزيز سياسات النجاعة الطاقية لتخفيض استهلاكنا الوطني للطاقة وتنويع مصادر التزود الطاقي، هذا ما نعمل عليه وهذا ما هو مطروح اليوم في هذه المشاريع.

المخطط والبرنامج الوطني لإنتاج الكهرباء للفترة 2026-2030، كان تم عرضه في عديد جلسات الاستماع وهذا هو المخطط الطاقي الذي تعمل به وزارة الصناعة والمناجم والطاقة والدولة التونسية كخارطة طريق.

ويوضح هذا البرنامج، بالتفصيل وبالأرقام، كل المشاريع وبالتحديد كل الأنظمة التي ستمكننا من بلوغ هذه الأهداف الاستراتيجية التي تعرفونها بالطبع، توجد أهداف نوعية وأهداف الكمية التي تعرفونها والتي هي بلوغ نسبة 35% من الطاقات المتجددة في أفق سنة 2030.

هذا المخطط كنا قدمناه في جلسات الاستماع وكذلك في اليوم الدراسي ويوضح النسبة المخصصة لمشاريع نظام اللزمات من طاقة الشمس وطاقة الرياح، النسبة المخصصة كذلك ولا تقل أهمية لنظام التراخيص من مشاريع الطاقة الشمسية وكذلك النسبة المخصصة لمشاريع نظام الإنتاج الذاتي وأيضا المشاريع المخصصة والتي ستنجزها الشركة التونسية للكهرباء والغاز رغم الإكراهات اليوم.

نحن لا نغض النظر عن دور الشركة التونسية للكهرباء والغاز كعنصر محوري في هذه المنظومة ومن دورنا حماية الشركة التونسية للكهرباء والغاز وضمان ديمومتها واستدامتها، هذه الشركة التي أنجزت كل المشاريع الطاقية أو معظم المشاريع الطاقية للدولة التونسية اليوم خاصة فيما يتعلق بشبكة نقل وتوزيع الكهرباء وهنا يكمن مفهوم السيادة الطاقية أيضا، فالسيادة الطاقية هي التحكم في الشبكة والسيادة الطاقية هي السيادة على البيانات الرقمية للشبكة التي تتحكم فيها الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وفيما يتعلق ببنود الاتفاقيات وكيفية إعدادها، سأحاول أن ألخص هذا المسار، مسار إعداد الاتفاقيات، هذه الاتفاقيات وكراسات الشروط تم إعدادها عن طريق كفاءات وزارة الصناعة والمناجم والطاقة والشركة التونسية للكهرباء والغاز والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة باستشارة مكاتب خبرة تونسية ودولية وبالاستئناس بالتجارب المقارنة وبعقد ورشات عمل وجلسات استماع إلى مجموعة من المستثمرين التونسيين والدوليين والجهات المانحة والبنوك التونسية. ثم انتهى هذا المسار وانكبت الوزارة والشركة التونسية للكهرباء والغاز على انهاء إعداد هذه الاتفاقيات ولما انتهت من إعدادها تم عرضها في إطار طلبات العروض وبالتالي نتحدث عن تفاوض، لم يوجد أي تفاوض في هذه الاتفاقيات وإنما كانت هناك مصلحة وطنية وأهداف استراتيجية واستئناس بالتجارب المقارنة، هذه هي المعادلة التي وضعت لبلوغ كراسات الشروط وهذه الاتفاقيات.

ونجحت تونس سنة 2019 في استقطاب عروض وتعريفات للكهرباء كانت من بين الأقل تسعيرات الكهرباء في إفريقيا سنة 2019 حيث بلغت 72 مليما و79 مليما للكيلوواط ساعة واليوم مشاريع سيدي بوزيد وتوزر التي دخلت حيز الاستغلال، تبيع الكهرباء إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز بـ 79 مليما للكيلوواط ساعة وبالتالي عندما نتحدث عن تغيير بنود هذه الاتفاقيات فإن هذا التغيير كان قرارا وطنيا مستقلا وكانت الوزارة والدولة أمام خيارين إما التوقف عن إنجاز هذه المشاريع بالتعريفات التي تم التحصل عليها سنة 2019 أو محاولة إيجاد حلول.

والحلول تتعلق بالتمديد في مدة اللزمة بعشر سنوات، اقتراح من الدولة التونسية وإمكانية اللجوء إلى الآليات الثنائية لتبادل أرصدة الكربون، وهذا ما هو معروض اليوم في مشروع سقدود بولاية قفصة.

أفسر وأعطيكم بعض الأرقام، بالنسبة إلى التمديد في مدة اللزمة فإن هذا لم يأت من فراغ قانوني ويمكنكم الاطلاع على الفصل الثامن من اتفاقية اللزمة التي تتيح إمكانية التمديد في مدة اللزمة هذا من ناحية، من ناحية أخرى القانون عدد 2008 المتعلق باللزمات لا ينطبق على هذه اللزمات لأنه يحيل إلى قانون خصوصي في إسناد اللزمات الذي هو القانون لسنة 1996 المتعلق بالإنتاج الخاص للكهرباء.

أعطيكم فكرة عن الأرقام: التمديد بعشر سنوات للزمة بقدرة 100 ميغاواط، العائدات المحينة للعشر سنوات الأخيرة من اللزمة تساوي 35 مليون دينار، يعني مشروع بقدرة 100 ميغاواط، تكلفة التمديد بعشر سنوات الإضافية الأخيرة، إذا قمنا بتحيينها اليوم تعطينا 35 مليون دينار. ما هو الخيار؟ أو كيف يمكننا مقارنة هذا المبلغ؟ هذا المبلغ نقارنه بما تربحنا لزمة ننطلق في إنجازها، فكل مشروع بقدرة 100 ميغاواط، كما قلنا، يمكننا من اقتصاد 50 مليون دينار في السنة. هذه الأرقام يجب أن نقدمها ولا يمكن أن نعطي الأرقام في المطلق ولا نقارن الأرقام لأن كل خيار أو قرار يتم اتخاذه يكون بمقارنة كل الفرضيات.

أمر إلى موضوع سندات الكربون، سأحاول أن أوضح الناحية القانونية لسندات الكربون، ثم أعطيكم بعض الأرقام أيضا.

الفصل الثامن من اتفاقية أو من عقد شراء الكهرباء الذي هو ملحق لاتفاقية اللزمة أعطى ثلاث فرضيات لسندات الكربون: الفرضية الأولى هي ملكية الشركة التونسية للكهرباء والغاز لسندات الكربون، الفرضية الثانية هي إمكانية إحالة سندات الكربون من الشركة التونسية للكهرباء والغاز إلى الدولة التونسية والفرضية الثالثة هي إمكانية تقاسم هذه الأرصدة بنسبة 50/50 مع المستثمر على أن يتحمل المستثمر مصاريف المصادقة وعلى أن يتقاسم المستثمر والشركة التونسية للكهرباء والغاز عائدات هذه الأرصدة، أرصدة الكربون.

إذا كانت الفرضية الأولى، هل بإمكان الشركة التونسية للكهرباء والغاز التحصل على عائدات من أرصدة الكربون؟ الجواب هو للأسف لا وقطعا لا، لماذا؟ لأنه عندما نذهب إلى الأسواق للمصادقة على أرصدة الكربون ولإحالة أرصدة الكربون فإن أول مبدأ يجب تبيينه هو مبدأ الإضافية أي أنه يجب أن تبين أنه إذا لم تتحصل على عائدات لأرصدة الكربون فإن المشروع لم يكن لينجز وهذا لا يتطابق مع نظام اللزمات وبالتالي لا يمكن للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمفردها أن تذهب إلى الأسواق وتتحصل على عائدات الكربون وهذا واضح في اتفاقية باريس وفي الفصل 6 من اتفاقية باريس وكل النصوص المتعلقة بالفصل السادس من اتفاقية باريس.

تبقى الفرضية الثانية والفرضية الثالثة، الفرضية الثانية هي التي تم اعتمادها في إطار تقاسم هذه الأرصدة أو نسبة من هذه الأرصدة مع الحكومة اليابانية في إطار اتفاقية ثنائية تم التوقيع عليها في إطار قمة "تيكاد 8" التي أقيمت بتونس واليوم فإن أرصدة الكربون التي تمت إحالتها إلى الدولة التونسية والتي بدورها أحالت نسبة منها إلى الحكومة اليابانية مكنت، في المقابل، الحكومة اليابانية صاحبة المشروع من منحة استثمار وتتراوح نسبة الإحالة حسب المشروع بين 25% و45% وبالتالي فهي أقل من نسبة 50% التي تحدثت لكم عنها

والتي تطرحها الفرضية الثالثة. أما الفرضية الثالثة فتعطي إمكانية التقاسم بنسبة 50/50، كما قلت لكم، لكن على كامل مدة اللزمة وبالتالي 25 سنة، لكن من الناحية الأخرى فإن أرصدة الكربون التي تم تبادلها في إطار هذه الاتفاقية مع الدولة اليابانية كانت، كما قلت لكم، بين 25% و45% فقط من هذه الأرصدة وعلى مدة عشر سنوات فقط من مدة اللزمة وبالتالي حتى إذا قارنا بين هاتين الفرضيتين فإن الرابح هو الدولة التونسية.

أمر إلى الأرقام، كان البعض من السيدات والسادة النواب قد قدموا مبلغ 36 مليون دينار كمنحة تحصل عليها أصحاب المشاريع، نعم مشروع سيدي بوزيد ومشروع توزر تحصل كل منهما على منحة بقيمة 36 مليون دينار وسأعطيكم توضيحا حول هذه المنحة ولو أنني وضحت لكم كيف أن الدولة التونسية هي الرابحة اليوم، هذه المنحة البالغة 36 مليون دينار، دعونا نقارنها، فقد تمكنا من الوصول اليوم إنجاز مشروعي سيدي بوزيد وتوزر اللذين يبيعان الكهرباء بتسعيرة 79 مليما للكيلوواط ساعة.

إذا قارنا هذه التسعيرة 79 مليما مع 108 مليمات ولم أذهب إلى 300 مليم وهي كلفة الغاز اليوم فإن 108 مليمات تمثل معدل التعريفات التي نتحصل عليها حاليا، نظرا لارتفاع كلفة التمويل في الأسواق الدولية رغم أن كلفة الاستثمار انخفضت نوعا ما وهذا هو العامل الذي أثر على التسعيرة الحالية التي تبقى جد تنافسية، بطبيعة الحال، ولكن عندما نقارن 79 مليما بـ 108 مليمات نجد فرقا قدره 29 مليما ومحطة بقدرة 50 ميغاواط تنتج حوالي 130 جيغاواط ساعة سنويا وهذه الأرقام نشاهدها ونتابعها يوميا ولدينا بيانات إنتاج محطة سيدي بوزيد ومحطة توزر على مدى ثلاثة وأربعة أشهر بما تؤكد هذه الأرقام. إذن فإن إنتاج 130 جيغاواط ساعة سنويا، مع فارق 29 مليما، يعطينا ربحا يقدر بـ 3,7 مليون دينار سنويا وإذا احتسبنا هذا الربح على مدة عشرين سنة فقط، فإن المبلغ يتجاوز 111 مليون دينار على عشرين سنة وإذا قمنا بتحيينه فإنه يبلغ حوالي 42 مليون دينار وهو مبلغ يتجاوز المنحة التي تم رصدها لأصحاب المشروع ولذلك نقول إن تقديم بيانات لا يجب أن يكون في المطلق، بل يجب مقارنتها بين مختلف الخيارات المطروحة.

بعجالة، أحاول أن أجيب عن عدد من النقاط الأخرى، فيما يتعلق بكلفة الربط بالشبكة، فقد أكدنا ذلك في عديد المرات وهو موجود في تقرير اللجنة وأؤكد لكم أن كلفة الربط بالشبكة هي محمولة على المستثمر فإما أن تنجزها الشركة التونسية للكهرباء والغاز وتسترجع مصاريفها أو المشاريع الجديدة المعروضة عليكم وهي خمسة مشاريع، فإن المستثمر هو الذي سيتولى إنجاز كل أشغال الربط الخاصة بهذه المشاريع.

أما فيما يتعلق بالاستثمار الوطني الخاص أو العمومي مقارنة بالاستثمار الأجنبي فهو ليس خيارا في حد ذاته، هي اليوم منظومة متوازنة والأبواب مفتوحة أمام المستثمر التونسي والمستثمر الأجنبي، لكن عند المقارنة، إذا أنجزت المشاريع من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز يعني استثمار عمومي أو استثمار خاص، لكن الاستثمار العمومي كما تعلمون، تحيط به إكراهات، ولكن فيه أهم شيء ضمان الدولة وهو بالتالي يمثل عبئا على الدولة وعلى نسبة التداين العمومي وهذا مهم جدا وهو أيضا استثمار بالعملة الأجنبية بنسبة 100% إذا يتم مقارنته باللزمات كما تعلمون فإن فواتير شراء الكهرباء تدفع بالدينار التونسي، مع تقييس نسبي.

وفيما يتعلق ببند التحكيم الدولي، كذلك لا يجب أن نطرحه في المطلق فقد تم اعتماد هذا البند استئناسا بالتجارب المقارنة ولا توجد اتفاقيات شراء الكهرباء من الطاقات المتجددة لا تتضمن بندا للتحكيم الدولي، ولكن لنقارنها هنا في تونس، كذلك فإذا لم نقم بالاستثمار بهذه الصيغة ونتجه إلى الاستثمار العمومي فإن التمويل سيكون أجنبيا وأنتم تعلمون أن الاتفاقيات سيكون فيها بنودا للتحكيم الدولي، بل أكثر من ذلك، فإن القانون الذي يطبق على هذه اللزمات هو قانون الدولة التونسية في التمويلات الدولية هي قوانين دولية مختلفة وبالتالي، مرة أخرى، لما نطرح موضوعا لا يمكن أن نطرحه في المطلق، ولكن يجب أن نقارنه مع الخيارات المطروحة ثم نتخذ القرار.

إذن، أنهي بأننا اليوم أمام لحظة تاريخية إما أن نقلع بهذا المسار ونغير المشهد الطاقي الوطني أو نخاطر بالمستقبل الطاقي للدولة التونسية وبمنسوب الثقة الذي تم استقطابه.

وفقنا الله وإياكم لما فيه خير وطننا العزيز ومصلحته العليا والله ولي التوفيق والشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط والسيد وائل شوشان، كاتب الدولة المكلف بالانتقال الطاقي على كل البيانات والإفادات التي تم تقديمها.

ورد على رئاسة المجلس طلب من النائب المحترم السيد محمد بن حسين لتمكينه من نقطة نظام تتعلق بالسير العادي للجلسة على معنى الفصل 106 من النظام الداخلي، قبل المرور إلى التصويت.

وبالرجوع إلى الفصل 106 المذكور، يقول: تكون الأولوية أثناء النقاش العام لمن يطلب الكلمة، أما وقد ختمنا النقاش العام ومكنا جهة المبادرة الحكومة من الردود، فإنه يقع المرور مباشرة إلى التصويت لأن الطلب لا يقبل حسب الفصل 106 من النظام الداخلي.

والآن ننتقل تباعا إلى التصويت على مشاريع القوانين المعروضة.

أولا، مشروع القانون عدد 1 لسنة 2026 وفي البداية يتم التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عدد 1 لسنة 2026، عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

الموافقون 76، المحتفظون 4، الرافضون 24.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ إذن الموافقون 80، المحتفظون 4، الرافضون 27. يتم تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة المشروع.

والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة وهي 54 عضوا.

المصدح للجنة تفضل.

السيد المقرر

شكرا السيد الرئيس،

مشروع قانون يتعلق

بالمو افقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما للمحطة الفولطاضوئية بالخبنة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت 76 موافقون، 11 محتفظون، 30 رافضون.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ إذن 77 موافقون، 11 محتفظون، 31 رافضون، تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة. تلاوة الفصل، تفضل اللجنة.

السيد المقرر

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما للمحطة الفولطاضوئية بالخبنة من ولاية سيدي بوزيد والمبرمين بتونس بتاريخ 24 مارس 2025 بين الدولة التونسية وشركة "كار انترناسيونال".

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: 71 موافقون، 10 محتفظون، 33 رافضون.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ إذن، الموافقون73 ، المحتفظون 10، رافضون 34، تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: موافقون 72، محتفظون 9، رافضون 32.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ إذن الموافقون 73، المحتفظون 9، الرافضون 3 وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة انتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع... نعم الرافضون 33، في المرة الأولى نقل الرافضين 33 وبعد ذلك نقول 3.

وبذلك تمت الموافقة على مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما للمحطة الفولطاضوئية بالخبنة عدد 1 لسنة 2026.

ثانيا، مشروع القانون عدد 2 لسنة 2026 وفي البداية التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عدد 2 لسنة 2026 وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: موافقون 75، محتفظون 6، رافضون 34.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ إذن النتيجة 76 موافقون، 6 محتفظون و35 رافضون، بالتالي الرجاء الاستعداد للتصويت.

والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

السيد المقرر

مشروع قانون يتعلق

بالمو افقة على اتفاقية لزمة إنتاج كهرباء وملاحقها للمحطة الفولطاضوئية بالمزونة بولاية سيدي بوزيد

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: 76 موافقون، 10 محتفظون، 31 رافضون.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ النتيجة: 77 موافقون، 10 محتفظون، 32 رافضون. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة، تفضل الكلمة للجنة.

السيد المقرر

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج كهرباء وملاحقها للمحطة الفولطاضوئية بالمزونة بولاية سيدي بوزيد والمبرمة بتونس بتاريخ 24 مارس 2025 بين الدولة التونسية وشركة "سكاتاك أ. س. أ.".

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: موافقون 74، محتفظون 9، رافضون 33.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ إذن النتيجة: 75 موافقون، 9 محتفظون، 34 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام، الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: 74 موافقون، 9 محتفظون، 32 رافضون.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ النتيجة: 75 موافقون، 9 محتفظون، 33 رافضون وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها للمحطة الفولطاضوئية بالمزونة بولاية سيدي بوزيد عدد 2 لسنة 2026.

ثالثا، مشروع القانون عدد 3 لسنة 2026 وفي البداية يتم التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عدد 3 لسنة 2026 وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: 73 موافقون، 7 محتفظون، 31 رافضون.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ إذن النتيجة: 74 موافقون، 07 محتفظون، 32 رافضون. يتم إذن تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة المشروع.

والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة عضوا 54.

المصدح للجنة.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

مشروع قانون يتعلق

بالمو افقة على اتفاقية لزمة إنتاج كهرباء وملاحقها

للمحطة الفولطاضوئية بالقصر

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: 71 موافقون، 8 محتفظون، 31 رافضون.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ النتيجة: 72 موافقون، 8 محتفظون، 32 رافضون، تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة.

المصدح للجنة.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها للمحطة الفولطاضوئية بالقصر بولاية قفصة والمبرمة بتاريخ 24 مارس 2025 بين الدولة التونسية وشركة "كار انترناسيونال".

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: موافقون 70، محتفظون 8، رافضون 31.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ إذن النتيجة: موافقون 71، 8 محتفظون، 32 رافضون. إذن تمت المصادقة على الفصل الوحيد

وفي الختام، الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: 71 موافقون، 8 محتفظون، 31 رافضون.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ النتيجة: 72 موافقون، 8 محتفظون، 32 رافضون وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها للمحطة الفولطاضوئية بالقصر عدد 3 لسنة 2026.

رابعا، مشروع القانون عدد 4 لسنة 2026 ويتم التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عدد 04 لسنة 2026، عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الحاضرين.

الرجاء الاستعداد بالتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: موافقون 70، محتفظون 6، رافضون 33.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ إذن 71 موافقون، 6 محتفظون، 34 رافضون. يتم إذن تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة مشروع القانون.

والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون، قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

مشروع قانون يتعلق

بالمو افقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما للمحطة الفولطاضوئية بسقدود

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، والآن الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: موافقون74، محتفظون 6، رافضون 28.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ إذن 75 موافقون، 6 محتفظون، 29 رافضون. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة، الكلمة للجنة تفضل.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما للمحطة الفولطاضوئية بسقدود بولاية قفصة المبرمين بتونس بتاريخ 8 ماي 2024 بين الدولة التونسية وشركة "فولتاليا".

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: 72 موافقون، 9 محتفظون، 30 رافضون.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ إذن النتيجة: 73 موافقون، 9 محتفظون، 31 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام الاستعداد للتصويت على القانون برمته، الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: 69 موافقون، 8 محتفظون، 28 رافضون.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ إذن النتيجة: 70 موافقون، 8 محتفظون و30 رافضون وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما للمحطة الفولطاضوئية بسقدود عدد 4 لسنة 2026.

خامسا، مشروع القانون عدد 5 لسنة 2026 ويتم التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عدد 5 لسنة 2026، وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: 75 موافقون، 7 محتفظون، 27 رافضون.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ إذن النتيجة: 76 موافقون، 7 محتفظون، 28 رافضون. يتم إذن تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة المشروع.

والآن نحيل الكلمة للجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت، وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

مشروع قانون يتعلق

بالمو افقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها

للمحطة الفولطاضوئية بمنزل الحبيب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: 71 موافقون، 10 محتفظون، 26 رافضون.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ إذن النتيجة: 72 موافقون، 10 محتفظون، 27 رافضون. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة، المصدح للجنة.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها للمحطة الفولطاضوئية بمنزل الحبيب بولاية قابس والمبرمة بتونس بتاريخ 24 مارس 2025 بين الدولة التونسية وشركة "فولتاليا س. أ".

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد،

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: 71 موافقون، 11 محتفظون، 29 رافضون.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ إذن النتيجة 72 موافقون، 11 محتفظون و30 رافضون.

تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام، الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت: 71 موافقون، 10محتفظون، 31 رافضون.

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟ إذن، موافقون 72، محتفظون 10، رافضون 32 وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها للمحطة الفولطاضوئية بمنزل الحبيب عدد 5 لسنة 2026، تحياتنا لأهالينا في العكازيات.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء،

شكرا جزيلا للجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة،

الشكر موصول للسيد سمير عبد الحفيظ وزير الاقتصاد والتخطيط وللسيد وائل شوشان كاتب الدولة المكلف بالانتقال الطاقي وكافة أعضاء المرافق لهما، متمنيا لهم جميعا التوفيق والسداد في مهامهم.

ولا يفوتني في هذه الجلسة أن أنوه بالمجهودات التي قام بها الزملاء وبصبرهم وبثباتهم على مبادئهم، نحن أدينا اليمين في هذا المجلس للدفاع عن مصالح شعبنا والذود عن سيادته ونحن ثابتون على هذا المبدأ وسنواصل التمسك بهذا الموقف إلى آخر يوم في عهدتنا ونقول للذين يحاولون التأثير على عزيمتنا أنهم مخطئون "أخطأوا في العنوان" لأنهم يعلمون كل العلم، أن هؤلاء النواب هم أبناء الشعب ونذروا أنفسهم للدفاع عن الوطن والذود عن حماه، شكرا لكم (تصفيق).

نرفع الجلسة مؤقتا لتوديع السيد الرئيس والسيد كاتب الدولة والوفد المرافق لهما ونستأنفها للاستماع إلى مداخلات الزملاء طبقا للفصل 108 من النظام الداخلي.

(كانت الساعة السابعة وخمس وخمسين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة

وتدخلات السادة النواب

على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة الثامنة وعشر دقائق مساء)

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة للاستماع إلى تدخلات السيدات والسادة النواب الأفاضل على معنى الفصل 108 والكلمة الأولى للنائب المحترم وليد حاجي.

السيد وليد حاجي

شكرا السيد الرئيس،

أقدم تحية لكل الزملاء،

عديد النقاط تحدثنا فيها عدة مرات ومن بين هذه النقاط المقاسم الفلاحية المسندة إلى عديد الشبان في إطار تمكينهم من فرص التشغيل وفتح آفاق وإدماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أكثر من 100 شاب تقريبا 120 أو 123 شابا على مستوى ولاية القيروان منهم 33 شابا في معتمدية حاجب العيون، ولكن إلى يومنا هذا تقريبا منذ سنتي 2019 و2020، ما زال هذا الموضوع مطروحا بين وزارة أملاك الدولة التي مكنتهم من محاضر تحويز لكن العقود لم تسلم لهم إلى حد الآن وفي نفس الوقت يقع استخلاص معلوم سنوي يقدر بحوالي 800 دينار كل سنة. إلى يومنا هذا هؤلاء الشبان عاطلون عن العمل أغرقوهم في الوهم ولا بد أن تتدخل وزارة الداخلية لتنفيذ قرار إخلاء بعض ممن استولوا على هذه المقاسم.

وفي نقطة أخرى، لدينا مشكلة كبيرة تتمثل في الربط العشوائي في المناطق الريفية، الربط العشوائي الذي أدى إلى أن عديد التجمعات السكانية لا يصلها الماء خاصة عندما تكون في مرتفعات، لا بد أن تتدخل وزارة الفلاحة ووزارة الداخلية والسلطات المحلية والجهوية لحل هذا الموضوع وهذا المشكل الذي طالبنا به في عديد المرات، ليس من المعقول أن يشرب مواطن ويحرم آخر من الماء وهنا أتحدث عن مناطق موجود فيها الماء ثم نطالب بتوسيع شبكات إيصال الماء الصالح للشراب إلى عديد التجمعات السكنية التي لا يشملها الماء.

في علاقة بالجمعيات المائية والمجامع المائية، هناك ديون كبيرة متراكمة لدى الجمعيات وصلت في إحدى المناطق بدائرتي إلى أكثر من 700 ألف دينار وليس من المعقول أن لا تتدخل القباضات للمحاسبة، ليس من المعقول أن لا تتدخل السلطات المحلية والجهوية لحل هذا المشكل. هناك جمعية مديونة بمبلغ 120 ألف دينار وأخرى بـ 100 ألف دينار وأخرى بـ 70 ألف دينار، إلى متى سيتواصل هذا المشكل؟ صحيح، هم متطوعون في الجمعيات، ولكن هذا لا يخول لهم عدم تقديم تقاريرهم الإدارية والمالية للسلطات المعنية وخاصة إلى القباضات المالية.

نداء إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز أو الإدارة العامة للشركة والأقاليم والإدارات المحلية، أرجوكم نحن مقبلون على فصل الصيف حتى نتجنب الانقطاعات المتكررة للكهرباء اعملوا على تقوية شبكات الكهرباء وابحثوا عن حلول للمواطنين، ليس من المعقول أن تنقطع الكهرباء عن جهة معينة كل أسبوع أو أسبوعين وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد عمار أنت الأول في القائمة، تفضل لك الكلمة.

السيد عمار عيدودي

شكرا السيد الرئيس،

آخر تدخل سأتوجه به إلى السيد رئيس الدولة، لدي ثلاث معتمديات تشتكي من العطش:

حيدرة معتمدية كاملة بأريافها لا يوجد بها ماء، توجد سرقة للشبكة المائية لا وجود للفلاحة ولا إدارة الموارد المائية ولا إدارة هندسة ريفية ولا مدير جهوي للفلاحة ولا وزير الفلاحة، جميع المناطق في معتمدية حيدرة المدينة والأرياف تعاني.

نفس الشيء ينطبق على معتمدية تالة، تالة المدينة تشتكي يعود الماء بين يوم ويوم أما الأرياف فحدث ولا حرج من شمالها إلى جنوبها من شرقها إلى غربها.

فوسانة وبودرياس والصحراوي وأم الأحواض والعذيرة ووادي الرشح وأولاد بالنجاح.

كل هذه المناطق ونحن مقبلون على فصل الصيف لا المواطن يتزود بالماء ولا الحيوانات ولا الأشجار تتزود بالماء وهناك تشفي في هذه المعتمديات الثلاث، والي الجهة يرفض زيارة هذه المعتمديات ويتهرب من المسؤولية وخائف لا أعلم ما هو موقفه. لا وجود لأي مشروع، فوسانة دون معتمد يعني المعتمدة تعمل بالمراسلات، تالة أيضا دون معتمد، يأتي المعتمد من حدود قفصة، من مجد بن عباس ليقوم بالنيابة في تالة، كل هذا لا تراه السلطة.

السيد الرئيس، آخر نداء لك، المواطنون يقولون لك لا وجو د للماء ولم نعد بحاجة إلى والي لا يتحرك ووالي لا يعمل ولم نعد بحاجة إلى إدارة فلاحة لا تتحرك ولا إلى إدارة موارد مائية لا تعمل ولا إلى إدارة هندسة ريفية لا تعمل.

نحن نطالب بالماء وفقا للفصل 48 من الدستور، يا رئيس الدولة، يا السيد الرئيس، وهذا آخر نداء المواطنون يقولون لك الماء حق والمسؤولين الذين حدثتك عنهم بدءا من السيد وزير الفلاحة نزولا إلى السلط الجهوية لا يريدون العمل في المعتمديات الثلاثة ويقولون لك في آخر المطاف كما قال الشاعر وأنت تحبذ ضرب المثل، الشاعر قال:"إذا مت ظمآنا فلا نزل القطر"

يا سيادة الرئيس، التفت إلى هذه المعتمديات وحرك مسؤوليك أو ارحل بهم عنا وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، الكلمة للسيد النائب المحترم محمد شعباني، تفضل.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

اليوم سأتوجه بوضوح إلى وزيرين والأمر حقيقة أصبح مضحكا عندما نعيد الحديث فيه مرارا وتكرارا عندما لا تستطيع وزارتان حل المشكلة التي تخص المستشفى الجهوي صنف ب بفريانة، صنف رسميا مستشفى جهويا لكن وزارة الصحة ووزارة التجهيز متوقفان في إعلان المناظرة المعمارية التي عرضت للمرة الرابعة، هل يعقل أن يعمل كل شخص على مزاجه؟ وزارتان لا تقدران على حل هذه الإشكالية حتى ينطلق إنجاز المستشفى الذي أصبح اليوم ضرورة على الأقل بين معتمدية ماجل بلعباس وحاسي الفريد وحيدرة، تقريبا كامل جنوب ولاية القصرين ونبقى نتفرج فهذا عيب على وزارتين لا تستطيعان حل هذه الإشكالية وهي حقوقنا ولسنا بصدد التسول من أجلها، مثلما تمتعت بها جهات أخرى ومبروك عليها ذلك وهو استحقاقها فهذا أيضا استحقاقنا ولهذا أتوجه إلى وزير التجهيز لكي يحل هذه المشكلة وأتوجه

إلى وزير الصحة بالقول أين وعودك التي وعدت بها الشعب في زيارتك لولاية القصرين ومعتمدية فريانة ماجل بلعباس؟

في الجانب الثاني اليوم، وزارة الفلاحة وتفاعلا مع الزميل السيد عمار في حجم ولاية القصرين التي يعد النشاط الفلاحي والاقتصادي الذي يعيش منه المواطنون وهو النشاط الفلاحي نجدها دون مندوب، بالله، أليس هذا ضحكا على الذقون؟ وأنت وزير الفلاحة المشرف على الوزارة زرتها ووجدتها بدون مندوب، ثم أرسلت وفدا من المديرين العامين لكي يستمعوا إلى مشاغل القطاع الفلاحي بالقصرين، هل وقع أي تفعيل؟ يعني إدارة مهمتها فقط عقد اجتماعات مع هذا الطرف واجتماعات مع الطرف الآخر، يعني على الأقل اليوم المشروع المندمج جنوب الولاية الذي تقدر كلفته بأكثر من 241 مليار تعلمنا أن الإنجاز قد انطلق حتى بئر ماء صالح للشراب لا وجود له.

ثم هناك وعود وآخر تنبيه وكنائب شعب وقبل أن أكون نائب شعب كمواطن من دائرة فريانة وماجل بلعباس وبوشبكة والدرناية وبودرياس، التي تعدونها بالماء في كل صائفة فهذا آخر تنبيه وعلى كل طرف أن يتحمل مسؤوليته، وعلى الأهالي أن يتزودوا بالماء في هذه الصائفة والسلام.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، تفضل السيد النائب حسن جربوعي.

السيد حسن جربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية، سأبدأ بزيارة رئيس الجمهورية في 24 فيفري 2026 إلى شركة اللحوم ورئيس الجمهورية لا أتصوره يتحدث إلا بناء على تقارير وتحدث عن عدد من الأشخاص الذين تطوعوا وموورست عليهم ضغوطات حتى لا يتم استيراد اللحوم.

أريد أن أقول لرئيس الجمهورية أن هناك نسبة كبيرة من شعبك تعاني من سوء التغذية وهناك نسبة كبيرة من شعبك تصاب بأمراض تصيب في الخمسين أو الستين من العمر في حين أن أعمارهم لا تتجاوز العشرون سنة وهناك عديد المسؤولين يعملون على ضرب السلم الاجتماعي وتجويع الشعب.

اليوم تحدثنا عديد المرات عن إعادة هيكلة القطيع وعن دعم الفلاح التونسي وتحدثنا عديد المرات عن كيفية بناء نسيج اقتصادي للفلاح وهذا هو الهدف الأساسي حتى ننهض اليوم ببلادنا، ولكن دون أن نبقى مكتوفي الأيدي ونحن كنواب توجد حلول اعتمدتها دول مقاربة لنا على غرار الجزائر ولنسمي الأشياء بمسمياتها وهذه لحوم يمكننا جلبها للشعب التونسي بسعر 38 دينارا و200 مليم ويمكننا اليوم جلب الخروف للمواطن التونسي بسعر 800 دينار بوزن 60 كيلوغرام وبالقانون بمقتضى الأمر عدد 2605 وبمقتضى الفصل عدد 71 والفصل عدد 61 من قانون المالية يسمح للمستثمرين بذلك.

هناك أمران اليوم ليس لهما ثالث، إعادة هيكلة القطيع لا نقاش فيه مع الحرص أن لا يبقى الشعب جائعا.

اليوم كلجنة فلاحة جاءت وزارة التجارة وتحدثت عن جلب 20 ألف أضحية، ولكن لا يوجد شيء ولا توجد لحوم.

السيد رئيس الجمهورية، وصلتك عديد المراسلات إلى القصر ووصلت عديد المراسلات إلى رئاسة الحكومة ووصلت عديد المراسلات إلى وزارة التجارة وهناك أشخاص يرغبون في معاضدة مجهودات الدولة وتوفير اللحوم "للوكال التونسي" بسعر 38 دينارا و200 مليم عن طريق بياطرة وعن طريق الشؤون الدينية وعن طريق كل مؤسسات الدولة وهذا لا يضر شركة اللحوم، بل على العكس فهو يعاضد مجهودات الدولة.

اليوم من أوكد الأشياء إعادة هيكلة شركة اللحوم واعطائها "recrutement" وتمويلها ومع ذلك يجب أن نرى مجهودات عملية لا مسؤولين يضربون المواطن التونسي فلا الفلاح انتفع إذ يوجد وسيط يربح ولا المستهلك التونسي وجد اللحم لكي يستهلكه.

أقول وأعيد نحن قادرون اليوم على جلب اللحوم للمواطن التونسي بسعر 38 دينارا و200 مليم فيه جميع المواصفات ويمكننا أيضا جلب الخروف للمواطن التونسي بوزن 50 كيلوغراما بسعر 600 دينار، لكن هناك أطراف تعمل على ضرب السلم الاجتماعي وتضرب المسار في حد ذاته.

لذلك اليوم لا يجب أن نقف عند مجلس وزاري فقط، بل لا بد من إعادة هيكلة القطيع بقرارات صارمة، كذلك يجب أن نحافظ على غذاء التونسي وعلى توفير البروتينات للتونسي مع استيراد اللحوم في آجال محددة، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد علي بوزوزية، تفضل.

السيد علي بوزوزية

شكرا سيدي الرئيس،

أود أن أتحدث عن وسائل النقل أو بالأحرى الحافلات الحافلة الصفراء في معتمدية دوار هيشر، أود أن أشكر السيد وزير النقل والسيد المدير الجهوي للنقل والسيد والي منوبة والحكومة وأعضاء الحكومة جميعا وأقول لهم المواطن في معتمدية دوار هيشر الحافلات تأتي في وقتها وتنقل الركاب من حي بولكباش إلى باب الخضراء والطبقة الشغيلة عندما نسألهم يقولون أن الأمن مستتب والحافلات متوفرة ولكل شخص مقعده والنقل الجماعي متوفر، يعني في علاقة بالنقل نعيش في نعيم أفضل من باريس وبطبيعة الحال فإن اللبيب يفهم بالإشارة.

والله لقد جلبتم العار، أقسم بالله نحن لسنا خارج الرقعة الجغرافية لتونس فنحن نقطن في العاصمة يعني المواطنون يعيشون من عملهم هناك من تعمل في التنظيف ومنهم من يعمل حارسا والموظف والمحامي والأستاذ والمعلم وكل الفئات وخاصة الطبقة التي قمتم بتفقيرها لا يوجد أمامهم أي خيار سوى الحافلة الصفراء، ولكنها غير متوفرة، هذا عيب.

لقد قلتم أنكم جلبتم حافلات من الصين، ولكنها غير متوفرة، المواطن لم يعد يرغب في الذهاب إلى العمل لأن العامل عندما يخرج صباحا يضطر إلى قطع كيلومترين للوصول إلى مفترق الطريق بقصر سعيد ثم يحاول أن يلتحق بوسيلة نقل جماعي أو حافلة، وعند عودته يواجه نفس المعاناة يعني التعب الذي سيواجهه في الطريق أكثر مما يتعبه في العمل بعشر مرات، ثم تتساءلون لماذا هو عاطل ولما لا يبذل مجهودا في عمله؟

أقسم بالله هناك عائلات بأكملها تبحث عن الهجرة غير النظامية مع أبنائهم لأنكم جعلتموهم يكرهون هذا البلد، هذه نقطة في بحر يعني حتى من يريد الذهاب إلى العمل وكأن الدولة تقول له لا تذهب إلى العمل ابق في منزلك فلا توجد حافلات، اذهب لبيع المخدرات وابقى في بيتك.

بكل لطف، إنه حي كبير ولا أتحدث بشعبوية فهي دوار هيشر وحي التضامن المواطنون يركضون يوميا وراء لقمة العيش، وفروا لهم الحافلات ودعوا العجلة الاقتصادية تدور وأتركهم يباشرون عملهم. شكرا سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم ثامر مزهود.

السيد ثامر مزهود

شكرا سيدي الرئيس،

مرة أخرى أتوجه إلى الحكومة وإلى رئاسة الجمهورية للمرة المائة حول الوضع في قابس وذلك على إثر انطلاق خط الحاويات بميناء جرجيس ونجاح المنطقة اللوجستية لميناء جرجيس، وأهنئ أهلي وإخوتي بجرجيس بهذا المكسب وفي نفس الوقت أتحدث عن جهة قابس مبتدئا بتعزية الحكومة في مصداقيتها والتزامها بوعودها، ليس وعودها بل قراراتها خلال ثلاث مجالس وزارية وآخرها الوفد الحكومي الذي زار قابس من 17 إلى 20 فيفري 2021 وأكد وثبت مجموعة من الوعود ومجموعة من القرارات منها إحداث المنطقة اللوجستية بقابس ومنها إحداث خط حاويات قابس ماطر بتخفيضات جبائية هامة ومنها المستشفى الجامعي ومنها المنطقة السياحية ومنها كلية الطب وعشرات الوعود التي لم يتحقق منها شيئ.

وبالتالي أطالب هذه الحكومة بأن تتحلى بالشجاعة وأن تعلن أن منطقة قابس أو جهة قابس أو ولاية قابس، اختاروا التسمية كما تشاؤون عندما نتحدث بتشنج نتهم بالشعبوية إذا تحدثنا بهدوء وبموضوعية نتهم أننا نقوم بالسياسة يعني بأي لغة نتحدث مع هذه السلطة وهذه الحكومة؟ كل الوعود لم يحصل منها أي منجز على أرض الواقع.

بالتالي على هذه الحكومة أن تتحلى بالشجاعة وتعلن أن منطقة قابس أو جهة قابس هي منطقة منكوبة منطقة سيرفع فيها إنتاج الفسفاط تحويلا وتصنيعا منطقة سيزيد حجم التلوث الموجود فيها منطقة سيزيد فيها سكب مادة الفوسفوجيبس في البحر نتيجة الترفيع في كميات الفسفاط المحولة لهذه الجهة. منطقة غير مدرجة أن يتم إحداث مستشفى جامعي فيها باعتبار أن وضعها الصحي في أفضل الأوضاع ولا تستحق أي تدخل، منطقة لا تحتاج لأي تدخل في مستوى تفعيل المسؤولية المجتمعية في البنية التحتية وأن طرقاتها وبنيتها التحتية من أحسن ما يوجد على مستوى ولاية الجمهورية وغير محتاجة لأي تدخل من هذه الحكومة.

بارك الله فيكم أيتها الحكومة في التعامل مع هذه الجهة المنكوبة على امتداد عقود والتي لم تجد منكم إلا مزيدا من التنكيل والتهميش والحقرة ومزيدا من التلوث ومزيدا من الصناعات الخطرة، نعم هي منطقة مخصصة للصناعات الخطرة وميناء قابس هو ميناء لنقل النفايات والمواد الملوثة لا أكثر ولا أقل.

بارك الله فيكم، شكرا لهذه الحكومة ولكم كل التحية وكل التقدير على ما تقومون به تجاه الجهة. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد حاتم لباوي، تفضل.

السيد حاتم لباوي

شكرا السيد الرئيس،

المعهد العالي لعلوم التمريض أو المدرسة العليا لعلوم التمريض، أتى السيد وزير الصحة للقصرين في أفريل 2025 وصرح السيد المدير الجهوي للصحة في جويلية 2025 بأنه تمت الموافقة على هذا المعهد العالي لعلوم التمريض كمولود جديد في القصرين، إلى يومنا هذا لم نر شيئا بخصوص هذه المدرسة أو هذا المعهد العالي الجديد. اتصلنا بالسيد وزير التعليم العالي فأفاد بأن الوضع لدى السيد وزير الصحة، السيد وزير الصحة، متى المعهد العالي لعلوم التمريض بالقصرين؟ أخشى ما أخشاه أن يصبح مصيره كمصير ككلية الطب بمدنين وعليه نتمنى أن تفتح هذه المدرسة أبوابها خلال السنة الجامعية القادمة وهل كتب على أبنائنا في القصرين الرحلة أو الهجرة من أجل الدراسة والتعليم؟ عشنا ذلك مع بورقيبة ومع بن علي ومع العشرية وأملنا في هذا المسار أن لا نعيش نفس القصة معكم.

السيد رئيس الجمهورية، لديكم اليوم حوالي 16 عاملا مطرودا من شركة النقل بالقصرين، اليوم عدد 31 ينامون معتصمين أمام وزارة النقل وفي لقاء مع السادة المسؤولين بوزارة النقل يلقون بالمسؤولية للشركة الجهوية للنقل والشركة الجهوية للنقل تلقي بالمسؤولية للوزارة. هؤلاء هم أصحاب حق وآخر واحد منهم غادر يوم 7 أفريل 2026 ونحن مررنا قانون القطع مع التشغيل الهش في ماي 2025.

هذا التجاوز يكون من طرف إدارة ومن طرف الحكومة على أبناء شعبها والله لو كان من طرف مصنع خاص أو شركة خاصة لما استغربناه، أما عندما نرى ذلك من طرف إدارة عمومية ويقع التمسك بإجراء مناظرة ولا يقومون بانتداب أبنائهم الذين لهم الحق.

سيدي وزير الشؤون الاجتماعية، وأنتم كنتم معنا في هذا المجلس لصياغة هذا القانون، ندعوكم إلى الاطلاع على وضعيتهم القانونية، هؤلاء أصحاب حق ولا بد من إرجاعهم إلى العمل وتمكينهم من الانتداب لأنهم أصحاب حق ولو لم يكونوا أصحاب حق لما تمسكت بالحديث عنهم.

السيد رئيس الجمهورية، مضى اليوم أكثر من شهر وهم معتصمون أمام وزارة النقل ولم يلتفت إليهم أحد.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عبد العزيز شعباني، تفضل.

السيد عبد العزيز شعباني

شكرا سيدي الرئيس،

سأتدخل في مواضيع تتطلب التدخل العاجل، ضرورة فك العزلة على متساكني منطقة فج النعام عمادة مقدودش، 5 كم فقط كافية لفك عزلة 300 عائلة، المسلك الرابط بين مدرسة فج النعام دوار أم جنيب مفترق أولاد نصر.

أيضا المسلك الرابط بين بوزقام الونايسية القواسم وصولا إلى الطرش، هذا الطريق يمثل أهمية قصوى وهو أولوية لفك العزلة عن السكان ولتأمين حاجياتهم الأساسية والوصول للمرافق الحيوية.

المطلوب أيضا من الجهات المعنية التدخل لتعبيد الطريق المحاذية للسكة الحديدية بمنطقة العلالقية ببوزقام وربطها بباقي الطرقات، فهذا الطريق بوضعه الحالي خاصة عند نزول الأمطار يعتبر كارثيا.

المسلك الرابط بين الطريقة الوطنية 13 العلاوة أولاد عبد الله الصحايبية عمادة سيدي حراث، هذا الطريق لا يحتمل التأجيل فتأجيله يعتبر مزيدا من تهميش السكان.

المسلك الريفي القساسمية الرابط بالطريق الوطنية 17 انطلاقا من دار عادل الحيزي الطريق القديم بطول 3.5 كم يفك العزلة عن منطقة إنتاج ويسهل الحياة لحوالي 200 عائلة.

الطريق الساهلة بمعتمدية حاسي الفريد الذي أصبح لغزا يحير السكان لا ولن يحتمل التأجيل.

عمادة السلوم لم يطلبوا شيئا سوى ما هو محمول على الدولة كحقوق أساسية الماء الصالح للشرب وفك عزلتهم وتقوية أو ربطهم بالخط الثالث: طريق الغرادق بين معتمدية القصرين الجنوبية وحاسي الفريد باتجاه السلوم، الطريق الرابطة بين المثانية والقصرين، الطريق الرابطة بين الطريق الوطنية ومحمية الشعانبي، هذه الطرقات الثلاث ضرورة حياتية فهي تعتبر شريان الحياة للمتساكنين وهي أيضا ضرورة أمنية قصوى، الوضع لا يحتمل التأخير.

الطريق الرابطة بين قرية الحجاج أولاد علي الأسود يتطلب التدخل للإنجاز خاصة وأن الاعتمادات متوفرة فالتأخير الحاصل يمكن أن تتبخر معه الاعتمادات وتتبخر أحلام الناس.

الطريق الرابطة بين قرية بوجمعة السايح هنشير أم الخير طريق حيوي يفك عزلة التلميذ والفلاح ويعتبر القلب النابض...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد علي بوزوزية.

السيد علي بوزوزية

السيد الرئيس على معنى الفصل 108 أريد أن أعقب وأوضح نقطة متعلقة بالجلسة العامة التي انعقدت اليوم والتي تمت من خلالها الموافقة على اتفاقية لزمات لإنتاج الكهرباء لشركات أجنبية في تونس.

أنا أقول للتونسيين ولمن يتابعون الشأن العام ولمن يغارون على مصلحة تونس وللشرفاء الذين نراهم يحتجون في الشارع دفاعا عن ثرواتنا الوطنية لماذا أنتم مستغربون؟ الشعب التونسي تاريخيا ينتخب أناسا لا يشبهونه ولا يفكرون مثله، ينتخب أشخاصا سلوكهم أصلا سلوك لا علاقة له بالتونسيين، يعتمدون المنطق الليبرالي والسوق الحرة وخوصصة مؤسسات الدولة، "دعه يعمل دعه يمر" وتدبر أمرك بنفسك والسمسرة والبيع والشراء، عن ماذا تتحدثون يا أهل تونس؟

اليوم عندما تنتخب أشخاصا لا يعيشون معك في نفس البيئة وليسوا من نفس الطبقة التي تنتمي إليها ولا يفكرون مثلك أصلا ولا يحملون منطق الولاء ولا يفكرون في المواطن ولا تربطهم علاقة لا بالدفتر الأبيض ولا بالأصفر ولا بالشعب ولا بالثروات ولا بأي شيء.

وللأسف، يتم التلاعب بعقول أبناء شعبنا وشرائهم بالأموال من أجل الفوز في الانتخابات ثم يأتون إلى هنا فتجد نائبا جاء من منطقة نائية وفقيرة باع ذمته لرأس المال وللمؤسسات الأجنبية الاستعمارية التي تستغل دول العالم الثالث بأسرها، مما تستغربون؟

ومن كانت لديه الشجاعة ويقول أنه غيور فعلا على البلاد، هذا المشروع تقدمت به رئاسة الحكومة وإذا كانت لديك الشجاعة والرجولة فاذهب واحتج أمام الحكومة وقل لهم كيف تبيعون ثروات البلاد وكيف تبرمون اتفاقيات لا تحفظ كرامة التونسي وتبرمون اتفاقيات مهينة واتفاقيات استعمارية؟

لا تستغربوا، لأنكم تاريخيا تنتخبون نوابا لا يشبهونكم، يبتسم لك فتذهب معه وللأسف تم التحيل عليكم وشكرا سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عبد العزيز شعباني.

السيد عبد العزيز شعباني

شكرا السيد الرئيس،

أكمل بقية الطرقات المهمة التي يجب التدخل فيها والتي تمثل أولوية مطلقة، المسلك المؤدي إلى منطقة الطرش عمادة الهشيم بطول 1 كيلومتر فقط كافية لفك العزلة عن المتساكنين وعن مناطق الإنتاج.

أيضا طريق القوير الرقبة، هذا الطريق يفك العزلة عن التلاميذ وعن المتساكنين، أين الدولة من وعودها؟

أين الدولة أيضا من وعودها في توفير الماء الصالح للشرب لعمادة خنقة الجازية؟ يعني هذه العمادة تعيش على وعود متتالية منذ عقود، وما زال سكانها ينتظرون شربة ماء ولم توفر لهم لا الحكومات السابقة ولا مسؤولي اليوم.

أيضا أين وعودكم من فك العزلة عن عمادة الدغرة؟ أين الطريق الحزامية الحي الجامعي الذي يربط بالدغرة؟

أين توفير الماء الصالح للشرب فج بوحسين؟

أين توفير الماء الصالح للشرب بمنطقة المقيسمات دوار البرايكية؟

اليوم الفلاحة عاجزة عن تحديد نقطة في الفرش 2 الحجاج ودوار البرايكية، هؤلاء قضوا أعمارهم دون شربة ماء واليوم نحن مقبلون على فصل الصيف، مسؤولون بارعون فقط في التقاط الصور لإثبات أنهم يقومون بعملهم.

الرجاء من المسؤولين المعنيين التدخل فهناك وضعيات لا تحتمل الانتظار وهناك وضعيات من المفروض أن تتفطنوا إليها بأنفسكم لأنه من واجب الدولة توفيرها دون الحاجة نداءات. هذه حقوق مواطنين يجب توفيرها قبل أن نتكلم.

سيدي الرئيس، في كل مرة نقول ونكرر مسألة الماء الصالح للشرب ومسألة فك العزلة عن المواطنين خطوط حمراء وهذه حقوق دستورية.

اليوم تجاوزنا الحديث عن الحقوق الدستورية، فهناك حقوق أخلاقية من واجب الدولة توفيرها للمواطن، لكن للأسف مازال ينتظر.

إن شاء الله نجد اليوم آذانا صاغية وأن لا يكون الأمر كالعادة وإن شاء الله لا يكونون كمن نقول لهم هذا ثور فيقولون لنا احلبوه، نقول أننا بحاجة إلى الماء وبحاجة إلى الكهرباء وبحاجة إلى فك العزلة حتى يتمكن التلاميذ من الدراسة وهو يحدثنا عن الرقمنة.

رفع الجلسة

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عبد العزيز، شكرا لك ولكل الزميلات والزملاء الأفاضل الذين تدخلوا على معنى الفصل 108.

شكرا جزيلا من الأعماق إلى موظفي مجلس نواب الشعب السيد رياض والسيد عادل وكل الفريق التقني والفريق التلفزي الذي أمن بث أشغال أعمالنا لهذا اليوم منذ الصباح وشكرا للفريق التقني بمركز الإعلامية بمجلس نواب الشعب.

شكرا جزيلا وإلى لقاء آخر، تصبحون على خير.

(كانت الساعة الثامنة وخمس وأربعين دقيقة مساء)